



جامعة مؤتة  
كلية الدراسات العليا

الاحتجاج بالشاهد الشعري في المسائل النحوية  
في كتاب الأصول في النحو لابن السراج

إعداد الطالب  
وليد غانم محمد

إشراف  
الدكتور فايز عيسى المحاسنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في اللغة العربية وآدابها/ قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2016م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر  
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



## قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب وليد غانم محمد الجبوري الموسومة ب:  
الاحتجاج بالشاهد الشعري في المسائل النحوية في كتاب الأصول في النحو  
لابن السراج  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.  
القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2016/4/24		د. فايز عيسى المحاسنة
2016/4/24		د. جاز محمد المصاروة
2016/4/24		د. خلف عايد الجرادات
2016/4/24		د. منصور عبدالكريم الكفاوين



## الإهداء

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح، إلى من عجلت إليهم  
المنية، ولم تنصفهم دموعي وهي دامية ولا قلبي وهو يحترق، إلى من رحلوا إلى  
جوار ربهم داعياً الله أن يتغمدهم بواسع رحمته.... والذي.... وخالي  
محمد.... ومحمد الغانم.... رحمهم الله.

إلى من سهرت على راحتني، ومنحتني الثقة والأمل بالمستقبل، التي ذكرها الطيب  
يفوح مسكاً زكياً يعطر أنفاس شقائي وحرماني، وعلى محياها ابتسامة الصدق  
الأزلية التي أفتت منها كلما حاصرني الهم والغم سائلاً المولى أن يطيل  
عمرها.....أمي الغالية.

إلى الذكريات وأحلام الطفولة الجميلة أهديهم محبتي وإخلاصي ووفائي ويبقى لكم  
الدعاء في ظهر الغيب أخوتي  
ذياب وسطام وصباح وجاسم ومحمد وعلي وأحمد وطارق وزهرة العائلة أختي  
الغالية سعاد.

إلى الشمس التي تضيء بها حياتي... والقمر الذي ينيّر طريقتي... وشمعتي التي تنور  
دربي... زوجتي العزيزة... لك مني كل الحب والتقدير.  
إلى فلذة كبدي التي تمشي على الأرض... أبنتي الحبيبة... زينب.  
إلى الذين بهم تحلو الحياة... أصدقائي... لهم مني كل التقدير والاحترام.  
إلى كل من قدم العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة.  
أهدي لكم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع.

وليد غانم محمد الجبوري

## الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً كما أمر، وأشكره وهو الكفيل بالزيادة لمن شكر، والصلاة والسلام على خير البشر، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فأتقدم بأسمى وأجمل وأنقى آيات الشكر والامتنان والعرفان إلى بلدي العزيز العراق سائلاً الله أن يعود الأمن والأمان فيه، وإلى بلدي الثاني المملكة الأردنية الهاشمية حكومةً وشعباً، على حسن ضيافتها وطيب أهلها، وأتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور (فايز عيسى المحاسنة) الذي أشرف على رسالتي.

إلى من لست أنساه مثلاً عظيماً في محاسنه جليلاً  
سقاني العلم والأخلاق صرفاً فأعجز أن أرد له الجميلاً

كما أتقدم بالشكر الجزيل، إلى جميع أساتذتي الأفاضل في كلية الآداب، قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة، وإلى أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور جزاء المصاروة، والدكتور خلف الجرادات، والدكتور منصور الكفاوين، مقدراً لهم وقوفهم معي وتحملهم عناء الحضور، وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، ولما كتبتهم أقلامهم الصادقة، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأخيراً أوجه شكري وتقديري إلى كل من ساندني ولو بكلمة تشجيع لإتمام هذه الرسالة، وشكري وتقديري إلى أصدقائي، وزملائي، وأعتذر عن من نسيه القلم في الذكر سهواً، وختامي رجائي ودعائي إلى الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا.

والله ولي التوفيق

وليد غانم محمد الجبوري

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
ي	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
3	التمهيد
10	<b>الفصل الأول: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المرفوعات</b>
10	1.1 المبتدأ والخبر أو ما كان أصله مبتدأ وخبر
10	1.1.1 المبتدأ
10	2.1.1 الخبر
11	1.2.1.1 اشتراك الأخبار في المعنى
12	2.2.1.1 حذف الخبر
13	2.1.1 نواسخ المبتدأ والخبر كان وأخواتها
14	1.2.1.1 ليس
15	2.2.1.1 اسم كان نكرة
16	3.2.1.1 إضمار اسم كان أو إحدى أخواتها
17	4.2.1.1 وصف خبر كان
18	5.2.1.1 الضمير المنفصل بعد كان أو إحدى أخواتها
19	6.2.1.1 لا العاملة عمل ليس
20	3.1.1 الحروف العوامل في الأسماء (إن وأخواتها)
21	1.3.1.1 إن وأن المخففتان
22	2.3.1.1 تخفيف كأن
23	3.3.1.1 لكن

24	4.3.1.1 ليت
24	5.3.1.1 حذف أحد معمولي إن أو إحدى أخواتها
25	6.3.1.1 فتح همزة إن وكسرهما
25	1.6.3.1.1 فتح همزة إن
26	2.6.3.1.1 جواز الأمرين
28	7.3.1.1 دخول ما على ليت ولعل وبعد
30	8.3.1.1 دخول ما الزائدة على إن
31	2.1 الاحتجاج بالمرفوعات الفاعل أو ما كان أصله فاعلاً
32	<b>الفصل الثاني: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المنصوبات</b>
32	1.2 المفعولات
32	1.1.2 المفعول له أو المفعول لأجله
34	2.1.2 المفعول معه
35	1.2.1.2 تقديم المفعول معه على الفعل
37	3.1.2 المفعول فيه
38	1.3.1.2 الشاذ في المفعول فيه
39	2.3.1.2 نصب المفعول فيه على السعة
40	4.1.2 ما شبه بالمفعول الحال أو التمييز
40	1.4.1.2 الحال المعرف بالإضافة
41	2.4.1.2 تقديم الحال على عامله
42	3.4.1.2 التمييز
43	1.3.4.1.2 تقديم التمييز على عامله
44	2.3.4.1.2 تمييز الأعداد
46	3.3.4.1.2 الفصل بين العدد ومميزه
46	5.1.2 الاستثناء
47	1.5.1.2 أدوات الاستثناء
48	2.5.1.2 الاستثناء المنقطع

50	3.5.1.2 زيادة الكاف في المستثنى
51	4.5.1.2 اسم الاستثناء غير
51	5.5.1.2 أفعال الاستثناء حاشا وخلا
52	6.1.2 الأفعال التي تنصب مفعولين
53	1.6.1.2 الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بحرف جر محذوف
55	2.6.1.2 إثبات حرف الجر في المفعول الثاني
56	2.2 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب الأفعال
56	1.2.2 الأفعال المسبوقة بعامل من عوامل النصب
60	2.2.2 إذن
61	3.2.2 النصب بفعل مضمَر
62	4.2.2 النصب في جواب الجزاء
64	<b>الفصل الثالث: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المجرورات والمبنيات</b>
64	1.3 الاحتجاج بالمجرورات
64	1.1.3 حروف الجر وأقسامها
65	1.1.1.3 تعاقب حروف الجر
65	2.1.1.3 باب رُب
67	1.2.1.1.3 دخول رُب على ما
68	3.1.1.3 باب حتى
69	4.1.1.3 دخول حرف الجر على حرف جر مثله
70	5.1.1.3 القسم
72	6.1.1.3 حذف حرف الجر بغير تعويض
72	7.1.1.3 ما عمل بعضه في بعض في الجر
73	2.1.3 الإضافة
73	1.2.1.3 الخفض بالإضافة
74	1.1.2.1.3 لام الإضافة

76	2.1.2.1.3 الإضافة إلى نكرة
77	3.1.2.1.3 الفصل بين المضاف والمضاف إليه
78	2.3 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب البناء
78	1.2.3 الأسماء المبنية
78	1.1.2.3 الاسم المركب
80	2.1.2.3 بناء مثل
80	3.1.2.3 بناء غير
81	4.1.2.3 الأسماء التي سمي بها الفعل
83	1.4.1.2.3 أوّه
84	5.1.2.3 بناء الظرف
85	1.5.1.2.3 بناء حين
86	2.2.3 الحروف المبنية
86	1.2.2.3 بناء إذ
87	<b>الفصل الرابع: الاحتجاج بالشاهد الشعري في مسائل نحوية متفرقة</b>
87	1.4 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب الأسماء
87	1.1.4 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب التوابع
87	1.1.1.4 التوكيد
88	1.1.1.1.4 التوكيد بتكرار معنى الاسم
89	2.1.1.4 النعت
89	1.2.1.1.4 نعت المعرفة
90	2.2.1.1.4 نعت المعرفة بنكرة
90	3.2.1.1.4 حذف تنمة الكلام في الصفة
91	4.3.2.1.1.4 ما يجوز فيه الوجهان(نعت أو تميز)
92	5.2.1.1.4 الصفات التي ليست بصفات محضة
92	3.1.1.4 العطف

94	1.3.1.1.4 عطف المعرفة على نكرة
95	2.3.1.1.4 عطف النكرة على النكرة
95	3.3.1.1.4 العطف على الموضع
96	4.3.1.1.4 عطف البيان
97	5.3.1.1.4 العطف على عاملين
99	6.3.1.1.4 العطف على المضمرة
100	4.1.1.4 البديل
101	1.4.1.1.4 بدل الاشتمال
103	2.4.1.1.4 بدل الغلط والنسيان
104	2.1.4 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب النداء والترخيم والاستغاثة
104	1.2.1.4 النداء
106	2.2.1.4 المنادى المضارع للمضاف لطوله
107	3.2.1.4 حذف ياء النداء
108	4.2.1.4 حروف النداء هنا ونومان وقل
109	5.2.1.4 مضارع للنداء
109	6.2.1.4 حذف المنادى
111	2.2.1.4 الترخيم
112	1.2.2.1.4 الزائد في الترخيم
113	2.2.2.1.4 الترخيم مع الإدغام
114	3.2.2.1.4 الترخيم في غير النداء
116	3.2.1.4 الاستغاثة
117	1.3.2.1.4 ما لا يجوز في الاستغاثة
118	2.3.2.1.4 استخدام ياء الاستغاثة للتعجب
119	4.2.1.4 الجمل الاعتراضية
119	5.2.1.4 صلة الذي محمول على المعنى

121	6.2.1.4 أخطاء الشعراء
122	7.2.1.4 صرف ما لا ينصرف
123	1.7.2.1.4 جواز ترك التتوين
124	2.7.2.1.4 باب ضرورة الشاعر
125	2.4 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب الأفعال
125	1.2.4 أفعال المدح والذم
126	1.1.2.4 ما كان بمعنى نِعْمَ وبئسَ
127	2.1.2.4 وضع الاسم موضع المصدر في المدح والذم
128	2.2.4 التعجب
130	1.2.2.4 الحمل على المعنى على إضمار فعل على التعجب
130	3.2.4 الأفعال المجزومة
131	1.3.2.4 لا الناهية
132	2.3.2.4 حذف لام الأمر
134	3.3.2.4 الحمل في الجزم على الصحيح
134	4.3.2.4 جواز التقديم والتأخير في جواب الجزاء
136	5.3.2.4 رفع جواب الشرط على تقدير التقديم
136	6.3.2.4 الفصل بين الفعل وحروف الجزاء
138	7.3.2.4 تغيير وجه الإعراب للقفائية
140	4.2.4 تسكين الفعل المضارع المرفوع
140	5.2.4 تحريك الفعل الساكن
142	6.2.4 الفعل المضمر المتروك إظهاره
144	نتائج البحث
145	فهرس الشواهد الشعرية الواردة في الرسالة
153	المصادر والمراجع

## الملخص

### الاحتجاج بالشاهد الشعري في المسائل النحوية

#### في كتاب الأصول في النحو لابن السراج

وليد غانم محمد محمد

جامعة مؤتة، 2016م

تتناول هذه الدراسة الشاهد النحوي في كتاب الأصول في النحو لابن السراج والهدف من هذه الدراسة الكشف عن الشواهد وتخرجها وبيان موقعها وبيان وجوه الاختلاف فيها فيما ذكر ابن السراج، ودواوين الشعراء، وآراء العلماء. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في رصد الشاهد النحوي، وجاءت في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول.

الفصل الأول: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المرفوعات، وهو على مبحثين، المبحث الأول: المبتدأ والخبر ونواسخهما، والمبحث الثاني: الاحتجاج بالمرفوعات الفاعل أو ما كان أصله فاعلاً، وتناول الفصل الثاني: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المنصوبات، وجاء هذا الفصل على مبحثين، المبحث الأول: المفعولات، والمبحث الثاني: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب الأفعال، والفصل الثالث: جاء على مبحثين المبحث الأول: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المجرورات، والمبحث الثاني: الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المبنيات، أما الفصل الرابع: فتناول الاحتجاج بالشاهد الشعري في مسائل نحوية متفرقة، وختمتها بنتائج البحث، وفهرس الأشعار التي وردت في الرسالة، وقائمة المصادر والمراجع.

## **Abstract**

### **The argument by the poetic evidence in the syntactic issues in kitab Al-Osoul fil Nahw li Ibn Alsarraj**

**Waleed Ghanim Mohammed Mohammed  
Mu'tah university, 2016**

This study addresses the syntactic evidence in kitab Al-Osoul fil Nahw li Ibn Alsarraj , and this study aimed to identify the evidence, clarify its position, and illustrated the difference in it between the case of Ibn Al-Sarraj , the poets' collection of poems and the perspectives of scholars.

The study used the descriptive approach in identifying the syntactic evidence. It consisted of a preface ,introduction and five chapters.

The first chapter is about nominatives which is of two parts; part one dealt with subject(mobtada)and predicate and their similarities .

Second part is about the argument by nominatives ,subject (doer) Or what is originally subject (doer).

Chapter two contained the argument by poetic evidence in terms of accusatives within two parts; part one dealt with objects while the second part is about the argument by the poetic evidence of verbs .

Chapter three is the argument by poetic evidence in genitives, and dealt with argument by the poetic evidence in uninflected nouns.

Chapter four dealt with argument by poetic evidence dealt with different grammatical questions, I concluded the study with the research results, the appendix of poems that are mentioned in the study as well as the resources and references.

## المقدمة

الحمد لله الذي يسر أسباب السعادة لمن أراد الخير له، وخص باللطف من شاء من عباده ولقصد الخير والإرشاد أهله، فاهتدى لمنهاج الفلاح، ورفعت ألوية القبول والنجاح، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الذين نالوا بصحبته ما سعدت به الأوائل والأواخر، سند هذه الأمة التي قال عنها الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُنَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} (آل عمران: 110).

أما بعد فإن علم النحو من أسمى العلوم قدراً، وأنفعها أثراً، وأهمها شأنًا، به يتتقف اللسان، ويسلس عنان البيان، وقيمة المرء فيما تحت لسانه لا طيلسانه، وحسبه من ذلك أنه وثيق العرى بكتاب الله تعالى، فما من علم يتصل بالكتاب الكريم، إلا كان له الشرف أرفعه وأكمّله ومن الجلال أوفره وأتمه.

## مشكلة الدراسة

تتجلى مشكلة الدراسة في بيان أثر الشاهد الشعري في التوجيهات النحوية وذلك أن هذا الشاهد كان له أكبر الأثر في تقعيد اللغة وذلك عندما ظهر اللحن في البيئات اللغوية فسعى النحاة إلى الحفاظ على اللغة وذلك بالرجوع إلى اللغوة في منابعها ومنابتها التي أنشدت الأشعار.

## أهداف الدراسة

الوقوف على الشاهد الشعري في كتاب الأصول في النحو من حيث ترداده عند ابن السراج وأثره في بناء وتأصيل القاعدة النحوية، وتوجيه ابن السراج للقواعد في ضوءه.

## الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي يمكن الاستفادة منها الشاهد النحوي الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج، رسالة ماجستير، محمد أحمد عبد الله المسيعدين.

## أهمية الدراسة

لقد تميزت هذه الدراسة بتركيزها على الشاهد النحوي في الاحتجاج ومحاولة اعتبار أن الشاهد الشعري النحوي هو من اتساع اللغة وعظمتها ويجب تدريسه في المناهج على اعتبار أنه من الأداءات التي لا تتم بل تقدر وتؤخذ بعين الاعتبار.

## منهج البحث

إن منهج البحث المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتتبع الشواهد الشعرية النحوية وجمعها من كتاب الأصول في النحو.

سيقوم الباحث بجمع الشواهد الشعرية في كتاب الأصول في النحو مع مقارنة بين ورودها عند ابن السراج وآراء العلماء فيها، ثم تحليل هذه الشواهد وتوجيه أدق الآراء بناء على دقة الشاهد النحوي وكثرة استعماله ولا يغفل رأي صاحب الكتاب.

## التمهيد

### أولاً: حياة ابن السراج

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ت(316)هـ، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب، نشأ في بغداد وأخذ النحو عن أبي العباس المبرد ت(286)هـ وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت المبرد، وكان واسع الثقافة متعدد الجوانب، تعمق في القديم كما أفاد من الحديث في زمنه، فمزج بين الثقافة العربية الخالصة وبين الثقافات الوافدة على الفكر العربي آنذاك.<sup>(1)</sup>

قال ابن درستويه:<sup>(2)</sup> "كان ابن السراج من أحدث غلمان المبرد سناً مع ذكائه وفطنته، وكان المبرد يميل إليه ويقربه وينشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به، قال: ورأيت ابن السراج يوماً وقد حضر عند الزجاج مسلماً عليه بعد موت المبرد، فسأل رجل الزجاج عن مسألة، فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر، فأجابه فإخفاً، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتكَ، ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء والفطنة بالحسن بن رجاء، وأنت تُخطئ في مثل هذا".

<sup>1</sup> - ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي، ت(316)هـ، مقدمة الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان- ط3، ج1، 1996م، ص9، وسيشار إليه فيما بعد، ابن السراج: الأصول في النحو.

<sup>2</sup> - القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ت(646)هـ: أنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1986، م1، ج3، ص148.

## ثانياً: كتاب الأصول

قال الزبيدي:<sup>(1)</sup> هو أبو بكر محمد بن السري السراج، وله كتب في النحو مفيدة، منها كتاب في أصول النحو، وهو غاية في الشرف والفائدة، ومنها كتابه في مختصر النحو، اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها.

قال مجدي إبراهيم:<sup>(2)</sup> عرف العلماء أهمية كتاب الأصول ومن هنا وصفه أحد تلاميذ ابن السراج بأنه أحسن من كتاب المقتضب للمبرد، وقد وصفه الزبيدي بأنه (غاية في الشرف والفائدة)... ويعد كتاب الأصول ثالث كتاب نحوي يصل إلينا بعد كتاب سيبويه والمقتضب... يعد كتاب الأصول كتاب موسوعياً تناول فيه ابن السراج أبواب النحو والصرف، لقد بدأ ابن السراج أصوله بتعريف النحو فقال: إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب.

## ثالثاً: ابن السراج والنحاة

يشتمل كتاب الأصول في النحو لابن السراج على آراء نحوية لكثير من النحاة الذين سبقوه أو عاصروه، سواء كانوا من البصريين أم من الكوفيين أم من البغداديين، إذ يعد مرآة نرى من خلالها آراء وأفكار غيره من النحويين، وقد أورد ابن السراج آراء نحوية دون ذكر أصحابها وآراء نحوية منسوبة إلى أصحابها.

## آراء البصريين والكوفيين في كتاب الأصول

---

<sup>1</sup> - الزبيدي: محمد بن الحسن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الأشبيلي أبو بكر ت(379هـ): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1973م، ص112.

<sup>2</sup> - مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط2004م، ص19، 20، 21، وسيشار إليه فيما بعد، مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج.

ترد في مصنفات ابن السراج آراء نحوية منسوبة إلى البصريين دون أن تخص عالماً بعينه بعبارات منها (وأصحابنا يجيزون) أو (قال أصحابنا) أو (هذا مذهب أصحابنا) فهو يعبر عن البصريين بلفظ أصحابنا.

تنقسم الآراء المنسوبة للبصريين في مصنفات ابن السراج إلى قسمين:

أولها: آراء تنسب إلى جمهور البصريين دون أن تخص عالماً بعينه.

الثاني: آراء تنسب إلى علماء المدرسة البصرية كالخليل وسيبويه والمبرد...<sup>(1)</sup>

أورد ابن السراج للكوفيين آراء كثيرة في كتاب الأصول فقد عول فيه على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين، ويعد كتاب الأصول في النحو أول عمل يحفظ لنا آراء تنسب إلى الكوفيين.<sup>(2)</sup>

#### رابعاً: منهج ابن السراج في تناول الشاهد النحوي

"موضوعات أصول ابن السراج غير متداخلة كموضوعات الكتاب لا يمكن التمييز بينها، فقد رتب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر، فبدأ بمرفوعات الأسماء ثم المنصوبات والمجرورات وانتقل بعد ذلك إلى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف البيان، والعطف بالحروف، ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازها، وزاد باب التقديم والتأخير، وباب الأخبار بالذي وبالآلف واللام، وانتهى إلى مسائل التصريف".<sup>(3)</sup>

#### خامساً: الكلام الذي يستشهد به

قال البغدادي:<sup>(4)</sup>الكلام الذي يستشهد به نوعان: شعر وغيره فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام

<sup>1</sup> - مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج، ص 417.

<sup>2</sup> - ينظر مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج، ص 519.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 22.

<sup>4</sup> - ينظر البغدادي: عبد القادر عمر (ت 1093 هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،

تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 4، 1997م، ج 1، ص 29، 30،

وسيشار إليه فيما بعد البغدادي: الخزانة.

كامرئ القيس والأعشى، والثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان، والثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون وهم ومن بعدهم إلى زماننا كبشار بن برد وأبي نؤاس، فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم... وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب... أما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري.

### الاستشهاد بالشعر

قال المصنف:<sup>(1)</sup> "شواهد الشعر: كنت أرجع فيها إلى دواوين الشعراء وكتب اللغة والنحو والمعاجم، أكمل الناقص منها في الهامش، وأشرح الغامض من مفرداتها اللغوية الصعبة -وما أكثرها- شرحاً موجزاً يخدم الموضوع الذي سيق له شاهداً عليه، ونسبت الشواهد غير المنسوبة إلى قائلها كلما استطعت ذلك ووجدت سبيلاً إليه، وكذلك كنت أذكر بإيجاز بعض الفوائد النحوية التي تتصل بموضوعات المسائل، وذلك كخلاف بعض النحويين مما يرجح رأي ابن السراج أو يضعفه"...

"لقد استشهد أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول بالشعر في أماكن عديدة بما ثبت عن العرب أو أنه فهم على غير وجهه الصحيح، تتمثل هذه الشواهد بكثرة ما استشهد به من الشعر للغات العرب المختلفة أو لهجات بعض قبائلهم أو تعزيز القواعد التي قال بها فريق من النحاة".<sup>(2)</sup>

أما موقف ابن السراج من الاستشهاد بالشعر فيتضح من خلال النظر في مصنفته، لقد كان ابن السراج يكثر من الاستشهاد بأشعار العرب في بعض المسائل النحوية التي يتناولها، لقد بلغ إجمالي الشواهد الشعرية في مصنفة ابن السراج نحو

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص31.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص23.

(571) شاهدا وفي كتاب الأصول في النحو (459) شاهدا وأكثر الشواهد الشعرية التي أوردها ابن السراج استشهد به سيبويه أو المبرد.<sup>(1)</sup>

استشهد الزمخشري في تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعر أبي تمام وقال وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، إلا ترى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه واعتراض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها...استشهد على مسألة بقول أبي تمام الطائي وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد وقد احتج سيبويه ببعض شعره تقربا إليه لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، ذكره المرزباني وغيره ونقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج.<sup>(2)</sup>

قسم الجمحي في كتابه:<sup>(3)</sup> جعل الشعراء الجاهليين في عشرة طبقات والإسلاميين في عشر طبقات أيضا وكان ابن سلام الجمحي قد شكك في رواية الشعر الجاهلي ونسبة الشعر إلى قائله وفي ذلك، يقول: "فاقتصرنا في هذا على في فحول الشعراء الإسلاميين للاستغناء عن فحول الشعراء الجاهلية، ورتبت هذا المؤلف على عشرة طبقات كل طبقة تجمع أربعة من فحول شعراء الإسلام.

لا شك أن الشعر من أهم مصادر الاستشهاد عند العلماء، ولم يكن الاستشهاد بالشعر هم علماء العربية وحدهم، بل شاركهم في الاهتمام به الفقهاء والأصوليون والمحدثون والمفسرون، وكان ابن عباس يقول: إذا أشكل عليكم الشيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر فإنه ديوان العرب، وقد عني علماء العربية بالشعر إلى جانب

<sup>1</sup> - مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج، ص 104.

<sup>2</sup> - البغدادي: الخزانة، ج 1، ص 30، 31.

<sup>3</sup> - ينظر الجمحي: ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت-

لبنان، ص 34.

عنايتهم بالقرآن الكريم، فاعتمدوا عليه في بناء الكثير من القواعد وإصدار العديد من الأحكام، ولجأوا إليه في شرح غوامض اللغة وتوضيح معانيها، وإحكام أصولها.<sup>(1)</sup> يعد الشعر العربي من أهم أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النحوية وقد أكثر النحاة منه في كتبهم، فقلما تجد كتاباً نحويًا ولو كان صغيراً إلا وتجد فيه أبياتاً من أشعار العرب، وقد بين العلماء الشعر الذي يصح الاحتجاج به، وذكروا أنه يبدأ من العصر الجاهلي وينتهي أواخر القرن الثاني، أي في حدود سنة (180هـ—) تقريباً.<sup>(2)</sup>

قال السامرائي:<sup>(3)</sup> إن البصريين أخذوا بالقياس كما أخذوا بالسمع، إننا نلمح هذا في نقضهم لمسائل الكوفيين، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله، وحملوا كثيراً من الشواهد التي خرجت على المسموع الشائع في أنها ضرورة، وعلى ذلك لا يمكن أن تكون أساساً في حكم.

وهم في ذلك قد ذهبوا إلى أن الكوفيين أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلاً يقاس عليه، وكأنهم أرادوا أن يقولوا: إن الكوفيين لم يتوثقوا مما اعتمدوه أصلاً، فقد قاسوا على النادر والشاذ، ولم يتحرروا صحة ما يصل إليهم من مواد.

---

<sup>1</sup> - ينظر الهروي: محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي (ت: 433هـ) إسفار الفصيح، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، ج1، ص239.

<sup>2</sup> - الجوجري: شمس الدين محمد عبد المنعم الجوجري (ت 889 هـ) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج1، ص96، 97.

<sup>3</sup> - ينظر السامرائي: إبراهيم: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1978م، ص17.

قال الحلواني:<sup>(1)</sup> أول شيء كان يهم النحوي في استقراء لغة الشعر هو توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها، وليس أمامه في هذه العملية غير أن ينقلها من أحد مصدرين: أولاً: الأعراب الفصحاء. ثانياً: الرواة الثقة عن الأعراب. وأحياناً نرى النحوي يسلك السبيل إلى المصدرين كليهما، ليكون توثيقه للغة الشاهد أكثر دقة، أما المصدر الأول فقد كان يستوطن البادية، وربما نزل إلى المدينة فلقد كانت بوادي نجد والحجاز وتهامة منبع الشعر، وديوانه الموثوق به.

---

<sup>1</sup> -ينظر الحلواني: محمد خير: أصول النحو العربي، مطبعة أفريقيا الشرق الدار البيضاء، الرباط، 1983م، ص38.

## الفصل الأول

### الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المرفوعات

#### 1.1 المبتدأ والخبر ونواسخهما

جاء هذا المبحث على عاملين رئيسيين في من المرفوعات وهما المبتدأ والخبر أو ما كان أصله مبتدأ وخبر.

#### 1.1.1 المبتدأ والخبر أو ما كان أصله مبتدأ وخبر

##### 1.1.1.1 المبتدأ

قال ابن السراج: (1) "هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل وثانيه خبره ولا يستغني أحدهما عن الآخر وهما مرفوعان نحو: الله ربنا، ومحمدٌ نبينا".

##### 2.1.1.1 الخبر

قال ابن السراج في تعريفه: (2) "الاسم الذي هو خبر المبتدأ يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب".

جعل ابن السراج تعريف المبتدأ والخبر أو تكثيرهما على وجوه أربعة. (3)  
الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو عمرو منطلق، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام.

الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيدٌ أخوك... هذا ونحوه يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيداً.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص58.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص62.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص65، 66.

**الثالث:** أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة، وقد بينا أن الجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة، فأما الكلام إذا كان منفيًا فإن النكرة فيه حسنة، لأن الفائدة واقعة نحو قولك: ما أحد في الدار، وما فيها رجل.

**الرابع:** أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام.

### 1.2.1.1 اشتراك الأخبار في المعنى

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup> واعلم أن ذلك مثل هذا تقول: إن ذلك الرجل عالم، كما تقول: إن هذا الرجل عالم، وإن ذلك الرجل أخوك، كما تقول: إن هذا الرجل أخوك، والكوفيون يقولون: هذا عبد الله أفضل رجل وأي رجل، فيستحسنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم، ورفعهم على الاستئناف وعلى ذلك يتأولون قول الشاعر: <sup>(2)</sup>

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي      مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهذا عند البصريين: من باب حلو حامض، أي: قد جمع أنه مقيظ وأنه مصيف مشتى فيه هذه الخلال، أي أن الخبران مشتركان في المعنى <sup>(3)</sup>.

قال سيبويه: <sup>(4)</sup> "وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا، كقولك هذا حلو حامض، لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين".

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص154.

<sup>2</sup> - البيت مجهول القائل ينظر زيادات ديوان رؤبة، ابن العجاج: رؤبة: مجموع أشعار العرب،

اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع-

الكويت، ص191، وسيشار إليه فيما بعد ابن العجاج: رؤبة: ديوانه.

<sup>3</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص154.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص83.

قال ابن يعيش:<sup>(1)</sup> "يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك، كما قد يكون له أوصاف متعددة، فتقول: هذا حلو حامض، تريد أنه قد جمع بين الطعمين، كأنك قلت: هذا مر، فالخبر وإن كان متعددًا من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى، لأن المراد أنه جامع للطعمين".

الشاهد فيه: اشتراك الأخبار في المعنى عند ابن السراج والبصريين في (مقيظ، مصيف، مثتي)، والكوفيين يعدونه استثناءً، وسيبويه يعده من باب تعدد الخبر، وابن يعيش جمع بين رأي ابن السراج ورأي سيبويه.

### 2.2.1.1 حذف الخبر

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> "واعلم أنه يجيء كلام عامل بعضه في بعض: إما مبتدأ وخبر وإما فعل وفاعل، ومعنى ذلك القسم، فالمبتدأ والخبر قولك: لعمر الله لأفعلن وبعض العرب يقول: وأيمن الكعبة وأيم الله، فقولك: لعمر الله، اللام لام الابتداء وعمر الله، مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، كأنه قال: لعمر الله المقسم به وكذلك: أيم الله، وأيمن... ومنه قول امرئ القيس:<sup>(3)</sup>

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا      وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> قال سيبويه:<sup>(5)</sup> وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس... قال: جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة، وأيم الله.

1 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص249.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص434.

3 - الكندي: امرؤ القيس: ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف-مصر، 1958م، ص32، وسيشار إليه فيما بعد، امرؤ القيس: ديوانه.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص434، 435.

5 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص504.

قال السيرافي:<sup>(1)</sup> "أراد: أنهم رفعوا (يمينُ الله) بالابتداء وحذفوا خبره، وتقديره: يمينُ الله قسَمي وهو مثل: لعمر الله لأفعلن".  
ورد الشاهد في حذف الخبر والتقدير يمينُ الله (قسَمي)، لم أجد رأي ابن السراج في هذا البيت، بل اكتفي بذكر رأي سيبويه.  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في حذف الخبر.<sup>(2)</sup> قول الشاعر:<sup>(3)</sup>  
وإِلَّا فاعَلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ  
قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "كأنه قال فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك".  
قال البغدادي:<sup>(5)</sup> "قال الأعم: الشاهد في قوله: وأنتم على التقديم والتأخير أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم فأنتم: مبتدأ والخبر: محذوف لعلم السامع والمعنى: وأنتم بغاة".  
ورد البيت في حذف الخبر لعلم السامع، في قول الشاعر (أنا وأنتم) والتقدير (وأنتم كذلك).

### 2.1.1 نواسخ المبتدأ والخبر كان وأخواتها

هي أفعال ناقصة تدخل على المبتدأ والخبر فيبقى المبتدأ مرفوعاً اسماً لها، وتتصب الخبر خبراً لها، لذا ينطبق على اسمها وخبرها شروط الابتداء والخبر، فقد يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة، وقد يجيء اسمها معرفة وخبرها نكرة، وهذا لم ينص عليه النحاة بل هو في ضرورات الشعراء، وأخوات كان: صار، وأصبح،

<sup>1</sup> - السيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني السيرافي ت(385 هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر، 1974م، ج2، ص203.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص253.

<sup>3</sup> - الأسدي: بشر بن أبي خازم: ديوانه، تحقيق عزة حسن، منشورات وزارة الثقافة، ط2، 1972م، ص169، وسيشار إليه فيما بعد، الأسدي: بشر بن أبي خازم: ديوانه.

رواية البيت في الديوان:

وإِلَّا فاعَلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا حِينَا فِي شِقَاقٍ

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص253.

<sup>5</sup> - البغدادي: الخزانة، ج10، ص294.

وَأَمْسَى، وَظَل وَأَضْحَى، وَمَا دَامَ، وَمَا زَالَ، وَلَيْسَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَجِيءُ عِبَارَةً عَنِ الزَّمَانِ فَقَطْ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُنَّ مِمَّا لَفِظَهُ لَفْظَ الْفِعْلِ، وَتَصَارِيْفُهُ تَصَارِيْفُ الْفِعْلِ، تَقُولُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَسَيَكُونُ، وَكَائِنٌ، فَشَبَّهَهَا بِالْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ صَارَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى، وَظَل وَأَضْحَى.<sup>(1)</sup>

### 1.2.1.1 ليس

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول ضربتُ ولستُما كضربتُما، ولستُنا، كضربنا، ولستُن، كضربن، ولستُنن كضربنن، ولستُوا، كضربُوا، ولستُ أمة الله ذاهبة، كقولك: ضربتُ أمةً الله زيدا، وإنما امتنعت من التصرف، لأنك إذا قلت (كان) دلت على ما مضى... وإذا قلت: ليس زيد قائماً الآن أو غداً أدت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم تُبْنَ ببناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات... فما كانت فيه فائدة فهو جائز فأنت إذا قلت: ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك، ومثل هذا لا يقع في الإيجاب ونظير أحد، عريب، وكتيع، وطورئ، وديار. قال الراجز:<sup>(3)</sup>

وبلدة ليس بها ديار

سيق الشاهد في مجيء اسم ليس نكرة (ديار) لأنه من الألفاظ التي تلازم النفي، وهذا لا يجوز عند النحاة، ولكن جوزه الشعراء في باب الضرورة الشعرية.

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص82.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص82، 83، 84.

<sup>3</sup> - ابن روبة: العجاج عبد الله بن روبة بن لبيد: ديوانه، تحقيق سعدي ضناوي، دار صادر- بيروت، ط1، 1997م، ص235، رواية البيت في الديوان.

وَحَفَقَةَ لَيْسَ بِهَا طُوئِيٌّ      وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ

### 2.2.1.1 اسم كان نكرة والخبر معرفة

ومن شواهد ابن السراج في مجيء الاسم نكرة والخبر معرفة: (1) قول حسان: (2)

كَأَنَّ سَلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

قال ابن السراج: (3) "جعل اسم (كان) (عسل) وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومن ذلك فإنما حسن هذا عند قائله، أن عسلاً وماءً نوعان وليسا كسائر النكرات التي تتفصل بالخلفة والعدد، نحو قوله: ثمرة وجوزة، والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلى النكرة، وهو قوله: سلافة فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء".

قال سيبويه: (4) "لا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجلاً منطلقاً كنت تلبس، لأنه لا يُستتكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدعوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب".

سيق الشاهد على وقوع اسم يكون (نكرة)، والخبر معرفة، وهذا لا يجوز عند سيبويه لللبس، لكن ابن السراج يُجوز ذلك.

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص67.

<sup>2</sup> - ابن ثابت: حسان: ديوانه، تحقيق عبد علي مهنا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط2، 1994م، ص18، وسيشار إليه فيما بعد، ابن ثابت: حسان: ديوانه. رواية البيت في الديوان.

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص67.

<sup>4</sup> - سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت180هـ): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ج1، ص48، وسيشار إليه فيما بعد، سيبويه: الكتاب.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في مجيء اسم كان نكرة.<sup>(1)</sup> قول القطامي:<sup>(2)</sup>

قَفِي قَبْلَ النَّفْرُقِ يَا ضُبَاعَا      وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا

قال السيرافي:<sup>(3)</sup> "أراد قفي حتى أودعك واسلم عليك قبل أن نتفرق، وقوله: ولا يك موقف منك الوداعا: هو دعاء بأن لا يكون الوداع له منها في موقف من الموقف، كأنه قال: قفي ودعينا أن عزمنا على فرقتنا، ولا كان منك الوداع لنا في موقف، وقد اضطر في البيت إلى جعل النكرة اسم كان، والمعرفة خبرها". قال ابن يعيش:<sup>(4)</sup> "الشاهد فيه رفع (الموقف) وهو نكرة ونصب (الوداع) وهو معرفة، وحسن ذلك وصف الموقف بالجار والمجرور الذي هو منك، والتقدير: موقفٌ كائن منك".

ورد الشاهد في مجيء اسم كان نكرة وهو (موقف) والخبر معرفة وهو (الوداع)، فهو من الاضطرار عند ابن السراج والنحاة، أما ابن يعيش فبتقدير وصف الموقف بالجار والمجرور.

### 3.2.1.1 إضمار اسم كان أو إحدى أخواتها

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> "واعلم: أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير، فهو جائز في (كان) إلا أن يفصل بينهما وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه فإن فصلت بظرف ملغى جاز، فأما ما يجوز فقولك: كان منطلقا عبد الله، وكان

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص83.

<sup>2</sup> - القطامي: ديوانه، تحقيق احمد مطلوب وإبراهيم السامرائي، دار الثقافة- بيروت ط1، 1961م، ص31.

<sup>3</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص298.

<sup>4</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص341.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص86.

منطلقا اليوم عبد الله، وكان أخاك صاحبنا، وزيد كان قائما غلامه، و الزيدان كان قائما غلامهما، تريد كان غلامهما قائما، وكذلك: أخوات كان"... قال الشاعر: (1)

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعْرَسِهِمْ      وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يَلْقَى الْمَسَاكِينَ

قال ابن السراج: (2) كأنه قال: وليس الخبر يلقي المساكين كل النوى وهذا المضمرة لا يظهر وأصحابنا يجيزون غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه، لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله.

قال سيبويه: (3) "قلو كان كل على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كل، ولكنه انتصب على (تلقى) ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن، ولو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز، وكان قبيحا".

ورد البيت في الإضمار في ليس لأنها فعل، وتقديم المفعول به على فعله عند ابن السراج وهو رأي البصريين، ولا يجوز ذلك عند سيبويه.

#### 4.2.1.1 وصف خبر كان

قال ابن السراج: (4) "واعلم أن خبر كان إذا كُنيت عنه جاز أن يكون منفصلا ومتصلا، والأصل أن يكون منفصلا، إذ كان أصله خبر مبتدأ، تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه، لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال، ويجوز كانني وكننته

<sup>1</sup> - حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، دائرة اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، دار العلوم للطباعة والنشر، ط2، 1984م، ص170، وسيشار إليه فيما بعد، معجم، حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، بلا نسبة في الأصول في النحو، ج1، ص82، والمقتضب، ج4، ص100، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص122، وابن عقيل، ج1، ص284، والأشمونى، ج1، ص24، وشرح التسهيل، ج1، ص368، والخزانة، ج9، ص270، أمالي ابن الشجري، ج2، ص497، ولحميد بن الأرقط في الكتاب، ج1، ص147، وفرحة الأديب، ص42.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص87.

<sup>3</sup> - سيبويه: الكتاب، ج1، ص70.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص91.

كقولك (ضربني وضربته) لأنها متصرفة تصرف الفعل ، فالأول استحسن للمعنى،  
والثاني لتقديم اللفظ، قال أبو الأسود: (1)

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّه بِلِبَانِهَا

قال سيبويه: (2) "كُنْهُمْ، كما تقول ضربناهم وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا  
يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم، فهو كائن ومكون كما تقول ضارب ومضروب".  
الشاهد فيه: جواز الأمرين في خبر كان إذا كان ضمير في (يكنها، وتكنه)،  
يجوز فيه الوجهان الاتصال أو الانفصال.

### 5.2.1.1 الضمير المنفصل بعد كان أو إحدى أخواتها

بما أن كان وأخوتها تعامل معاملة الأفعال فيتصل بها الضمير أحياناً وينفصل  
أحياناً أخرى وقد ذكر ابن السراج ذلك بقوله عن النحاة: ومن ذلك قولهم: كان إياه  
لأن كانه قليلة ولا تقول: كانني، وليسني، ولا كانك، لأن موضعه، موضع ابتداء  
وخبر فالمنفصل أحق به. (3) قال الشاعر: (4)

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا  
لَيْسَ إِيَّايَ وَ إِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا

قال ابن يعيش: (5) أن يأتي ضمير خبر كان وأخواتها منفصلاً، نحو: كان زيدٌ  
إياه، وكان إياي... أنا لو وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم، نحو: كُنْتُكَ، وكانَهُ،  
وكانني، فالفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى

<sup>1</sup> - الدؤلي: أبو الأسود: ديوانه، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة أَيْف للطباعة  
والتصوير، ط1، 1982م، ص306، وسيسار إليه فيما بعد، الدؤلي: أبو الأسود: ديوانه.

<sup>2</sup> - سيبويه: الكتاب، ج1، ص46.

<sup>3</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص118.

<sup>4</sup> - ابن أبي ربيعة: عمر: ديوانه، تحقيق فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط2،  
1992 م، ص79، وسيسار إليه فيما بعد، ابن أبي ربيعة: عمر: ديوانه.

رواية البيت في الديوان .

لَيْسَ إِلَّايَ وَإِيَّاها وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا

<sup>5</sup> - ابن يعيش : شرح المفصل ، ج2 ، ص326.

نفسه متصلاً، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، فلا يجوز (ضربتني) ولا (ضربتك) ويجوز إياي ضربت، وإياك ضربت، فأما وجه جواز كُنْتَهُ، وَكَأَنِّي، فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول. سيق الشاهد على إتيان الضمير بعد ليس منفصلاً (إياي) وهو في موضع خبر ليس.

### 6.2.1.1 لا العاملة عمل ليس

تعمل لا فيما بعدها كعمل ليس فيما بعدها وقد أورد ابن السراج في ذلك.<sup>(1)</sup>  
قال الشاعر سعيد بن مالك:<sup>(2)</sup>

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> فجعل (لا) بمنزلة ليس.

قال سيبويه:<sup>(4)</sup> إن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة... واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب أبداً لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً.  
قال البغدادي:<sup>(5)</sup> "على أن لا تعمل عمل ليس شذوذاً أنشده سيبويه أيضاً على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات فبراح اسمها والخبر محذوف".

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج الأصول في النحو، ج1، ص96.

<sup>2</sup> - حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، ص49، نسب البيت لسعد بن مالك في الأصول، ج1، ص96، الكتاب، ج2، ص296، أمالي ابن الشجري، ج1، ص431، ج2، ص66، 530، وبلا نسبة في المقتضب، ج4، ص360، واللامات، ج1، ص105، وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص27، والإنصاف، ج1، ص303، ج2، ص694، والأشْمُونِي، ج1، ص267، وشرح التصريح، ج1، ص268، والخزانة، ج1، ص467، ج2، ص172، ج4، ص39، والتمام، ص54، وصدر البيت في التمام.

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص96.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص296.

<sup>5</sup> - البغدادي: الخزانة، ج1، ص467.

ورد البيت في أن (لا) تعمل عمل ليس، والبغدادي يعده من الشذوذ.

### 3.1.1 الحروف العوامل في الأسماء (إن وأخواتها)

قال ابن السراج: (1) الحروف العوامل في الأسماء نوعان : نوع منها يخفض الأسماء ويدخل ليصل اسما باسم أو فعلا باسم، أما وصله اسما باسم فنحو قولك: خاتم من فضه، وأما وصله فعلا باسم فنحو قولك: مررت بزيد... والنوع الثاني: يدخل على المبتدأ والخبر، فيعمل فيهما فينصب الاسم، ويرفع الخبر نحو(إن وأخواتها) كقولك: زيدا قائمٌ، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل، ولا تدخل عليه، لا تقول مررت ببيضرب، ولا ذاهب إلى قام ."

ومما أورده ابن السراج في الحروف العوامل في الأسماء. (2) قول ابن صريم اليشكري: (3)

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ      كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

قال ابن السراج: (4) "وروى الخليل: أن ناسا يقولون: إن بك زيدا مأخوذ، فقال هذا علي: إنه بك زيدٌ مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر".

قال ابن يعيش: (5) "فيروى على ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر، فمن رفع فعلى الخبر واسمها محذوف مقدر، والمعنى: كأنها ظبيبةٌ تعطوا، ومن نصب، فعلى

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص55.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص245.

3 - حداد: حنا، معجم شواهد النحو، الشعرية، ص168، البيت مختلف النسب: نسب إلى ابن صريم في الأصول، ج1، ص245، الكتاب، ج2، ص134، ج3، ص165، وشرح المفصل، ج4، ص576، والخزانة، ج10، ص399، 411، ج11، ص220، إلى زيد بن الأرقم في الإنصاف، ج1، ص164، وإلى أرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه، وإلى علباء بن أرقم في الأصمعيات، ولم ينسب لقائل في المحتسب، ج1، ص307، ج2، ص102، الكامل، ج1، ص71، الأشموني، ج1، ص325، شرح التصريح، ج1، ص333، ج2، ص364.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص245.

5 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص567.

أنه اسمها، والخبر محذوف منوي، كأنه قال: كأن ظبيةً هذه المرأة، فهذه المرأة الخبر، وأما الجر، فعلى إعمال حرف الجر وهو (الكاف) وأن مزيدة، والمعنى: كظبية".

ورد البيت في الحروف التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل قوله (كأن)، وذكر ابن السراج رأي الخليل، وابن يعيش، يقول أن هذا البيت يجوز فيه ثلاثة أوجه، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه فيه ضعيفاً من جهة نسبه.

### 1.3.1.1 إن وأن المخفتان

قال ابن السراج: (1) "واعلم أن (إنَّ وأنَّ) تخفان، فإذا خففتا فلك أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما أما من لم يعملهما فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة، فلما خففت زال الوزن والشبه، والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل، فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف"... ومنه قول الراجز: (2)

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ

قال ابن السراج: (3) "هذه الكاف إنما هي مضافة إلى (إن) فلما اضطر إلى التخفيف ولم يضم لم يغير ذلك التخفيف أن ينصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله.

قال سيبويه: (4) "وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى إن فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضم لم يغير ذلك أن تنصب بها، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص235.

2 - ابن العجاج: رؤية: ديوانه، ص169.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص238.

4 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص164.

قال ابن يعيش: (1) "الشاهد فيه نصب وريديه على إعمال إن مخففة".  
ورد الشاهد في تخفيف (أن) وذلك لتشبيهها بالفعل.  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في تخفيف أن: (2) قول  
الأعشى: (3)

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل  
قال ابن السراج: (4) "كأنه قال: إنه هالك".

قال البغدادي: (5) "أن هالك كل من يحفى وينتعل في فتية كسيوف الهند قد  
علموا على (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف وهالك: خبر مقدم".  
سيق الشاهد في تخفيف (أن).

### 2.3.1.1 تخفيف كأن

يُجيز النحاة تخفيف همزة كأن وخاصةً في الشعر، ومن الشواهد التي أوردها  
ابن السراج في كأن: (6) قول الشاعر: (7)

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان

قال ابن السراج: (8) "لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار".

- 
- 1 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص567.
  - 2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص239.
  - 3 - الأعشى: ميمون بن قيس: ديوانه، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1978 م، ص43، وسيشار إليه فيما بعد الأعشى: ديوانه.
  - 4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص239.
  - 5 - البغدادي: الخزانة، ج8، ص390.
  - 6 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص246.
  - 7 - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج8، ص178، البيت من الهزج بلا نسبة في  
الأصول، ج1، ص246، والكتاب، ج2، ص135، وشرح التوضيح، ج2، ص334،  
والخزانة، ج10، ص399 رواية البيت في شرح التصريح.
  - 8 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص246.

ورد البيت على تخفيف (كأن)، وحذف اسمها.

### 3.3.1.1 3.3.1.1 لكنّ

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup>ولكنّ الثقيلة التي تعمل عمل (إن) يستدرك بها بعد النفي وبعد الإيجاب، يعني إذا كان بعدها جملة تامة كالذي قبلها نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرا قد جاء... ولكن الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقعت أيضا بعد الإيجاب والنفي للاستدراك...

ومنه قول الفرزدق: <sup>(2)</sup>

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي      وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

قال ابن السراج: <sup>(3)</sup>قال سيبويه: <sup>(4)</sup>كأنه قال: ولكن زنجيا عظيم المشافر ولا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا، قال والنصب أجود، لأنه أراد الإضمار لخفف ولجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحا ولكن طالح".

قال ابن يعيش: <sup>(5)</sup>والمراد: ولكنه زنجي لا يعرف قرابتي... والنصب في هذا كله أكثر.

سيق الشاهد في جواز حذف اسم (لكن)، وهو الضمير الكاف عند سيبويه، والهاء عند ابن يعيش، وقد اكتفى ابن السراج بإيراد رأي سيبويه.

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص244.

<sup>2</sup> - يعقوب: إميل بديع: المعجم المفصل، ج3، ص513، البيت للفرزدق في الأصول، ج1، ص247، والكتاب، ج2، ص135، وشرح المفصل، ج4، ص567، والخزانة، ج10، ص399، ولم أجده في الديوان.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص247.

<sup>4</sup> - ينظر سيبويه: الكتاب، ج2، ص136.

<sup>5</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص567.

### 4.3.1.1 ليت

ليت هي من الحروف العوامل فيما بعدها تنصب الأول اسما لها وترفع الثاني خبراً لها، ومما أورده ابن السراج في ذلك.<sup>(1)</sup>  
قال الشاعر:<sup>(2)</sup>

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> كأنه قال: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا أو أقبلت رواجعا، وقال الكسائي: اضمر كانت وتقول: إن قريبا منك زيدا إذا جعلت قريبا، ظرفا وإن جعلته اسما، قلت: إن قريبا منك زيد.

قال سيبويه:<sup>(4)</sup> "وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع".

قال المبرد:<sup>(5)</sup> "على تقدير: يا ليت لنا أيام الصبا رواجعا، فيكون (أيام الصبا) اسم ليت والخبر الجار والمجرور المقدر، ورواجعا حال، وتنوينه ضرورة، وقيل تقديره: أقبلت رواجعا فيكون أقبلت الخبر ورواجعا أيضا حال".  
ورد البيت في نصب (رواجعاً) بـ(ليت)، أما سيبويه، فيرى أن (رواجعا) حال.

### 5.3.1.1 حذف أحد معمولي إن أو إحدى أخواتها

قال ابن يعيش:<sup>(6)</sup> "وقد حذف في نحو قولهم إن مالا وإن ولدا وإن عددا أي إن لهم مالا، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد من الناس عليكم فيقول: إن زيدا، وإن عمرا أي: إن لنا".

ومن الشواهد التي ساقها ابن السراج في حذف أحد معمولي إن وأخواتها.<sup>(7)</sup>

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص248.

<sup>2</sup> - العجاج: ديوانه، ص405.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص248.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص142.

<sup>5</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص261.

<sup>6</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص258.

<sup>7</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص247.

قال الأعشى: (1)

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا      وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا  
قال ابن السراج: (2) وتقول: إِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا، وَإِنْ عَدَدًا أَي: إِنْ لَهْمَ مَالًا،  
والذي أضمرت لهم.

قال سيبويه: (3) "لإضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعا لو أظهرته وليس  
هذا المضمرة بنفس المظهر، وذلك إِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا، وَإِنْ عَدَدًا، أَي إِنْ لَهْمَ مَالًا،  
فالذي أضمرت لهم".

ورد البيت في حذف خبر (إِنْ)، والتقدير إِنْ لَهْمَ مَالًا.

### 6.3.1.1 فتح همزة (إِنْ) وكسرها

#### 1.6.3.1.1 فتح همزة إِنْ

قال ابن السراج: (4) في ذكر (أَنْ) المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر  
وهي تجعل الكلام، شأنًا وقصة وحديثًا، ألا ترى أنك إذا قلت: علمت أنك منطلق،  
فإنما هو: علمت انطلاقك... فهي لا تكون مبتدأة ولا بد من أن تكون مبنية على ما  
قبلها لا تريد بها الابتداء تقول: بلغني أنك منطلق، فأن في موضع اسم مرفوع كأنك  
قلت: بلغني انطلاقك... وأن المفتوحة لما صارت بمعنى المصدر والمصدر اسم.  
نحو قول ابن الأظنابة: (5)

أَبْلَغَ الْحَارِثَ بَنَ ظَالِمَ الْمَوْ      عِدِّ وَالنَّاذِرَ النَّذُورِ عَلِيًّا

1 - الأعشى: ديوانه، ص154، مع اختلاف رواية البيت في الديوان.

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا      وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص247.

3 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص141.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص265، 266.

5 - ابن الأظنابة: شعراء جاهليون وإسلاميون، تحقيق احمد محمد عبيد، دائرة الثقافة والإعلام،

الشارقة، ط1، 2005م، ص148، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الأظنابة: شعراء جاهليون  
وإسلاميون.

أَمَا تَقْتُلُ النَّيَامَ وَلَا تَقْتُلُ يَقْظَانَ ذَا سِلَاحٍ كَمِيَا

قال ابن السراج: (1) وإن شئت قلت: إنما تقتل النيام على الابتداء زعم ذلك الخليل.

قال سيبويه: (2) "اعلم أن كل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (أنما)، وما ابتدئ بعدها صلة لها، كما أن الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملا فيما بعده".

قال ابن يعيش: (3) "لا تكون (أنما) ههنا أيضا إلا مفتوحة، لأنها في موضع المفعول الثاني لـ (ابلق)، فهي في موضع المصدر لأن المراد: أبلغه هذا القول".  
ورد الشاهد على فتح همزة (أن) حملا على ابلق، وقد وهن ابن السراج رأي الخليل، بقوله (زعم الخليل ذلك).

#### 2.6.3.1.1 جواز الأمرين

قال ابن السراج: (4) تقول: قد علمت أنك فعلت ذاك أنك سوف تغبط، ويجوز أن تكسر، تريد معنى الفاء وتقول: أحقا أنك ذاهب والحق أنك ذاهب، وأكبر ظنك أنك ذاهب، وأجهد رأيك أنك ذاهب، وكذلك هما إذا كانا خبراً غير استفهام، حملوه على: أفي حق أنك ذاهب.  
قال العبدي: (5)

- 1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص272.
- 2 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص129.
- 3 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص523.
- 4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص273.
- 5 - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج5، ص187، البيت من الوافر وهو للعبدي في الأصول، ج1، ص273، والكتاب، ج3، ص136، والخزانة، ج10، ص277، وللمفضل النكري في شرح أبيات سيبويه، ج2، ص193، والأصمعيات، ص200، وبلا نسبة في شرح الأشموني، ج1، ص305، وشرح التصريح، ج1، ص309 رواية البيت في الأصمعيات.

أَلَمْ تَرَ أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْبَتْنَا وَنَيْبَتُهُمْ فَرِيقٌ

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا      فَنَيْتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقٌ

قال ابن السراج: (1) قال: فريق ولم يقل فريقان، كما يقال للجماعة: هم صديق، وقال تعالى {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ} (ق: 17) ولم يقل قعيدان، والرفع في جميع هذا قوي، إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب، وأكبر ظني أنك ذاهب، تجعل الآخر هو الأول".

ورد البيت في جواز الأمرين في همزة (إن)، لأن حقاً منصوب على الظرفية، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أن العبدى لا يستشهد بشعره.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في جواز الأمرين في همزة إن. (2) قول الشاعر: (3)

وكنْتُ أرى زيداَ كما قيلَ سيِّداَ      إذاً أنه عبدُ القفا واللّهّازم

قال سيبويه: (4) "فحال (إذا) ها هنا كما لها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللّهّازم وإنما جاءت (إن) ها هنا لأنك هذا المعنى أردت، لما أردت في حتى معنى حتى هو منطلق".

قال ابن يعيش: (5) "فأما إذا كُسرَت (إن) فإنه على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد (إذا) لأن (إن) تقدر تقدير الجمل، أي: فإذا هو عبد، كأنه شاهد الشخص نفسه من غير صفة العمل".

الشاهد فيه: جواز الأمرين في همزة (إن).

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص273.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص265.

3 - حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، ص165، البيت بلا نسبة، في الأصول، ج1، ص265، الكتاب، ج3، ص144، المقتضب، ج2، ص351، شرح شذور الذهب، ص269، = ابن عقيل، ج1، ص356، همع الهوامع، ج1، ص500، شرح المفصل، ج3، ص122، ج4، ص529، شرح التصريح، ج1، ص305، الخزانة، ج10، ص265.

4 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص144.

5 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص126.

### 7.3.1.1 دخول ما على ليت ولعل وبعد

قال ابن السراج: (1) "تدخل ما زائدة على (إن) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابا تقول: إنما زيدا منطلق، وتدخل على (إن) كافة للعمل فتبني معها بناء يبطل شبهها بالفعل فتقول: إنما زيداً منطلق (إنما) ههنا بمنزلة فعل ملغى: أشهد لزيد خير منك"... وقد كان رؤبة ينشد هذا البيت رفعا: (2)

قَالَتْ إِلَّا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتَيْنَا وَنِصْفَهُ فَقَدَّ

قال سيبويه: (3) "أما لیتما زیدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن".

قال ابن يعیش: (4) الشاهد فيه قوله: ألا لیتما هذا الحمام لنا، وأنه قد روي على وجهين: بالنصب والرفع، فالنصب من وجهين: أحدهما: على إعمال (ليت) ما وصفنا لبقاء معناها، والآخر: أن تكون (ما) زائدة مؤكدة على ما ذكرناه، وقد كان رؤبة ينشده مرفوعا، ورفع من وجهين: أحدهما: أن تكون (ما) موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة، والتقدير: ألا ليت الذي هو الحمام على حد: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، والآخر: على إلغاء (ليت) وكفها عن العمل.

الشاهد فيه: أن (ليتما) بمنزلة (إنما) عند ابن السراج وسيبويه، وابن يعیش ذهب على معنى (ليت).

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في دخول ما على لعل. (5) قول ابن كراع: (6)

تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص232.

2 - الذبياني: النابغة: ديوانه، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، ص1996، ص14، وسيشار له فيما بعد، الذبياني: النابغة: ديوانه.

3 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص137.

4 - ابن يعیش: شرح المفصل، ج4، ص525.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص233.

6 - ابن كراع: سويد: عشرة شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ص99.

قال ابن السراج: (1) قال سيبويه: وأما لعلمًا فهو بمنزلة كأنما... قال الخليل: إنما لا تعمل في ما بعدها كما أن أرى إذا كانت لغوا لم تعمل.

قال ابن يعيش: (2) "والشاهد فيه قوله: (لعلمًا أنت حالم) فإنه أولى (لعلمًا) المبتدأ والخبر ولم يعملها فيهما لزوال الاختصاص، وجعلها من حروف الابتداء، كأنه يهزأ برجل أو عده، ويهدده، أي: إنك كالحالم في وعيدك ويمينك في مضرتي".

ورد الشاهد في أن لعلمًا بمنزلة كأنما، عند سيبويه، أما الخليل، فيمنع إعمالها فيما بعدها وذلك، لأنهم عدوا ما زائدة.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في دخول ما على بعد. (3) قال المرار: (4)

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَالِدِ بَعْدَمَا      أَفَنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ

قال ابن السراج: (5) جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده ، والفرق بين إن وإنما في المعنى أن إنما تجيء لتحقير الخبر.

قال سيبويه: (6) "جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده".

قال ابن يعيش: (7) "ألا ترى أن (بعد) و(بين) حقهما أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء، ويجرّاه، وحين دخلت عليهما (ما) كفتهما عن ذلك، ووقع بعدهما الجملة الابتدائية".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص233.

2 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص525.

3 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص234.

4 - حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، ص99، البيت للمرار في الأصول في النحو، ج1، ص234، وتهذيب اللغة ج15، ص335، والمرار الفقعسي في أمالي ابن الشجري، والمرار الأسدي في الكتاب، ج1، ص116، ج2، ص139، وبلا نسبة في المقتضب، ج2، ص54.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص234.

6 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص139.

7 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص69.

ورد البيت على جعل (بعد، وما) بمنزلة حرفا واحدا، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه فيه ضعف من جهة نسبه.

### 8.3.1.1 دخول ما الزائدة على إن

قال ابن السراج: (1) تدخل (إن) زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة فتمنعها عملها وذلك قولك: ما إن يقوم زيد، وما إن زيد منطلق، ولا يكون الخبر إلا مرفوعا، قال الشاعر فروه بن مسيك: (2)

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَ دَوْلَةٌ أُخْرَيْنَا

قال سيبويه: (3) "وأما إن مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما في قولك: إنما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها".

قال ابن يعيش: (4) "والمراد فما طبنا، وكذلك المفتوحة في نحو قوله تعالى {فَلَمَّا جَاءَ الْبَشِيرُ} (يوسف: 96)، فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الإعراب، ولا معنى لها سوى التأكيد".

الشاهد فيه: زيادة (إن) بعد (ما) وكفتها عن العمل، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه فيه ضعفاً من جهة نسبه، لأنه نسب لأكثر من شاعر.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص236.

2 - حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، ص170، نسب البيت لفروة بن مسيك في الأصول في النحو، ج1، ص236، والكتاب، ج3، ص135، ج4، ص221، وللمرار الفقعي في الوحشيات، ص28، وللكميت في شرح المفصل، ج5، ص65، وبلا نسبة في المحتسب، ج1، ص92، والمقتضب، ج1، ص51، ج2، ص364، وهمع الهوامع، ج1، ص449، والكامل، ص268، وشرح المفصل، ج3، ص404، ج4، ص451، ج5، ص39.

3 - سيبويه: الكتاب، ج4، ص221.

4 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص451.

## 2.1 الاحتجاج بالمرفوعات الفاعل أو ما كان أصله فاعلاً

### 1.2.1 يظن المبحث الفاعل أو ما كان أصله فاعل.

من المعلوم في العربية أن الفاعل مرفوعاً بشكل مطّرد لكن النحاة ذكروا بعض الشواهد التي ينصب فيها الفاعل.

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في هذا الموضوع: (1) قول الشاعر: (2)

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرًا

قال ابن السراج: (3) "فجعل هجر في اللفظ هي التي تبلغ السوات لأن هذا لا يشكل ولا يحيل".

قال ابن هشام: (4) إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر.

ورد الشاهد في نصب الفاعل، ورفع المفعول شذوذاً، وهذا يعد قلباً لما هو معروف في رفع الفاعل ونصب المفعول.

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص464.

<sup>2</sup> - الأخطل: ديوانه، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 1994م، ص109، رواية البيت في الديوان .

على العيارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سواتهم هجرًا

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص465.

<sup>4</sup> - ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت761هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6، 1985م، ص917.

## الفصل الثاني

### الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المنصوبات

#### 1.2 المفعولات

جاء هذا المبحث في عدة موضوعات من المنصوبات من الأسماء وهي المفعولات.

##### 1.1.2 المفعول له أو المفعول لأجله

قال ابن السراج: (1) "اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر، نحو قولك: فعلتُ ذاك حذارٍ الشرِّ... نحو قول حاتم الطائي: (2)

وَأَغْفِرُ عُوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ  
وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

قال سيبويه: (3) "تقول جئتُك أنك تريد المعروف، إنما أراد: جئتُك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام وهنا كما تحذفها من المصدر"... أي لادخاره. قال البغدادي: (4) "قال الأعمى: نصب الادخار والتكريم على المفعول له ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله فيضارع المصدر المؤكد لفعله كقولك: قصدك ابتغاء الخير".

سيق الشاهد في نصب (ادخاره، وتكرما) على المفعول له.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص207.

2 - الطائي: حاتم، ديوانه، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1990م، ص76، رواية البيت في الديوان .

وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا  
أَغْفِرُ عُوْرَاءَ الْكَرِيمِ اصْطِنَاعُهُ

3 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص126.

4 - البغدادي: الخزانة، ج3، ص122.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في المفعول له.<sup>(1)</sup> قول  
النابغة:<sup>(2)</sup>

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنَعِّحٍ      يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا  
حِذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادَتِي      وَلَا نِسُوتِي حَتَّى يَمْتَنَّ حَرَائِرًا  
قال السيرافي:<sup>(3)</sup> "الشاهد: نصب (حذارا) على أنه مفعول له، والعامل فيه  
حلت".

قال ابن يعيش:<sup>(4)</sup> "إنما قال ذلك رداً على من زعم أن هذه المصادر التي هي  
المفعول له نحو: ضربته تأديبا له، من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو: قتلته  
صبراً وأتيته ركضاً، أي: صابراً، راكضاً، حكى ذلك ابن السراج وغيره، وهو  
مذهب أبي عمر الجرمي والرياشي، فهو عندهم نكرة و مخافة الشر ونحوها مما هو  
مضاف من قبيل (مئلك وغيرك) وضارب زيد غداً في نية الانفصال.  
الشاهد في نصب (حذارا) على المفعول له.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في المفعول له.<sup>(5)</sup> قول  
العجاج:<sup>(6)</sup>

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورٍ      مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ  
قال ابن السراج:<sup>(7)</sup> "اعلم أن المصدر (مخافة) الذي ينتصب لأنه مفعول له  
يكون معرفة ويكون نكرة كشعر حاتم، ولا يصلح أن يكون حالا كما تقول: جئتكم  
مشياً".

1 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص207.

2 - الذبياني: النابغة: ديوانه، ص47، رواية البيت الثاني في الديوان .

=حذارا على أن لا تتال مقادتي      ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

3 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص24.

4 - ابن يعيش: شرح المفضل، ج1، ص453.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص208.

6 - ابن رؤبة: العجاج: عبد الله: ديوانه، ص192.

7 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص208.

ورد البيت في نصب(مخافة)على المفعول له.

## 2.1.2 المفعول معه

قال ابن السراج:<sup>(1)</sup>اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط (الواو) والواو هي التي دلت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض، فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه، وكان مع ذلك أنها مع العطف لا تمنع الفعل أن الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها... نحو: ما صنعت وأباك... قال كعب بن جُعيل:<sup>(2)</sup>

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup>"وإن قلت ما صنعت أنت وأبوك، جاز لكل الرفع والنصب، لأنك أكدت التاء التي هي اسمك بـ(أنت)، وقبيح أن تقول: ما صنعت وأبوك، فتعطف على التاء، وإنما قبح لأنك قد بنيتها مع الفعل، وأسكنت لها ما كان في الفعل متحركا، وهو لام الفعل فإذا عطفت عليها فكأنك عطفت على الفعل وهو على قبحه يجوز، وكذلك لو قلت: اذهب وأخوك كان قبيحا حتى تقول: أنت لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر".

قال السيرافي:<sup>(4)</sup>"الشاهد فيه أنه نصب(وإياها) على إنه مفعول معه، وفي(كان) ضمير هو اسمها".

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو ، ج 1 ، ص 209 .

<sup>2</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص 58، البيت لكعب بن جعيل في الأصول في النحو،

ج 1، ص 211، وبلا نسبة في الكتاب، ج 1، ص 298، وشرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 286.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو ، ج 1 ، ص 211 .

<sup>4</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 286.

الشاهد في نصب (إياها) على المفعول معه والمعنى (معها)، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه فيه ضعف من جهة نسبه، إذ نسب لكعب بن جُعيل في الأصول وبلا نسبة في مصادر أخرى. ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في المفعول معه.<sup>(1)</sup> قول الشاعر:<sup>(2)</sup>

وَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ  
مَكَانَ الْكُلَيْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل، واستوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة... وأنشد سيبويه البيت السابق. قال السيرافي:<sup>(4)</sup> "الشاهد فيه إنه نصب (وبني أبيكم) ولم يعطه على الضمير الذي هو فاعل (كونوا) وإنما انتصب لأنه مفعول معه، والناصب له كونوا". الشاهد في البيت على أرجحية نصب (بني أبيكم) على المفعول معه.

#### 1.2.1.2 تقديم المفعول معه على الفعل

قال ابن جني:<sup>(5)</sup> ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسة، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد... لكنه يجوز جاء والطيالسة البرد، كما تقول: ضربت وزيداً عمراً.

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص210.

<sup>2</sup> - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج6، ص387، البيت من الوافر بلا نسبة في الأصول، ج1، ص210، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص285، وشرح الأشموني، ج1، ص498، وشرح التصريح، ج1، ص534، وهمع الهوامع، ج2، ص245، وشرح المفصل، ج1، ص437.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص210.

<sup>4</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص285.

<sup>5</sup> - ابن جني: الخصائص، ج2، ص385.

ومما أورده ابن السراج في تقديم المفعول معه على الفعل. (1) قول يزيد بن الحكم التقي: (2)

جَمَعْتَ وَبُخْلًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً      ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

قال ابن السراج: (3) "ولو قلت: كم رجلا وعبيده عندك على التقديم والتأخير جاز، كأنك قلت: كم رجلا عندك وعبيده".

قال البغدادي: (4) "على أن أبا الفتح ابن جني أجاز تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب متمسكا بهذا البيت والأصل (جمعت غيبة وفحشا)، والأولى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة".

ورد الشاهد في تقديم المفعول معه (بخلاً) على الفعل، ولم يصرح في ذلك إلا ابن جني من باب ضرورة الشعر، يدل على قبح التقديم، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة روايته ونسبته، ورد البيت في المصادر بعدة روايات.

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص325.

<sup>2</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، ص148، البيت ليزيد بن الحكم في، الأصول في النحو، ج1، ص326، وبلا نسبة في، شرح أبيات سيبويه، ج1، ص331، والخصائص، ج2، ص385، وروايته .

= جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً      ثلاث خصال لست عنها بمُرْعَوِي

والأشموني، ج1، ص495، وشرح التصريح، ج1، ص532، ج2، ص158، روايته.

جمعت وفحشا غيبة ونميمة      خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

وهمع الهوامع، ج2، ص241، والاعاني، ج12، ص344، وروايته.

جمعت وفحشا وغيبةً ونميمة      ثلاث خصال لست عنهن نرعوي

والخزانة، ج3، ص130، وروايته.

جمعت وفحشا غيبة ونميمة      ثلاث خلال لست عنها بمرعوي

والخزانة، ج3، ص134، و أمالي ابن الشجري وروايته في المصدرين.

جمعت وفحشاً غيبةً ونميمة      خلالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص326.

<sup>4</sup> - البغدادي: الخزانة، ج3، ص130 .

### 3.1.2 المفعول فيه

قال ابن السراج: (1) "اعلم: أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف، لأن الأمكنة: أشخاص له خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي، وما أشبه ذلك، وهن بالناس أشبه من الأزمنة لذلك، وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى ما كان منها مبهماً خاصة، ومعنى المبهم هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من أقطاره نحو: خلف وقدام وأمام ووراء وما أشبه ذلك ألا ترى أنك إذا قلت: قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها" .. ومن ذلك قول أبي حية: (2)

إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْتِي      مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدِّمِ

قال ابن السراج: (3) "وحكى: هم قريب منك وقريباً منك وهو وزن الجبل أي: ناحية منه، وهو زنة الجبل أي حذاه، وقرابتك وقربك، وحواليه بنو فلان، وقومك أقطار البلاد".

قال سيبويه: (4) "ومسألاه: عطفاه".

ورد البيت على نصب (مساليه) على المفعول فيه، أي في عطفيه وناحيته. ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في المفعول فيه. (5) قول الشاعر: (6)

- 
- 1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص197.
  - 2 - النميري: أبو حية: ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975م، ص78، وسيشار إليه فيما بعد، النميري: أبو حية: ديوانه، رواية البيت في الديوان.
  - 3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص198.
  - 4 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص412.
  - 5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص202.
  - 6 - جرير: ديوانه، تحقيق كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، 1968م، ص202، رواية البيت في الكتاب، ج1، ص222، 404، وفي شرح أبيات سيبويه، ج1، ص67.
- هَبَّتْ جَنُوبًا فذِكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ      عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا

هَبَّتْ شَمَالَ فذِكْرِي مَا ذَكُرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا  
 قال ابن السراج: (1) "فإنه جعل الصفاة في ذلك الموضع ولو رفع الشرقي لكان  
 جيدا بجعل الصفاة هي الشرق بعينه، ونقول زيد خلفك وهو الأجود، فإن جعلت زيدا  
 هو الخلف قلت: زيدا خلفك فرفعت".  
 قال السيرافي: (2) "الشاهد فيه إنه جعل (شرقي حوراننا) ظرفا، ولو لم يكن  
 ظرفا لم يكتف بها صلة لـ (التي)".  
 سيق الشاهد على نصب (الصفاة) على المفعول فيه، وهو دال على المكان.

### 1.3.1.2 الشاذ في المفعول فيه

قال ابن عقيل: (3) "وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعه فشرط  
 نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه، نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو  
 فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول  
 جلست مرمى زيد إلا شذوذا، ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر  
 الكلب ومناط الثريا، أي كائن مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا، والقياس هو  
 مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، ولكن نصب شذوذا ولا  
 يقاس عليه".

ومما أورده ابن السراج في الشاذ في المفعول فيه. (4) قول الشاعر: (5)  
 وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ  
 مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 202.

2 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 67.

3 - ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769 هـ) شرح ابن  
 عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث-القاهرة دار  
 مصر للطباعة، ط20، 1980م، ج2، ص195.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص201.

5 - الأحوص: ديوانه، تحقيق محمد نبيل طريفي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، ص266.

قال ابن السراج: (1) "تقول في البعد زيد مني مناط الثريا".  
 قال سيبويه: (2) في باب ما شبه من الأماكن المختصة، بالمكان غير المختص  
 شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن وذلك قول العرب، سمعناه منهم: هو مني بمنزلة  
 الشغاف، وهو مني بمنزلة الولد، إنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع، فصار  
 كقولك: منزلي مكان كذا وكذا، وهو مني مزجر الكلب، ومنه قول الشاعر... وهو  
 منك مناط الثريا.

سيق الشاهد في شذوذ نصب (مناط الثريا) على المفعول فيه.

### 2.3.1.2 نصب المفعول فيه على السعة

قال ابن السراج: (3) "وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسما، وأن  
 يكون ظرفا فلك أن تنصبه نصب المفعول على السعة تقول: قمت اليوم وقعدت الليلة  
 فتنصبه نصب (زيد) إذا قلت: ضربت زيدا، ويتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت:  
 قمت اليوم فتنصبه نصب المفعول على السعة"... ومنه قول الراجز: (4)

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

قال ابن السراج: (5) "فجر (الليلة) مفعولا فيها على السعة، فإنه يقول: أما  
 الليلة فأنت سارقها زيدا، وأما اليوم فأنت آكله خبزا".  
 قال ابن يعيش: (6) "أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول: يا ضاربَ زيدٍ،  
 فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولا على السعة".

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص201.

<sup>2</sup> - ينظر سيبويه: الكتاب، ج1، ص412، 413.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص193.

<sup>4</sup> - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج10، ص4، بلا نسبة في الأصول، ج1، ص195،  
 ج2، ص255، ج3، ص464، والمحتسب، ج1، ص183، ج2، ص295، والكتاب، ج1،  
 ص175، ص193، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص11، وهمع الهوامع، ج2، ص168،  
 وشرح المفصل، ج1، ص432، والخزانة، ج4، ص233.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص195.

<sup>6</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص434.

الشاهد على جر (الليلة) على المفعول فيه على السعة.

#### 4.1.2 ما شبه بالمفعول الحال أو التمييز

وهو صنفان يسميها النحويون الحال والتمييز: فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكباً، وقام أخوك منتصباً... فالمعنى جاء عبد الله في هذه الحال... لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله، وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول...<sup>(1)</sup>

قال حسان بن ثابت:<sup>(2)</sup>

أترضى بأننا لم تجف دماؤنا وهذا عروس باليمامة خالد

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> "فينصب (عروس)، ويرفع، وتقول: هذا مثلك واقف، وهذا غيرك منطلق، لما خبرتك به من نكرة مثلك وغيرك، وقد يجوز أن تنصب فيكون النصب أحسن فيها منه في سائر النكرات، لأنها في لفظ المعارف، وإن كانت نكرات".

الشاهد في جواز الأمرين في (عروس) بالرفع والنصب، فالرفع على الخبر، والنصب على الحال.

#### 1.4.1.2 الحال المعرف بالإضافة

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> واعلم: أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: أتاني زيد مشياً، فقولك: مشياً قد أغنى عن ماشٍ، ويمشي، إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً... قال سيبويه: وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع، ألا ترى أنه لا يحسن: أتاني سرعة... قال أبو العباس: ليس

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص213.

<sup>2</sup> - ابن ثابت: حسان: ديوانه، ص69.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص154.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص163، 164.

يتمتع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة، وخالف سيبويه... ومنه قول الشماخ: (1)

آتتني سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا

قال ابن السراج: (2) "كأنه قال: انقض آخرهم على أولهم، وبعض العرب يجعل (قضمهم) بمنزلة كلهم يجريه على الوجوه فهذا مأخوذ من الانقضاض".

قال سيبويه: (3) "كأنه قال: انقضاضهم أي انقضاضا، ومررت بهم قضمهم بقضيضهم، كأنه يقول مررت بهم انقضاضا، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به كما كان أفرادا تمثيلا".

قال ابن يعيش: (4) "فقضها منصوب على الحال، وقد استعمل على ضربين: منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول في موضع الحال كقولك: مررت به وحده، ومنهم من يجعل (قضاها) تابعا مؤكدا لما قبله، فيجريه مجرى كلهم فيقول: أتتني سليم قضاها بقضيضها، ورأيت سليما قضاها بقضيضها، ومررت بسليم قضاها بقضيضها، ومعناه: أجمعين".  
الشاهد فيه: على نصب (قضاها) على الحال المعرف بالإضافة.

## 2.4.1.2 تقديم الحال على عامله

قد يتقدم الحال على عامله والنحاة يعدون ذلك للتنبيه، ومما ذكره ابن السراج في تقديم الحال: (5)

1 - الشماخ: ديوانه، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف- القاهرة ، 1986 م، ص 290، وسيشار إليه فيما بعد، الشماخ: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

وجاءت سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَسْمَحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سَبَّالَهَا

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 166.

3 - سيبويه: الكتاب، ج 1، ص 374.

4 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج 2، ص 20.

5 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 217.

قال الشاعر: (1)

مُزِيداً يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِّي      وَإِذْ يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعُ

قال ابن السراج: (2) "ومن كلام العرب: رأيت زيدا مصعدا منحدرًا، ورأيت: زيدا ماشيا راكبا إذا كان أحدهما ماشيا والآخر راكبا وأحدكما مصعدا والآخر منحدرًا، تعني أنك إذا قلت: رأيت زيدا مصعدا منحدرًا أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر فيكون: مصعدا حالًا للثناء ومنحدرًا، حالًا لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد، ومن المنحدر جاز".  
الشاهد على تقديم الحال (مزبداً) على الفعل (يخطرُ) للتبويه.

### 3.4.1.2 التمييز

قال ابن السراج: (3) الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك : قد تفقأ زيد شحماً ، وتصيب عرقاً، وطبت بذلك نفساً... وكذلك ما جاء في معنى الفعل، وقام مقامه كقولك: زيد أفرهم عبداً، وهو أحسنهم وجهاً، فالفارة في الحقيقة هو العبد، والحسن هو الوجه... ومنه قول الشاعر عباس بن مرداس: (4)

ومرةً يحميهم إذا ما تبددوا      ويطعنهم شزراً فأبرحتَ فارساً

<sup>1</sup> - ابن أبي كاهل: سويد: ديوانه، تحقيق شاکر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، 1972م، ص31، وسيسار إليه فيما بعد، ابن أبي كاهل: سويد: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

مُزِيداً يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِّي      فَإِذْ أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي أَنْقَمَ

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص218.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص222.

<sup>4</sup> - ابن مرداس: عباس: ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1991م، ص94، وسيسار إليه فيما بعد، عباس بن مرداس: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

وقرة يحميهم إذا ما تبددوا      ويطعنهم شزراً فأبرحتَ فارساً

قال ابن السراج: (1) "قال سيبويه: (2) فكأنه قال: فكفى بك فارساً، وإنما يريد: كفيت فارساً، ودخلت هذه الباء توكيداً".

قال البغدادي: (3) "قال الأعمى: المعنى فأبرحت من فارس أي: بالغت وتناهيت في الفروسية وأصل أبرحت من البراح وهو المتسع من الأرض المنكشف أي: تبين فضلك تبين البراح من الأرض".

الشاهد فيه: نصب (فارساً) على التمييز.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في التمييز. (4) قول الأعشى: (5)

فأبرحتَ رباً وأبرحتَ جاراً

قال ابن السراج: (6) "ومثله: أكرم به رجلاً، وإذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيداً لذلك الذكر، تقول: ويحه من رجل، والله در زيد من فارس".

قال البغدادي: (7) "وقال الأعمى: الشاهد فيه نصب رب ودار على التمييز والمعنى أبرحت من رب ومن جار أي: بلغت غاية الفضل في هذا النوع. سيق الشاهد في نصب (رباً، وجاراً) على التمييز.

## 1.3.4.1.2 تقديم التمييز على عامله

قال ابن السراج: (8) "وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً جاز تقديمه عند المازني، وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون في ذلك على مذهب

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص309.

<sup>2</sup> - ينظر سيبويه: الكتاب، ج2، ص174.

<sup>3</sup> - البغدادي: الخزانة، ج3، ص307.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص309.

<sup>5</sup> - الأعشى: ديوانه، ص74. هذا عجز البيت وصدره.

أقول لها حين جدّ الرحيلُ

<sup>6</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص310.

<sup>7</sup> - البغدادي: الخزانة، ج3، ص306.

<sup>8</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص223.

سببويه فيه لأنه يراه كقولك: عشرون درهما، وهذا أفرهم عبداً، فكما لا يجوز: درهما عشرون، ولا: عبداً هذا أفرهم، لا يجوز هذا، ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك، لأن قولك: عشرون درهما، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل".

وقال الشاعر: (1)

أتهجرُ سلمى للفراق حبيبها      وما كان نفساً بالفراق تطيب  
قال ابن السراج: (2) فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً... فعلى هذا نقول: شحماً  
تفقات، وعرقاً تصببت، وما أشبه ذلك.  
قال ابن يعيش: (3) "أراد: وما كاد تطيب نفساً بالفراق، ولا حجة في ذلك لقلته،  
وشذوذه مع أن الرواية: (وما كاد نفسي بالفراق تطيب) هكذا قال أبو إسحاق  
الزجاج".  
الشاهد فيه: تقديم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب).

#### 2.3.4.1.2 تمييز الأعداد

قال ابن السراج: (4) "اعلم: أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها وهي  
تجيء على ضربين: منها ما حقه الإضافة إلى المعدود وذلك ما كان منه يلحقه  
التتوين ومنها ما لا يضاف، وهو ما كان فيه نون أو بني اسم منه مع اسم فجعلا  
بمنزلة اسم واحد، أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلا العشرة فأنت تضيفه إلى  
الجمع الذي بني لأدنى العدد نحو ثلاثة أثوب، وأربعة أفلس، وخمسة أكلب، وعشرة  
أجمال"... ومما ساقه ابن السراج في تمييز الأعداد. (5)

<sup>1</sup> - السعدي: المخبيل: عشرة شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ص58.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص224.

<sup>3</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص43.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص311.

<sup>5</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص312.

قال الربيع: (1)

إذا عاشَ الفَتَى مائتينَ عاماً فقد ذهبَ البشاشةُ والفتاءُ

قال ابن السراج: (2) تقول عشرون ثوباً وتسعون غلاماً، فإذا بلغت المائة تركت التتوين وأضفت المائة إلى واحد مفسر ووجب ذلك في المائة لأنها تشبه عشرة، وعشرين أما شبيها بعشرة فلأنها عشرة عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة، وأما شبيها بعشرين وتسعين فلأنها العقد الذي يلي التسعين، فوجب أن يكون مميزها واحداً... وقد جاء بعض هذا منونا منصوباً ما بعده في الشعر.

قال المبرد: (3) "فإنما حسن هذا في المائتين وإن كان تثنية المائة لأنه مما يلزمها النون فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين وما أشبهها ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة".

قال ابن يعيش: (4) "الشاهد فيه إثبات النون في (مائتين) ضرورة، ونصب ما بعدها على التمييز، وهو عام شبيهه بـ (عشرين) و(ثلاثين) وكان الوجه حذفها، وخفض ما بعدها".

ورد الشاهد في إثبات النون في (مائتين)، ونصب ما بعدها، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه ضعيف من جهة تعدد روايته، ذلك لاختلاف رواية الأصول عن الديوان.

---

<sup>1</sup> - الفزاري: الربيع بن ضبع: شعراء جاهليون وإسلاميون، تحقيق أحمد محمد عبيد، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، ط1، 2005 م، ص112، وسيشار إليه فيما بعد، الفزاري: الربيع بن ضبع: شعراء جاهليون، وإسلاميون ورواية البيت في شعراء جاهليون وإسلاميون.

إذا عاشَ الفَتَى مائتانَ عاماً فقد ذهبَ اللذأةُ والفتاءُ

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص213.

<sup>3</sup> - المبرد: المقتضب، ج2، ص169.

<sup>4</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص13.

### 3.3.4.1.2 الفصل بين العدد ومميزه

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup> "قال الخليل: إن كم درهماً لك أقوى من قولك: كم لك درهماً، وذلك أن قولك: أعشرون لك درهماً أقبح إلا أنها في (كم) عربية جيدة، وذلك قبيح في عشرين"، إلا أن الشاعر قد قال: <sup>(2)</sup>

على أنني بعد ما قد مضى      ثلاثون للهجرٍ حولاً كميلاً

قال البغدادي: <sup>(3)</sup> "على أنه فصل بالمجرور ضرورة بين التمييز وهو حولاً والمميز وهو ثلاثون".

الشاهد في الفصل بين التمييز (حولاً) والمميز (ثلاثون) بالمجرور (اللهجر).

### 5.1.2 الاستثناء

قال ابن السراج: <sup>(4)</sup> "المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر (زيداً) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا، فالمستثنى بعض المستثنى منهم"... ومما ساقه ابن السراج في هذا الباب: <sup>(5)</sup> قول عدي بن زيد: <sup>(6)</sup>

في لَيْلَةٍ لا نَرَى بِهَا أَحَدًا      يَحْكِي عَلَيْنَا إِلا كَوَاكِبُهَا

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص315.

2 - ابن مرداس: العباس: ديوانه، ص127.

3 - البغدادي: الخزانة، ج3، ص299.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص281.

5 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص295.

6 - العبادي: عدي بن زيد: ديوانه، تحقيق محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر والطباعة - بغداد، 1965 م، ص194، وسيشار إليه في بعد، العبادي: عدي بن زيد: ديوانه.

قال ابن السراج:<sup>(1)</sup> وإنما تكلموا بذلك لأن تقول: في المعنى منفي، إذ كان وصفا لمنفي أو خبرا، كما قالوا: قد عرفت زيدا أبو من هو، لأن معناه معنى المستفهم عنه، ويجوز: ما أظن أحداً فيها إلا زيدا.

قال سيبويه:<sup>(2)</sup> "وكذلك ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيدا، وإن رفعت فجائز حسن، وكذلك ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيدا، وإن شئت رفعت، وإنما اختير النصب هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلا إلا من منفي، فالمبدل منه منصوب منفي ومضمرة مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلا منه لأنه هو المنفي، وهذا وصف أو خبر. الشاهد فيه نصب (أحداً) على التمييز، ويجوز رفعه على الخبر.

#### 1.5.1.2 أدوات الاستثناء

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> "اعلم: أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا: أما الأول من ذلك: فما جاء من الأسماء نحو: غير وسوى، وقوم يحكون: سوى وسواء ويضمون إليها: بيد، بمعنى غير وحكم(غير) إذا أوقعتها موقع (إلا) أن تعربها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا، تقول: أتاني القوم غير زيد، لأنك كنت تقول: أتاني القوم إلا زيدا"... قال الشاعر:<sup>(4)</sup>

أنيختُ فألقتُ بِلْدَةٍ فوقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بها الأصواتُ إلا بُغَامُها

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> وذكر سيبويه قولهم: أتاني سواك، وحكى عن الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء، وسواء تنصب في هذا كله، لأنها تجري مجرى الظروف وتخضع ما بعدها.

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص296، 297.

<sup>2</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص313.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص285، 286.

<sup>4</sup> - ذو الرمة: ديوانه، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت- لبنان، ج2، ص 1004، وسيشار إليه فيما بعد، ذو الرمة: ديوانه.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص287.

قال سيبويه: (1) "كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها، إذا كانت غير استثناء".

قال المبرد: (2) "كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها، فإلا في موضع غير".

سيق الشاهد في جواز إبدال أداة الاستثناء (إلا) اسم استثناء والتقدير: غير بغامها.

### 2.5.1.2 الاستثناء المنقطع

قال ابن السراج: (3) "إلا في تأويل لكن إذا كان الاستثناء منقطعا عند البصريين ومعنى سوى عند الكوفيين، والاختيار فيه النصب في كل وجه، وربما ارتفع ما قبل إلا، وهي لغة بني تميم، وإنما ضارعت إلا (لكن) لأن لكن للاستدراك بعد النفي فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن ههنا تشابها، تقول: ما قام أحد إلا زيد، فزيد قد قام ويفرق بينهما: أن لكن لا يجوز أن تدخل بعد واجب، إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: جاءني عبد الله لكن زيد لم يجيء..." قال الشاعر: (4)

وما بالربّع من أحد

ثم قال:

إلا أو آري

قال ابن السراج: (5) "فهذا كأنه كما قال: من أحد اجتزأ بالبعض من الكل، فكأنه قال: ما بالربع من شيء واكتفى بأحد لأنه من الاستثناء فساغ ذلك له لأنه لم يلبس".

1 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص332.

2 - المبرد: المقتضب، ج 4، ص409.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص290، 292.

4 - الذبياني: النابغة: ديوانه، ص9. رواية البيهقي في الديوان.

وقفتُ فيها أصيلاً لا أسألها عيت جواباً وما بالربع من أحد  
إلا أو آري لأياما أبيها والنوي كالحوضِ بالمظلومة الجلدِ

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 292.

قال السيرافي:<sup>(1)</sup> "وليس تغير هذا الإنشاد مما يؤثر في الموضع الذي أراده سيبويه من البيت، لأنه أراد أنهم استثنوا الأواري من الناس، وكأنه قال: وما بالربع أحد إلا أواري، والاستثناء إنما وقع مرفوعاً على البذل من موضع من، كأنه قال وما بالربع أحد".

قال البغدادي:<sup>(2)</sup> قال الأعم: الشاهد في قوله: إلا الأواري بالنصب على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدين. والرفع جائز على البذل من الموضع.

سيق الشاهد في (أواري) بالنصب على الاستثناء المنقطع، عند ابن السراج، واهل الحجاز، ويجوز الرفع على البذل هذا ما أورده الأعم عن سيبويه، وهي لغة تميم، والبيت كما نرى، يوافق شروط الصحة من حيث الاستشهاد فقد رواه النحاة على صورته في الديوان لكن ابن السراج أخذ ما يحتاج منه للاحتجاج. ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الاستثناء المنقطع.<sup>(3)</sup> قول الشاعر:<sup>(4)</sup>

نَجَا سَالِمٍ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ      وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمَنْزَرَا

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> "قوله نجا ولم ينج كقولك: أفلت ولم يفلت أي: لم يفلت فلاناً صحيحاً كقولك: تكلمت ولم أتكلم، ثم قال: إلا جفن سيف ومنزرا، كأنه قال: لكن جفن سيف ومنزراً".

الشاهد في نصب (جفن) على الاستثناء المنقطع.

<sup>1</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص67.

<sup>2</sup> - البغدادي: الخزانة، ج4، ص125.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص291.

<sup>4</sup> - ابن أنس: حذيفة: ديوان الهذليين، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، 1965م، ج3، ص22.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص292.

### 3.5.1.2 زيادة الكاف في المستثنى

تزداد الكاف في المستثنى نحو قوله تعالى {ليس كمثلته شيءٌ وهو السميعُ

البصيرُ} (الشورى:11)...<sup>(1)</sup> ومنه قول الشاعر:<sup>(2)</sup>

إِلا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ      وَاِبْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغْيِبَ وَيُشْهَدَا

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> فإن الكاف زائدة كزيادتها في قول الله تعالى {ليس كمثلته

شيءٌ وهو السميع البصير } (الشورى:11).

ورد الشاهد في زيادة الكاف في (كخارجة) في المستثنى، وكذلك عند المبرد

وابن جني.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في زيادة الكاف.<sup>(4)</sup> قول

رؤبة:<sup>(5)</sup>

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمُقَقِّ

قال ابن السراج:<sup>(6)</sup> "والمقق: الطول وإنما المعنى: فيها طول، كما يقال: فلان

كذا الهيئة أي ذو الهيئة".

قال المبرد:<sup>(7)</sup> "أي فيها مقق وهو الطول والكاف زائدة".

الشاهد في زيادة الكاف في (المقق)، عند ابن السراج والمبرد.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 294.

2 - الأعشى: ديوانه، ص54.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص294.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص295.

5 - ابن العجاج: رؤبة، ديوانه، ص106.

6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص295.

7 - المبرد: المقتضب، ج4، ص 418.

## 4.5.1.2 اسم الاستثناء غير

قال ابن السراج: (1) وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد، وهل قام القوم إلا زيد، فالرفع عند البصريين على البدل، وعند الكوفيين على العطف، ويقولون: إذا اجتمعت (إلا وغير) فاجعل إحداهما تتبع ما قبلها وإحداهما استثناء، فيقولون: ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو، ترفع زيدا وتنصب (غير) وهذا عندنا إنما انتصب الثاني، لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان... وإذا قال القائل: الذي له عندي مائة درهم إلا درهمين، فقد أقر بثمانية وتسعين وإذا قال: الذي له عندي مائة إلا درهمان فقد أقر بمائة لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين، وكذلك لو قال: له علي مائة غير ألف، كان له مائة، ألا ترى أنه لو قال: له علي مائة مثل درهمين، جاز أن يكون المعنى: أن المائة درهمان... قال الشاعر: (2)

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٍ دَارَ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَ

قال ابن السراج: (3) "ترفع (غير) وتنصب دار مروان، ولك أن تنصبهما جميعا على قولك: ما جاءني أحد إلا زيدا، ورفعهما جميعا، لا يجوز أن تجعل غير نعتا فيصير الكلام كأنك قلت: ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان".  
سيق الشاهد في اسم الاستثناء (غير)، وهذا مذهب الكوفيين إذا اجتمعت غير وإلا في الجملة يجوز في (غير) النصب على الاستثناء أو الإتيان على البدل.

## 5.5.1.2 أفعال الاستثناء حاشا وخلا

قال ابن السراج: (4) قال أبو العباس: أما حاشا بمنزلة خلا ولأن خلا إذا أردت به الفعل إنما معناه جاوزه من قولك: خلا يخلو وكذلك حاشا يحاشي وكذلك

<sup>1</sup> - ابن السراج: ج1، ص303، 304.

<sup>2</sup> - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج8، ص34، البيت من البسيط للفرزدق في المعجم، والكتاب، ج2، ص340، وبلا نسبة في الأصول، ج1، ص303، والمقتضب، ولم أجد في الديوان.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص304.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص289.

قولك: أنت أحب الناس إلي ولا أحاشي أحداً، أي ولا استنتني أحداً، وتصيرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي، وأنشد قول النابغة:<sup>(1)</sup>  
ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهُهُ  
ولا أحاشي من الأقسام من أحد  
قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> قال أبو العباس: إنما حاشا بمنزلة خلا، ولأن خلا إذا أردت به الفعل إنما معناه جاوزه من قولك: خلا يخلو، وكذلك حاشا يحاشي، وكذلك قولك: أنت أحب الناس إليّ ولا أحاشي أحداً، أي: ولا أستنتني أحداً، وتصيرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي، وأنشد قول النابغة... والبغداديون أيضاً يجيزون النصب والجر بـ(حاشا).

قال ابن يعيش:<sup>(3)</sup> "هذا استدلال أبو العباس: قال فإذا قلت حاشا لزيد، فلا يكون حاشا إلا فعلاً، لأنه لو كان حرفاً، لم يدخل على حرف مثله، وكذلك لله فإذا استعمل بغير لام جاز أن تكون حرف خفض، قالوا ومما يؤيد كونها فعلاً قولهم حاش، بغير ألف نحو قوله تعالى {حَاشَ لِلَّهِ} (يوسف: 31) في قراءة الجماعة ما عدا أبا عمرو والحذف لا يكون في الحروف إلا فيما كان مضاعفاً."

سيق الشاهد في أفعال الاستثناء (أحاشي)، أورد ابن السراج قول أبو العباس في حاشا بمعنى الاستثناء، وهو رأي الجرمي، والبغداديين.

## 6.1.2 الأفعال التي تنصب مفعولين

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> الفعل الذي يتعدى على مفعولين ينقسم إلى قسمين: فأحدهما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، والآخر يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، فأما الذي يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر فقولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً، وكسا عبد الله بكراً ثوباً فهذا الباب الذي يجوز فيه الاقتصار على المفعول

1 - الذبياني: النابغة: ديوانه، ص12.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص289.

3 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص511.

4 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص177، 186.

الأول، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً فيه في المعنى بالمفعول الثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً فزيد المفعول الأول، والمعنى: أنك أعطيته فأخذ الدرهم، والدرهم مفعول في المعنى لزيد وكذلك: كسوت زيداً ثوباً المعنى: أن زيداً اكتسى الثوب ولبسه، والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من (فعل) إلى (أفعل) كانت من هذا الباب تقول: ضرب زيداً عمراً ثم تقول: أضربت زيداً عمراً أي: جعلت زيداً يضرب عمراً، فعمرو في المعنى مفعول لزيد فهذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الإقتصار على المفعول الأول... ومنه قول الشاعر: (1)

أظنُّ ابنَ طرُوثٍ عُتِيبةَ ذاهباً      بعاديّتي تكذابُهُ وجَعائلُهُ

قال ابن السراج: (2) "يجوز في قول الكوفيين: ظن زيد قائماً أبوه على معنى أن يقوم أبوه، ولا يجيز هذا البصريون لأنه نقض لباب (ظن) وما عليه أصول الكلام وإنما يجيز هذا الكوفيون".

الشاهد في قوله: (أظن ابن طرثوث عتيبة)، وهذا لايجوز عند البصريين

ويجوز عند الكوفيين.

## 1.6.1.2 الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بحرف جر محذوف

قال ابن السراج: (3) "واعلم: أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه فيجوز فيه الوجهان"... ومنه قول الشاعر: (4)

<sup>1</sup> - ذو الرمة: ديوانه، ج2، ص1264، رواية البيت في الديون.

لعلَّ ابنَ طرُوثٍ عُتِيبةَ ذاهباً      بعاديّتي تكذابُهُ وجَعائلُهُ

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص186.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص177، 178.

<sup>4</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص127، بلا نسبة في الأصول في النحو، ج1، ص178، ومعاني القرآن، ج1، ص233، ج2، ص314، والكتاب، ج1، ص37، والمقتضب، ج2، ص321، ج4، ص331، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص279، والخصائص، ج3، ص247، وشرح شذور الذهب، ص479، الأشموني، ج1، ص448، =

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ  
قال ابن السراج: (1) "أراد: أستغفر الله من ذنب".

قال المبرد: (2) "أي من ذنب".

قال البغدادي: (3) "على أن الأصل استغفر الله من ذنب فحذف من لأن استغفر  
يتعدى إلى المفعول الثاني بمن".

ورد الشاهد في حذف حرف الجر من المفعول الثاني (ذنباً)، وقد يجيء على  
الأصل متعدياً بحرف الجر، وهو كما ذكر ابن السراج اعتماداً على ما سمع عن  
العرب، وهذه الطائفة من الأفعال، يجوز فيها الوجهان.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الأفعال التي تتعدى إلى  
مفعولين بحرف جر. (4) قول عمرو بن معد يكرب: (5)

أَمْرُتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمْرُتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ  
قال ابن السراج: (6) "أراد: ... وأمرتك بالخير".

قال المبرد: (7) "يريد بالخير".

قال السيرافي: (8) "الشاهد فيه على حذف حرف الجر، وتعدية الفعل إلى  
(الخير) بنفسه، وأصله أمرتك بالخير".

---

=ج2، ص46، شرح التصريح، ج1، ص617، وهمع الهوامع، ج3، ص13، شرح

المفصل، ج4، ص297، ج4، ص515، الخزانة، ج3، ص111.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص179.

2 - المبرد: المقتضب، ج2، ص321.

3 - البغدادي: الخزانة، ج3، ص111.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص178.

5 - الزبيدي: عمرو بن معد يكرب: ديوانه، تحقيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة

العربية بدمشق، 1988 م، ص47.

6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص179.

7 - المبرد: المقتضب، ج4، ص331.

8 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص171.

الشاهد في حذف حرف الجر من المفعول الثاني(الخير)، ويجوز حذف حرف  
الجر في هذه الطائفة من الأفعال.

ومن الشواهد التي الأخرى التي أوردها ابن السراج في الأفعال التي تتعدى  
مفعولين بحرف جر. (1) قول المتلمس: (2)

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ  
قال ابن السراج: (3) "يريد على حب العراق وقد خولف في ذلك، قال أبو  
العباس: إنما هو: آليت أطعم حب العراق، أي: لا أطعم، كما تقول: والله أبرح ههنا،  
أي: لا أبرح".

قال البغدادي: (4) "البيت من شواهد سيبويه على أن نصب حب على نزع  
الخافض أي: على حب العراق".

ورد الشاهد على حذف حرف الجر من المفعول الثاني(حب).

## 2.6.1.2 إثبات حرف الجر في المفعول الثاني

من الشواهد التي أوردها ابن السراج في هذا الموضوع قول الشاعر: (5)

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ  
أورد ابن السراج: (6) في باب الزيادة بتكرير حرف من الأصل في  
الثلاثي... ما ضوعفت لامه، وموطن الشاهد في إثبات الباء في قعدد.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص179.

2 - الضبعي: المتلمس: ديوانه، تحقيق محمد التونجي، دار صادر بيروت، ط1، 1998م،  
ص95.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص179.

4 - البغدادي: الخزانة، ج6، ص352.

5 - ابن الصمة: دريد: ديوانه، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة- دمشق، 1981 م،  
ص48، وسيشار إليه فيما بعد، ابن الصمة: دريد: ديوانه.

6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص211.

قال البغدادي: (1) قوله دعاني أخي... لم يروه أبو تمام، واستشهد به ابن الناظم وغيره في دخول الباء الزائدة في المفعول الثاني لوجود، والقعد بضم القاف والبدال ويجوز فتح الدال.

ورد الشاهد في إثبات حرف الجر في المفعول الثاني (يقعد).

## 2.2 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب الأفعال

### 1.2.2 الأفعال المسبوقة بعامل من عوامل النصب

تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام: (2)

1- ما انتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره

وهي بـ (لن، كي) تقول لن يقوم ولن يجلس، فقولك لن يفعل يعني: سيفعل (3)... أما كي فجواب لقولك: لمه، إذا قال القائل: لم فعلت كذا فنقول: كي يكون كذا...

2- ما انتصب بحرف يجوز إظهاره وإضماره (4)... ومنه قول الشاعر: (5)

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قال ابن السراج: (6) "ويجوز إضمارها، فأن مع الفعل بمنزلة المصدر، فإذا نصبت عطفت اسما على اسم ولولا أنك أضمرت (أن) ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم، لأن الأسماء لا تعطف على الأفعال، ولا تعطف الأفعال على الأسماء، لأن

1 - البغدادي: الخزانة، ج11، ص 283.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص147.

3 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص147، هنا تصحيف والأصل نفي الفعل، أي لا يفعل.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص149، 150.

5 - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص116، نسب لميسون بنت بحدل في المحتسب، ج1، ص326، بلا نسبة في الأصول في النحو، ج2، ص150، والكتاب، ج3، ص45، والمقتضب، ج2، ص27، وهمع الهوامع، ج2، ص404، وشرح المفصل، ج4، ص237، ونسبه ابن الشجري إلى امرأة أعرابية من نساء معاوية، ج1، ص427.

6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص150.

العطف نظير التنثية فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التنثية كذلك لا يجتمعان في العطف".

قال سيبويه:<sup>(1)</sup> "لما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم، لما ضمته إلى الاسم وجعلت أحب لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بد من إضمار أن".  
قال ابن يعيش:<sup>(2)</sup> "ولو قال وأن تقر عيني لجاز، لأن الأول مصدر فلبس عباءة مبتدأ، وتقر عيني في موضع رفع بالعطف عليه وأحب إلي الخبر عنهما".  
ورد البيت في نصب الفعل (تقر) بأن المضمر، وهو جائز الإضمار عند النحاة.

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في النصب بحرف يجوز إضماره.<sup>(3)</sup> قال امرؤ القيس:<sup>(4)</sup>

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَنَعُذِرَا

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> "أي: إلا أن نموت فنعذرا".

قال سيبويه:<sup>(6)</sup> "واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمناك أو تقضييني ولأضربناك أو تسبقني، فالمعنى إلا أن تسبقني".

قال السيرافي:<sup>(7)</sup> "الشاهد في البيت على نصب (نموت) بعد أو، قال سيبويه: والمعنى إلا أن نموت فنعذر".

1 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص46.

2 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص237.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص156.

4 - امرؤ القيس: ديوانه، ص66.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص156.

6 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص47.

7 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص71.

قال ابن يعيش:<sup>(1)</sup> "يجوز فيه الوجهان: النصب على المعنى (إلا أن نموت فنعدرا) ويجوز أن يكون (أو) ها هنا بمعنى حتى كأنه قال (حتى نموت فنعدرا)".  
سيق الشاهد في نصب (نموت) بعد (أو) بـ (أن) وأن، هنا يجوز إظهارها،  
والبيت كما نرى، يوافق شروط الصحة من حيث الاستشهاد فقد رواه النحاة على  
صورته في الديوان.

### 3- "فعل ينصب بحرف لا يجوز إظهاره"<sup>(2)</sup>

وذلك الحرف (أن) والحروف التي تضم معها أربعة أحرف حتى إذا كانت  
بمعنى إلى أن، والفاء إذا عطفت على معنى الفعل لا على لفظه، والواو إذا كانت  
بمعنى الاجتماع فقط، وأو إذا كانت بمعنى إلى أن شرح الأول من ذلك وهو  
حتى "... وارتفاع الفعل بعدها على وجهين: على أن يكون الفعل الذي بعدها متصلا  
بالفعل الذي قبلها أو يكون منقطعا منه ولا بد في الجميع من أن يكون الفعل الثاني  
يؤديه الفعل الأول، فأما الوجه الأول فنحو قولك: سرت حتى أدخلها، ذكرت أن  
الدخول اتصل بالسير بلا مهلة بينهما، كمعنى الفاء إذا عطفت بها فقلت: سرت فأنا  
أدخلها، وصلت الدخول بالسير، كما قال الشاعر:<sup>(3)</sup>

تُرَادَى عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفُ فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرَكُوبُ

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> فنحو قولك: سرت حتى أدخلها، ذكرت أن الدخول اتصل  
بالسير بلا مهلة بينهما، كمعنى الفاء إذا عطفت بها فقلت: سرت فأنا أدخلها، وصلت  
الدخول بالسير... وينشد تراد لم يجعل بين الرحلة والركوب مهلة.

قال سيبويه:<sup>(5)</sup> "لم يجعل ركوبه ورحلته فيما مضى، ولم يجعل الدخول الآن  
وسيره فيما مضى، ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر".

<sup>1</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص250 .

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص151.

<sup>3</sup> - ابن عبده: علقمة: ديوانه، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب،  
1970 م، ص42، وسيشار إليه فيما بعد، ابن عبده: علقمة: ديوانه.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص151.

<sup>5</sup> - سيبويه: الكتاب، ج3، ص19.

قال السيرافي:<sup>(1)</sup> "الشاهد فيه أنه عطف ركوبا على (رحله) بالفاء وجعل الركوب متصلا بالرحلة وهو مثل قولهم: سرت حتى أدخلها إذا كان السير والدخول قد وقعا فيما مضى، والدخول متصل بالسير، كأنه قال: سرت فدخلت".  
 الشاهد فيه: عطف (ركوب) على رحله بالفاء، واتصال ذلك كاتصال الدخول بالسير، في قولهم سرت حتى أدخلها، إذا كان الدخول والسير قد وقعا.  
 ومن الشواهد الأخرى أوردها ابن السراج في نصب الفعل بأن المضمر بعد الفاء.<sup>(2)</sup> قال الشاعر:<sup>(3)</sup>

سَأْتُرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحًا

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "جعل لحاقه بالحجاز سببا لاستراحته، فتقديره لما نصب كأنه قال: يكون لحاق فاستراحة، وقد جاء مثل هذا الشعر أبيات لقوم فصحاء، ألا أنه قبيح أن تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعر، وألحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت وإن ألحق استرح، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصل الكلام، وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول لأنها أدل على المعاني".

قال سيبويه:<sup>(5)</sup> "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة".  
 قال البغدادي:<sup>(6)</sup> "على أن أستريح جاء منصوبا بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلا".

<sup>1</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص82.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص182.

<sup>3</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص51، لم ينسب البيت لقائل في الأصول، ج2، ص182، ج3، ص471، المحتسب، ج1، ص197، ج2، ص380، الكتاب، ج3، ص39، المقتضب، ج2، ص24، شرح شذور الذهب، ص389، همع الهوامع، ج1، ص301، ج2، ص386، ص402، شرح المفصل، ج4، ص284، أمالي ابن الشجري، ج1، ص427.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص182.

<sup>5</sup> - سيبويه: الكتاب، ج3، ص39.

<sup>6</sup> - البغدادي: الخزانة، ج8، ص522.

الشاهد فيه:(فأستريحا) منصوب بأن المضمرة لا يجوز إظهارها، فهو واجب عند ابن السراج وقد رد على النحاة بقوله: وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء، إلا أنه قبيح أن تتصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعر، وألحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت وإن ألحق أسترح، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصل الكلام، وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول لأنها أدل على المعاني.

### 2.2.2 إذن

قال ابن السراج:<sup>(1)</sup> "وأما إذن، فتعمل إذا كانت جوابا، وكانت مبتدأة ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدا على ما قبلها، وكان فعلا مستقبلا، فإنما يعمل بجميع هذه الشرائط، وذلك أن يقول القائل: أنا أكرمك، فتقول: إذن أجيئك، إذن أحسن إليك، إذن آتيك... ومنه قول ابن عنمه:<sup>(2)</sup>

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا تُتَزَعِ سَوِيَّتُهُ      إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> فهذا نصب لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتم، ألا ترى أن قوله: اردد حمارك لا تتزع سويته كلام قد تم، ثم استأنف كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذاك فقال: إذن يُرد وقيد العير مكروب، فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلا حاضرا لم يجز أن تعمل فيه لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل وذلك إذا حدثت بحديث فقلت: إذن أظنه فاعلا... وذلك لأنك تخبر عن الحال.

قال السيرافي:<sup>(4)</sup> "الشاهد على نصب (يرد) —(إذن) وليس الفعل الذي بعد (إذا) معتمدا على ما قبلها لأن الكلام الأول قد تم واستأنف الكلام بـ (إذا)".

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص148.

<sup>2</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، ص32، البيت لابن عنمه في الأصول، ج2، ص148 الكتاب، ج3، ص14، المقتضب، ج2، ص10، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص108، شرح المفصل، ج4، ص226.

<sup>3</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص148.

<sup>4</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص108.

سيق الشاهد على نصب الفعل (يردّ) — (إن). .

### 3.2.2 النصب بفعل مضمر

قال سيبويه: (1) "في باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: هذا ولا زعماتك، أي: ولا أتوهم زعماتك".  
ومما أورده ابن السراج في هذا الموضوع: (2) قال القطامي: (3)  
فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَوَافَقْتَهُ      عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَّاعَا  
قال ابن السراج: (4) "أنه لما قال: وافقته علم أنها صادفت السباع معه فكأنه قال: صادفت السباع على دمه ومصرعه".  
قال سيبويه: (5) وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقته فقد علم أن (السباع) دخلت في الموافقة وأنها قد اشتملت على ما بعدها في المعنى.  
قال السيرافي: (6) "إنشاد سيبويه والشاهد فيه نصب (السباع) بإضمار وافقت السباع على مصرعه، وإنما حذفه لدلالة وافقته على ما تقدم من البيت".  
سيق الشاهد في نصب (السباع) بفعل مضمر.  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في هذا النصب بفعل مضمر. (7)

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص280 .

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص474.

3 - القطامي: ديوانه، تحقيق أحمد مطلوب وإبراهيم السامرائي، دار الثقافة-بيروت، ط1، 1961م، ص41، وسيشار إليه فيما بعد، القطامي: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا إِلَيْهِ      فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَرَبِضِهِ السَّبَّاعَا

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص474.

5 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص285.

6 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص15.

7 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص474.

قال عبد العزيز الكلابي: (1)

وجدنا الصالحين لهم جزاءً وجناتٍ وعيناً سلسبيلاً

قال ابن السراج: (2) "أي وجدنا لهم عيناً فلهذا باب في الضرورات غير

ضيق".

قال سيبويه: (3) "لأن الوجدان مشتمل على الجزاء، فحمل الآخر على المعنى،

ولو نصب الجزاء كما نصب السباع لجاز".

قال السيرافي: (4) "الشاهد فيه أنه نصب (جنات) بإضمار فعل تقديره: ووجدنا

لهم جنات وعيناً سلسبيلاً، ويكون الفعل الأول قد دل على الفعل الثاني فحسن حذفه،

وعطف ما بعد جنات عليها، و(وجدنا) في البيت بمعنى علمنا وهو يتعدى إلى

مفعولين، و(الصالحين) المفعول الأول و(لهم جزاء) مبتدأ وخبر في موضع المفعول

الثاني، مثلما تقول: وجدت زيد له علم، ووجدت أخاك له مال وما أشبهه".

سيق الشاهد في نصب (جنات) بفعل مضمر، والتقدير: وجدنا لهم جنات وعيناً

سلسبيلاً.

#### 4.2.2 4.2.2 النصب في جواب الجزاء

قال أبو بكر: (5) "وهذا عندي لا يجوز، لأننا إنما نعطف المنصوب على مصدر

يدل عليه الفعل، فيكون حرف النفي منفصلاً وغير اسم مضاف وليست بحرف

فنقول: ما قام زيدٌ فيحسن إلا حمداً وما قام فيأكل إلا طعامه"، قال الشاعر: (6)

<sup>1</sup> - الكلابي: عبد العزيز بن زرارة، أخباره وأشعاره، عبد الرحمن بن عبد الله الشقير مجلة

العرب، مجلة شهرية تعنى بتراث العرب الفكري، صاحبها ورئيس تحريرها أحمد الجاسر،

ج7، 8، س27، حزيران 1992م، ص516.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص475.

<sup>3</sup> - سيبويه: الكتاب، ج1، ص288.

<sup>4</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص284.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص184.

<sup>6</sup> - الفرزدق: ديوانه، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1987م.

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيَّتِنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِأَلَّتِي هِيَ أَعْرَفُ  
قال ابن السراج: (1) "تقول: ألا سيفٌ فأكون أول مقاتل، وليت لي مالا فأعينك  
وقوله تعالى: {يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ} (الأنعام: 27)".  
قال سيبويه: (2) "وتقول لا تأتينا فتحدثنا إلا ازددنا فيك رغبةً، فالنصب ههنا  
كالنصب في ما تأتني فتحدثني إذا أردت معنى: ما تأتني محدثاً، وإنما أراد معنى: ما  
أتيتني محدثاً إلا ازددت فيك رغبةً".  
سيق الشاهد في نصب الفعل (ينطق) بعد الفاء.

---

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص184.

<sup>2</sup> - سيبويه: الكتاب، ج3، ص32.

## الفصل الثالث

### الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المجرورات والمبنيات

جاء هذا الفصل في مبحثين:

#### 1.3 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب المجرورات

حروف الجر وأقسامها والمجرور بالإضافة

جاء هذا المبحث في موضوعين من موضوعات الجر وهما المجرور بعامل

والمجرور بالإضافة

##### 1.1.3 حروف الجر وأقسامها

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup> الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جر، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه... وحروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء... فقولك: الدار لعمر، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المجرور بزيد... وحروف الجر تنقسم قسمين: الأول: ما استعمله العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظه الاسم وهي ولا الفعل مع الحرف ولم تجره في موضع من المواضع... (من، إلي، في، الباء، اللام)... ولـ(رب) باب يفرد به... والأخر ما استعملته العرب حرف وغير حرف... (حتى، والواو، فواو القسم وهي بدل من الباء... والتاء: تستعمل في القسم). <sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص408.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص422.

### 1.1.1.3 تعاقب حروف الجر

قال ابن السراج: (1) "واعلم أن العرب تتسع فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء تقول: فلان بمكة، وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد أو كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض"... قال طرفة: (2)

وإن يَلْتَقِ الحَيُّ الجَمِيعُ تلاقني إلى نِرْوَةِ البَيْتِ الكَرِيمِ المُصَمِّدِ

قال ابن السراج: (3) "إن (إلى) بمعنى (في) ولا يجوز أن يدخل حرف من هذه الحروف التي ذكرت على حرف منها فلا يجوز أن تدخل الباء على إلى ولا اللام على من ولا في على إلى ولا شيئا منها على آخر".

قال البغدادي: (4) "على أن (إلى) فيه على أصلها وهي مع مجرورها حال من الياء في تلاقني متعلقة بمحذوف تقديره: تلاقني منتسبا إلى ذروة البيت... الخ وليست هنا بمعنى (في) كما قيل حكاها ابن السراج.

ورد البيت في تعاقب حروف الجر، عند ابن السراج، وأما البغدادي فيقول: إن إلى بمعناها لا تدل على أنها بمعنى في.

### 2.1.1.3 باب رُب

قال ابن السراج: (5) "رُب حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل، وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص414.

2 - ابن العبد: طرفة: ديوانه، ص29.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص415.

4 - البغدادي: الخزانة، ج9، ص469.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص416.

معناه التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً (لكم)، إذا كانت خبراً فجعل له صدر الكلام كما جعل (لكم) وآخر الفعل والفاعل، فموضع رُب وما عملت فيه نصب، كما أن موضع الباء ومن وما عملنا فيه نصب، إذا قلت: مررت بزيد وأخذت من ماله، ويدل على ذلك أن (كم) بينى عليها و(رُب) لا يجوز ذلك فيها... وقد جاء عن العرب إدخال (رُب) على (مَنْ) إذا كانت نكرة غير موصولة.<sup>(1)</sup>

قال الشاعر:<sup>(2)</sup>

يَا رَبِّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٍ وَمُؤْتَمِنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> "وقد جاء عن العرب إدخال (رُب) على (من) إذا كانت نكرة غير موصولة إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بد من أن توصف، لأنها مبهمة، حكى عنهم: مررت بمن صالح، ورب من يقوم ظريف"... وتدخل رُب على مثلك وشبهك إذ كانتا لم تتصرفا بالإضافة وهما نكرتان في المعنى.

قال سيبويه:<sup>(4)</sup> "ورُب لا يكون ما بعدها إلا نكرة".

ورد البيت في دخول حرف الجر (رُب) على (من) نكرة.

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في دخول رُب على مَنْ وهي نكرة موصوفة.<sup>(5)</sup> قال الشاعر:<sup>(6)</sup>

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَدْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنِ

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص421.

<sup>2</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص176، لم ينسب البيت لقائل في الأصول، ج1، ص421، والكتاب، ج2، ص109، والأشموني، ج1، ص135، وهمع الهوامع، ج1، ص352، ج2، ص437، ص478.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص421، ص422.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص108.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص325.

<sup>6</sup> - ابن قميئة: عمرو: ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، 1986 م، ص169.

قال ابن السراج: (1) جعل (مَنْ) نكرة وأدخل رُبَ عليها.  
قال ابن يعيش: (2) "ف—(مَنْ) في ذلك كله نكرة لدخول (رُب) عليها وما  
بعدها من الجملة صفة لها".

سيق البيت في دخول (رُب) على (مَنْ) نكرة موصوفة، وهن ابن السراج رأي  
العرب بقوله: ومن العرب مَنْ وما نكرتين، فإذا ذلك ألزموهما الصفة ولم يجيزوهما  
بغير صفة.

### 1.2.1.1.3 دخول رُب على ما

قال ابن السراج في فصل يذكر فيه قل وأقل: (3) قال سيبويه: وكذلك: أقل من،  
وقل من، وقل من، إذا جعلت من بمنزلة رجل، حدثنا بذلك يونس عن العرب،  
يجعلونه نكرة.. قال الأخفش: الدليل على أن أقل رجل يجري مجرى رب وما.  
وقال: (4) "ومن العرب من يعمل (من وما) نكرتين، فإذا فعلوا ذلك ألزموهما  
الصفة ولم يجيزوهما بغير صفة، قالوا: اضرب من طالحا، أو امرر بمن صالح،"  
قال الشاعر: (5)

رُبَّمَا تَجَزَعُ النُّفُوسُ مِنْ      الأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

قال ابن السراج: (6) قال يونس عن العرب... يريد: أن (رُب) دخلت على (ما)  
وهي لا تدخل إلا على نكرة، فتتكير (ما) كتتكير (مَنْ) قال: وتقول: قل ما سرت حتى  
ادخلها.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص325.

2 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص413.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص169، 170.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص169.

5 - ابن أبي الصلت: أمية، ديوانه، تحقيق عبد الحفيظ، دمشق، ط2، 1977 م، ص444، وسيسار  
إليه فيما بعد، ابن أبي الصلت أمية: ديوانه.

6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص169.

قال البغدادي: <sup>(1)</sup> على أن (ما) نكرة موصوفة بجملته تكره النفوس، فحكم على كونها نكرة بدخول رب عليها وحكم بالجملته صفة على قياس نكرة رب من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل على النوعية.

ورد الشاهد في دخول (رُب، على ما)، لم يرد رأي ابن السراج في هذا الموضوع، وإنما اكتفى برأي يونس.

### 3.1.1.3 باب حتى

قال ابن السراج: <sup>(2)</sup> "حتى: منتهي لابتداء الغاية بمنزلة إلى إلا أنها تقع على ضربين أحدهما: أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وينتهي الأمر به. والضرب الآخر: أن ينتهي الأمر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال، ويستأنف الكلام بعدها" .. قال الشاعر: <sup>(3)</sup>

ألقى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ      والزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ ألقاها

قال ابن السراج: <sup>(4)</sup> والأحسن عندي في هذا إذا أردت أن تخبرَ عن زيد بفعله أن تقول: ألقى القوم حتى زيد، فإذا رفعت فحكمه حكم الفاعل في أنه لا بد منه، فإذا خفضت فهو كالمنصوب الذي يستغني الفاعل دونه وأما قول الشاعر .. فلك فيه الخفض، والرفع والنصب، فالخفض: على ما خبرتك به والنصب فيه وجهان: الأول أن يكون منصوبا (بالقى) ومعطوفا على ما عمل فيه (ألقى) ويكون ألقاها توكيدا، والوجه الثاني: أن تنصبه بفعل مضمرة يفسره (ألقاها) والرفع على أن يستأنف بعدها، والمعنى: ألقى ما في رحله حتى نعله هذه حالها.

1 - البغدادي: الخزانة، ج6، ص108.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص424، 425.

3 - الضبيعي: المتلمس: ديوانه، تحقيق محمد التونجي، دار صادر بيروت، ط1، 1998م، ص192.

4 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص424، 425.

قال سيبويه:<sup>(1)</sup> والرفع جائز كما جاز في الواو وثم، وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، كأنك لقيت القوم حتى زيد ملقى... وهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلا، فإذا كان في الابتداء زيد لقيته بمنزلة زيد منطلق جاز ههنا الرفع.

قال السيرافي:<sup>(2)</sup> "الشاهد فيه على جر (نعله) على الغاية، كأنه قال ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع وغيره حتى انتهى الإلقاء إلى نعله، ويكون قوله (ألقاها) تكريرا للفعل على طريق التوكيد، ويجوز نصب (نعله) على أن (حتى) بمنزلة الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى نعله، يريد ونعله، كما تقول: أكلت السمكة حتى رأسها بنصب رأسها وتقديره: أكلت السمكة ورأسها، ويكون (ألقاها) مكرر توكيدا ويجوز النصب بفعل مضمر يفسره (ألقاها)".

الشاهد فيه: وردت (حتى) في جواز الخفض والرفع والنصب فيها عند ابن السراج، وعند سيبويه على جواز الرفع، وعند السيرافي على الخفض، وجواز النصب، أما الموضع المراد عند الباحث الخفض.

### 4.1.1.3 دخول حرف الجر على حرف جر مثله

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> قال أبو العباس: وإذا قلت جئت من عن يمينه، فعن اسم ومعناه ناحية وبنيت لمضارعتها الحروف، وأما الموضع الذي هي فيه اسم فقولهم: من عن يمينك لأن من لا تعمل إلا في الأسماء، قال الشاعر:<sup>(4)</sup>

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا      يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَن شِمَالِكِ

قال ابن يعيش:<sup>(5)</sup> "أي من ناحية الشمال".

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص97.

2 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص271.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص437.

4 - ذو الرمة: ديوانه، ج3، ص1742.

5 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص501.

سيق البيت في دخول حرف الجر على حرف جر مثله، وجعل الثاني بمنزلة الاسم.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في دخول حرف الجر على حرف مثله. (1) قال الشاعر: (2)

غَدْتُ من عَلِيَّهِ

قال ابن السراج: (3) قال سيبويه: (4) على معناها استعلاء الشيء، ويكون أن تطوي مستعليا كقولك: أمرت يدي عليه ومررت على فلان كالمثل، وكذلك علينا أمير وعليه دين لأنه، شيء اعتلاه.

قال ابن يعيش: (5) "أي من فوقه".

قال البغدادي: (6) "الشاهد في البيت دخول من على (على) لأنها اسم في تأويل فوق كأنه قال: غدت من فوقه".

الشاهد فيه: على دخول حرف الجر على حرف جر مثله، وبتقدير الثاني على اسم بمعنى فوق، والبيت كما نرى، يوافق شروط الصحة من حيث الاستشهاد فقد رواه النحاة على صورته في الديوان لكن ابن السراج أخذ ما وقع عليه الشاهد.

### 5.1.1.3 القسم

قال ابن السراج: (7) أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو والباء والتاء واللام ومن فأكثرها الواو ثم الباء وهما يدخلان على محلوف تقول: والله، وبالله لأفعلن

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص216.

2 - العقيلي: مزاحم: ديوانه، تحقيق نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن، ص120.

غَدْتُ من عَلِيَّهِ بعد مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا      تصل وَ عَن فيض بَبِيْدَاءَ مَجْهَلٍ

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص216.

4 - ينظر سيبويه: الكتاب، ج4، ص231.

5 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص496.

6 - البغدادي: الخزانة، ج10، ص147.

7 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص430.

فالأصل الباء... ثم التاء وذلك قولك: تالله لأفعلن... وبعض العرب يقول في هذا المعنى فتجيء باللام ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب، وقال أمية بن عائذ: (1)

لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسُ

قال ابن السراج: (2) "يريد: والله لا يبقى، إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب". ورد الشاهد في جر لفظ الجلالة (الله) على القسم، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة نسبه، واختلاف روايته ففي رواية الديوان لا شاهد فيه على القسم. ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في القسم. (3) قول زهير بن أبي سلمى: (4)

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرٍ اللهُ ذَا قَسَمًا فاقْصِدْ بذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

قال ابن السراج: (5) "ويقولون: أي ها الله ذا، فأما لقولهم: ذا، فذكر الخليل: أنه المحلوف عليه، كأنه قال: أي والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم وقدم (ها) كما قدم قوم: ها هو ذا وها أنذا".

قال البغدادي: (6) قال سيبويه في باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو: قولك إي ها الله ذا يثبت ألفها لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول إي ها الله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء ولا يكون في المقسم ها هنا إلا الجر

1 - البيت لمالك بن خالد الخناعي: ديوان الهذليين، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، 1965م، ج3، ص2، ورواية البيت في الديوان.

والخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسُ

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص430.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص432.

4 - ابن أبي سلمى: زهير: ديوانه، تحقيق علي حسين فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1988م، ص81، رواية البيت في الديوان.

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرٍ اللهُ ذَا قَسَمًا فاقْدِرْ بذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص431.

6 - البغدادي: الخزانة، ج5، ص451.

لأن قولهم ها صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان، وأما قولهم ذا فزعم الخليل أنه المحلوف عليه كأنه قال: إبي والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وقدم ها كما قدم قوم ها هو ذا وها أنا ذا، وهذا قول الخليل.

ورد البيت في الفصل بين (ها) التنبيه و(ذا) القسم، فقد وهن ابن السراج رأي النحاة في ذلك، وهذا رأي سيبويه، والخليل.

### 6.1.1.3 حذف حرف الجر بغير تعويض

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup> "اعلم: أن هذا يجيء على ضربين: فربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه، وربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً، فالضرب الأول قولك: الله لأفعلن"، وقال ذي الرمة: <sup>(2)</sup>  
أَلَا رَبِّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظَّبَّاءِ السَّوَانِحِ  
قال ابن يعيش: <sup>(3)</sup> "تحذف الباء، فينتصب به بالفعل المضمّر".

ورد الشاهد في حذف حرف الجر ونصب لفظ الجلالة (الله)، ونصب الاسم بفعل مضمّر..

### 7.1.1.3 ما عمل بعضه في بعض في الجر

قال ابن السراج: <sup>(4)</sup> واعلم أنه يجيء كلام بعضه عامل في بعض: أما مبتدأ وخبر وأما فعل وفاعل، ومعنى ذلك القسم فالمبتدأ والخبر قولك: لعمر الله لأفعلن، وبعض العرب يقول: وأيمن الكعبة، وأيم الله فقولك: لعمر الله اللام: لام الابتداء وعمر الله مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، كأنه قال لعمر الله، المقسم به... وأما الفعل والفاعل فقولهم يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن، فأعرابه كإعراب: يذهب زيد.

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص432.

<sup>2</sup> - ذو الرمة: ديوانه، ج3، ص1861.

<sup>3</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص259.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص434.

قال الشاعر: (1)

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لِيَمَنُ اللهُ مَا نَدْرِي

قال المبرد: (2) واعلم أن ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام سقطت لأنه قد صار في الكلام ما يستغني به عنها... لأنه إذا كان ما بعدها موصولا بما قبلها سقطت لأنه قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى كلام بما بعدها. قال ابن يعيش: (3) "وفتحت الهمزة منه، وذلك من قبل أن هذا الاسم غير متمكن، لا يُستعمل إلا في القسم وحده، فضارع الحرف بقلة تمكنه، ففتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لام التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبه الحرف". ورد البيت في حذف ألف (ايمن) الوصلة، في القسم، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة تعدد روايته، إذ ورد في الأصول برواية مختلفة عن رواية الديوان.

### 2.1.3 الإضافة

#### 1.2.1.3 الخفض بالإنضافة

قال ابن السراج: (4) الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة، والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين، إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام، وإضافة اسم إلى اسم بعضه بمعنى من، أما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف فالاسم نحو قولك: غلام زيد ومال عمرو... أما الظروف نحو (خلف، أمام، قدام، وراء، فوق).

<sup>1</sup> - ابن رباح: نصيب: ديوانه، تحقيق داود سالم، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1976 م، ص 153،

وسيشار إليه فيما بعد، ابن رباح: نصيب: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَا وَفَرِيْقُهُمْ أَيْمَنُ اللهُ مَا نَدْرِي

<sup>2</sup> - المبرد: المقتضب، ج 2، ص 90.

<sup>3</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج 5، ص 246.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 2، ص 5.

الضرب الثاني: الإضافة التي ليست بمحضة... ومنها اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التتوين... الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها... ومما أورده ابن السراج في هذا الموضوع: (1) قول الشاعر: (2)

الواهبُ المائة الهجانِ وعَبْدِهَا      عُوذاً تُزجِّي خلفها أطفالها

قال ابن السراج: (3) "فأما قولهم: الواهب المائة الهجان وعبدها وإنما أردوا: عبد المائة كما تقول: كل شاة وسخلها، بدرهم، ورب رجل وأخيه لما كان المضممر هو الظاهر جرى مجراه".

قال المبرد: (4) "فإن قال قائل ما بالك جررت عبدها وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه وأنت لا يجوز أن تقول الواهب المائة والواهب عبدها وإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير واهب عبدها كما جاز رب رجل وأخيه وأنت لا تقول رب أخيه ولكنه على تقدير: وأخ له".  
الشاهد فيه: الخفض في المعطوف بغير الألف واللام في (عبدها)، والتقدير: وعبد المائة.

### 1.1.2.1.3 لام الإضافة

قال ابن السراج: (5) "قال الخليل: إن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول لا أباك في موضع، لا أبالك، وإذا أردت الأفراد: لا أب لزيد، فاللام مقممة ليؤكد بها الإضافة"... قال الشاعر: (6)

1 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص134.

2 - الأعشى: ديوانه، ص145.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص135.

4 - المبرد: المقتضب، ج4، ص164.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص389.

6 - النميري: أبو حية: ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975م، ص177، وسيشار إليه فيما بعد، النميري: أبو حية، ديوانه.

أبا المَوْتِ الذي لا بُدَّ أنِّي مُلاق لا أباك تُخَوِّفيني

قال ابن السراج: (1) "ولقائل أن يقول: إذا قلت: أن قولهم: لا أباك تريد به: لا أباك، فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا؟ قيل له: إن المعنى إذا قلت: لا أباك الانفصال كأنك قلت: لا أبا لك ففتون لطول الاسم وجعلت لك من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذفتم التنوين استخفافاً وأضافوا وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة".

ورد البيت في (أباك) أصله الإضافة.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في لام الإضافة: (2) قول الشاعر: (3)

فقد ماتَ شَمَّاحٌ وماتَ مُرَرٌ      وأيُّ كريمٍ - لا أباك - مُخَلَّدٌ

قال المبرد: (4) "أما قولك لا أباك فإنما تثبت اللام لأنك تريد الإضافة ولو لا ذلك لحذفتها إلا ترى أنك تقول هذا أب لزيد ومررت بأب لزيد فيكون على حرفين، فإن قلت هذا أبوك رددت وكذلك رأيت أباك ومررت بأبيك إنما رددت للإضافة فإن أردت الأفراد قلت لا أب لزيد خبراً أو أضمرت الخبر وجعلته تبييناً فإن قلت لا أبا له فالتقدير: لا أباه ودخلت اللام لتوكيد الإضافة كدخولها في يا بؤس للحرب".

الشاهد في البيت (أباك) على الإضافة، وعلى الرغم من أن ابن السراج، قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه اختلاف من جهة تعدد روايته، في (فقد وقد)، ولا أباك، ولا أباك.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص389.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص390.

3 - الدارمي: مسكين: ديوانه، كارين صادر، دار صادر - بيروت، ص36 وسيشار إليه فيما بعد، الدارمي: مسكين: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

وقد ماتَ شَمَّاحٌ وماتَ مُرَرٌ      وأيُّ كريمٍ - لا أباك - مُخَلَّدٌ

4 - المبرد: المقتضب، ج4، ص374.

### 2.1.2.1.3 الإضافة إلى النكرة

قال ابن السراج: (1) واعلم: أن حسنا، وما أشبهه، إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، فلا تريد به إلا الحال، لأنه صفة، وحق الصفة صحبة الموصوف، ومن قال: هذا حسن وجه، وكريم حسب، حجته أن الأول لا يكون معرفة بالثاني أبدا، فلما كان يعلم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه ولم تكن الألف واللام بمعرفتين للأول، كان طرحهما أخف، ومن كلام العرب: هو حديث عهد بالوجه، قال الراجز: (2)

لاحقُ بطنٍ سَمِينٍ

قال ابن السراج: (3) "ومن قال هذا القول قال: الحسن وجهها، لأن الألف واللام يمنعان الإضافة فلا يجوز أن تقول: هذا الحسن وجه من أجل أن هذه إضافة حقيقة على بابها، لم تخرج فيه معرفة إلى نكرة ولا نكرة إلى معرفة، فالألف واللام لا يجوز أن يدخل على مضاف إلى نكرة، ولو قلت ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام، لأن الذي أضيف إلى نكرة يكون به نكرة وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة، فيصير معرفة نكرة في حال وذلك محال".

قال السيرافي: (4) "الشاهد فيه إنه قال (لاحق بطن) فجعل البطن نكرة بعد نقل الضمير عنه، ولم يدخل عليه الألف واللام".

قال ابن يعيش: (5) "والشاهد فيه إضافة (لاحق) إلى (البطن) مع حذف الألف واللام، فهو بمنزلة، حسن وجه".

ورد البيت على الإضافة إلى نكرة، وهو إضافة لاحق إلى (بطن).

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص133.

2 - يعقوب: إميل بديع: المعجم المفصل، ج12، ص310، بلا نسبة في الأصول، ج1، ص133، والمقتضب، ج4، ص160، ولحميد الأرقط، في الكتاب، ج1، ص197، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص121، وشرح المفصل، ج4، ص110، 113.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص133، 134.

4 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص121.

5 - ابن يعيش: شرح المفصل، شرح المفصل، ج4، ص113.

### 3.1.2.1.3 الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup> لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت: هذا يوم تضرب زيدا ولم يجز أن تقول: هذا زيدا يوم تضرب... قال الشاعر: <sup>(2)</sup>

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

قال ابن السراج: <sup>(3)</sup> "فزعموا أن هذا لما اضطر الشاعر فصل بالظرف، لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها، وأجازوا: أنا طعامك غير آكل وكان شيخنا يقول: حملته على لا إذ كانت لا تقع موقع غير، قال أبو بكر: والحق في ذا عندي أن يكون طعامك منصوبا بغير آكل هذا، ولكن تقدر ناصبا يفسره هذا، كأنك قلت: أنا لا آكل طعامك، واستغنيت بغير آكل".

قال سيبويه: <sup>(4)</sup> "وهذا لا يكون فيه إلا هذا، لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل".

قال ابن يعيش: <sup>(5)</sup> "المراد بكف يهودي يوما، وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، كان جوازه في إن واسمه أسهل إذ هما شيئان منفصلان، ومما سوغ الفصل بالظرف هو كون هذه الحروف ليست مما يعمل في الظروف".

ورد البيت في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فالنحاة يرون الفصل بين المضاف والمضاف إليه اضطرارا، ابن السراج يرى أن (يهودي) منصوب بمضمر، والنحاة يقولون: إن (يهودي) مضاف إليه فصل بينه وبين المضاف (يوماً).

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص226.

<sup>2</sup> - النميري: أبو حية: ديوانه، ص163.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 2، ص227، 228.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج1، ص179.

<sup>5</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص258.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الفصل بين المضاف والمضاف إليه<sup>(1)</sup> قول الشاعر:<sup>(2)</sup>

لِلَّهِ دَرٌّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> "فزعموا: أن هذا لما اضطر فصل بالظرف، لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها، وأجازوا: أنا طعامك غير آكل قال أبو بكر: والحق في هذا عندي أن يكون طعامك منصوباً بغير آكل هذا، ولكن تقدر ناصباً يفسره هذا، كأنك قلت: أنا لا آكل طعامك، واستغنيت بغير آكل".

قال ابن يعيش:<sup>(4)</sup> "وهذا الفصل إنما يحسن في الشعر، وهو قبيح في الكلام". ورد الشاهد في الفصل بالظرف (اليوم) بين المضاف والمضاف إليه.

### 2.3 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب البناء

جاء هذا المبحث على مطلبين

#### 1.2.3 الأسماء المبنية

##### 1.1.2.3 الاسم المركب

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> "هذه الأسماء على ضربين **فضرب** منها: يبني فيه الاسم مع غيره وكان الأصل أن يكون كل واحد منهما منفرداً عن صاحبه، **والضرب الثاني**: أن يكون أصل الاسم الإضافة، فيحذف المضاف إليه"...ومما ساقه شاهداً

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص227.

<sup>2</sup> - ابن قميئة: عمرو: ديوانه، ص19، هذا عجز بيت والصدر.

لما رأت ساتيما استعبرت

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص227.

<sup>4</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص434.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص139.

ابن السراج. (1) قول الشاعر: (2)

يَوْمَ كَثِيرٌ تُتَادِيهِ وَحْيٌ هَلْهُ

قال ابن السراج: (3) فإنه جعل (حي هله) اسما فصار كحضر موت ولم يأمر أحدا بشيء، وقد توصل بـ (علي) كما وصلت بـ (هل) هذه، فمن ذلك: حي على الصلاة، إنما معناه: أقربوا من الصلاة، وأيتوا الصلاة، وفي (حيهل) ثلاث لغات: فأجودهن أن تقول: حيهل بعمر، فإذا وقفت قلت: حيهلا، الألف ههنا لبيان الحركة كالهاء في قوله: كتابيه، وحسابيه، لأن الألف من مخرج الهاء ومثل ذلك قولك: أنا قلت ذاك، فإذا وقفت قلت: أناه، ويجوز: حيهلا بالتثوين تجعل نكرة، ويجوز: حيهلا بعمر، وهي أردأ اللغات، قال أبو العباس: (4) وأما (حي هلا) فليست بشيء. قال سيبويه: (5) "وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين يدل على ذلك حي على الصلاة وزعم أبو الخطاب: أنه سمع من يقول: حي هل الصلاة، والدليل على أنهما جعلتا اسما واحدا".

الشاهد في الاسم المركب (حي هله) فابن السراج وسيبويه جعلتا حي هله بمنزلة اسم واحد وأبو العباس يقول: ليست بشيء.

1 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص145.

2 - حداد: حنا، معجم شواهد النحو، الشعرية، ص131، البيت لم ينسب لقائل في الأصول في النحو، ج1، ص145، الكتاب، ج3، ص300، المقتضب، ج3، ص206، شرح المفصل، ج3، ص38، الخزانة، ج6، ص266، هذا عجز البيت وصدوره.

وهيَجَ الحَيُّ مِنْ دَارِ فَظَلَّ لَهُمْ

3 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص145.

4 - ينظر المبرد: المقتضب، ج3، ص205.

5 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص300.

### 2.1.2.3 بناء مثل

قال ابن السراج: (1) قال أبو عثمان: في قوله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمُ تَنْطِقُونَ} (الذاريات: 23) إن مثل وما جُعلا اسما واحدا مثل: خمسة عشر وإن كانت ما زائدة، وأنشد: (2)

وَتَدَاعَى مَنخَرَاهُ بِدَمٍ      مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجِبَلِ

قال ابن السراج: (3) قال سيبويه: والنحويون يقولون: إنما بناه يعني مثل لأنه أضافه إلى غير متمكن".

قال ابن يعيش: (4) وقال أبو عثمان المازني بنى (ما، مع مثل) فجعلها بمنزلة خمسة عشر، قال: وإن كانت ما زائدة".

الشاهد فيه: في بناء (مثل)، لأنه مضاف إلى مبني وهو (ما) واكتفى ابن السراج بذكر رأي سيبويه، وسيبويه اكتفى برأي النحاة في ذلك.

### 3.1.2.3 بناء غير

قال البغدادي: (5) "وظاهرة جواز بناء غير عند إضافتها إلى أحد اللفظين من المبنيات لا غير، وقد عمم سيبويه وغيره في إضافتها إلى كل مبني".  
ومن شواهد ابن السراج في بناء غير: (6) قول رجل من كنانة: (7)

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص275.

2 - يعقوب: إميل بديع: المعجم المفصل، ج6، ص6، البيت من الرمل وهو بلا نسبة في الأصول، ج1، ص275، والأشبه والنظائر، ج5، ورصف المباني، ص312، وشرح المفصل، ج5، ص73.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص275.

4 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص73.

5 - البغدادي: الخزانة، ج3، ص408.

6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص276.

7 - ابن الأسلت: أبي قيس صفي، ديوانه، تحقيق حسن محمد باجوده، دار التراث القاهرة، 1973م، ص34.

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتَ حَمَامَةً فِي غُضُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

بنى غير لأنه أضافه إلى غير متمكن وهي في موضع رفع.<sup>(1)</sup>

قال ابن يعيش:<sup>(2)</sup> "الشاهد فيه أنه بنى (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع، فإن قيل ف— (أن) والفعل في تأويل مصدر، وكذلك أن المشددة مع ما بعدها، والمصدر اسم متمكن فحينئذ (غير ومثل) قد أضيفتا إلى اسم متمكن، فلم وجب البناء، قيل: كون أن مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري، والاسم غير ملفوظ به، وإنما الملفوظ به فعل وحرف".  
الشاهد فيه: في بناء (غير)، لإضافته إلى (أن)، وتعد (أن) غير متمكن.

### 4.1.2.3 الأسماء التي سمي بها الفعل

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> وذلك قولهم: صه ومه ورويد وإيه وما جاء على فعال، نحو: حذار ونزال وشتان، فمعنى صه: اسكت، ومعنى مه: اكفف، فهذان حرفان مبنيان على السكون سمي الفعل بهما، فأما رويد: فمعناه المهلة، وهو مبني على الفتح ولم يسكن آخره، لأن قبله ساكنا فاختر له الفتح للياء... فأما إيه وآه فمعنى إيه الأمر بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما، فإذا نونت قلت: إيه والتتوين للتكثير، كأنك قلت: هات حديثاً وذاك كأنه قال: هات الحديث. ومنه قول ذي الرمة:<sup>(4)</sup>

وَقَفْنَا فُقُلْنَا إِيهِ عَنِّ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَّاقِعِ

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> "فإذا فتحت فهي زجر ونهي كقولك: إيه يا رجل إني جئتُك، فإذا لم ينون فالتصويت، يريد الزجر عن شيء معروف، وإذا نونت فإنما تريد الزجر عن شيء منكور".

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص275.

<sup>2</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص287، 288.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص130.

<sup>4</sup> - ذو الرمة: ديوانه، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان بيروت- لبنان، ط1، 1982 م، ج2، ص872، وسيشار إليه فيما بعد، ذو الرمة: ديوانه.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص131.

قال البغدادي:<sup>(1)</sup> "هذا الكلام نقله الجوهري عن ابن السكيت ثم نقل عن ابن السري الزجاج أنه قال: إذا قلت: إيه يا رجل فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما كأنك قلت: هات الحديث ، فإن قلت: إيه بالتتوين فكأنك قلت: هات حديثا ما لأن التتوين تكبير".

ورد الشاهد في اسم الفعل (أيه)، بلا تتوين فهو للأستزادة، ولو فتح لدل على الزجر.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الأسماء التي سمي بها الفعل.<sup>(2)</sup> قول حاتم:<sup>(3)</sup>

أَيَّهَا فِدَى لَكُمُ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَاكْفُوا مَنِ اتَّكَلَا  
قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "ومن ينون إذا فتح فكثير، والقليل من يفتح ولا ينون، وجميع التتوين الذي يدخل في هذه الأصوات، إنما يفرق بين التعريف والتكبير، تقول: صه يا رجل هذا الأصل في جميع هذه المبنيات، ومنها ما يستعمل بغير تتوين البتة فما دخله التتوين لأنه نكرة قولهم: فدى لك، يريدون به الدعاء، والدعاء حقه اللفظ الأمر، فمن العرب من يبني هذه اللفظة على الكسر وينونها، لأنها نكرة يريد بها معنى الدعاء".

قال ابن يعيش:<sup>(5)</sup> "قال أبو بكر بن السري: يقال: إيه في الكف وأيها بالتعريف والتكبير، قال ومن ينون إذا فتح فكثير، والقليل من يفتح ولا ينون، ومن ذلك ويها بمعنى الإغراء بالشيء والاستحثاث عليه".

1 - البغدادي: الخزانة، ج6، ص209.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص131.

3 - الطائي: حاتم: ديوانه، دار صادر بيروت، 1981 م، ص74، وسيشار إليه فيما بعد، الطائي: حاتم: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

ويهاً فداؤكم أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَاكْفُوا مَنِ اتَّكَلَا

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص131.

5 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص81.

ورد البيت في اسم الفعل (أيها)، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه فيه ضعف من جهة روايته لاختلاف الألفاظ في صدر البيت، (أيها) وردت في الديوان (ويهاً).

### 1.4.1.2.3 أوّه

قال ابن السراج: (1) قال أبو الحسن: وهو مذهب يونس... اعلم أن قول العرب: أوّه لا يجوز أن تكون فاعلة والدليل على أن الهاء للتأنيث قول العرب: (أوتاه)، وإنما هذا شاذ لأنه حرف بُني هكذا ولم يسمع فيه فعل قط العين واللام من الواو فلما بنوه كأنه لم يكن له فعل بنوه على الأصل... ومنه قول الشاعر: (2)

فَأَوْ لَذَكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِ دُونِهَا وَسَمَاءُ

قال ابن السراج: (3) قال أبو الحسن: فإنه من قولهم: أوتاه ولكن جعله مثل: سبح وهلل، وقوله أو يريد افعل ورأيت بخط بعض أصحابنا مما قرىء على بعض مشايخنا من كلام الأخفش.

قال ابن السراج: (4) "اعلم: أن قول العرب (أوّه) لا يجوز أن يكون إلا فاعلة".  
سيق الشاهد في بناء (أوّه) فقول العرب فيها لا تكون فاعلة، وابن السراج يقول عاملة.

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص330.

<sup>2</sup> - حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، ص27، لم ينسب البيت لقائل في الأصول في

النحو، ج3، ص330، المحتسب، ج1، ص39، الخصائص، ج2، ص89، ج3، ص138،

همع الهوامع، ج1، ص243، شرح المفصل، ج3، ص24.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص330.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص330.

### 5.1.2.3 بناء الظرف

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup> وذلك نحو الآن ومُذٌ ومُنذٌ، فأما الآن فقال أبو العباس رحمه الله: إنما بنى لأنه وقع معرفة، وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته، لأنك إذا قلت: الآن فإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان فليس له ما يشركه... ولو سميت إنساناً بمُذٍ لقلت: مُنِذٌ إذا صغرته، فرددت ما ذهب وصار مُذٌ أغلب على الأسماء، لأنها منقوصة، ومن عل، ومنه قول الشاعر: <sup>(2)</sup>

وهي تنوش الحوض نَوْشاً من علا

قال ابن السراج: <sup>(3)</sup> "وأما الأفعال فنحو: خذ وكل وع وشِ ثوبا أما الحروف فلا يلحقها ذلك".

قال السيرافي: <sup>(4)</sup> "الشاهد أنه رد (عل) إلى أصله، وهو مستعمل محذوف اللام".

ورد البيت في بناء الظرف (عل) ورده إلى أصله، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعفاً من جهة روايته ونسبته.

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص137.

<sup>2</sup> - يعقوب: بديع إميل، المعجم المفصل، ج11، ص354، الرجز بلا نسبة في الأصول، ج2، ص137، وشرح المفصل، ج3، ص111، والخزانة، ج9، ص438، وج10، ص165، ولغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه، ج2، ص247، ولسان العرب، مادة(نوش)، ولأبي النجم العجلي في لسان العرب مادة(علا). هذا صدر بيت وعجزه في شرح أبيات سيبويه، وشرح المفصل.

نَوْشاً به تقطعُ أجوازَ الفلا

رواية البيت في الخزانة، ج9، ص438.

نَوْشاً به تقطعُ أجوازَ الفلا

فَهيَ تنوشُ الحوضَ نَوْشاً من علا

وفي الخزانة، ج10، ص165.

نَوْشاً به تقطعُ أجوازَ الفلا

باتت تنوشُ الحوضَ نَوْشاً من علا

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص138.

<sup>4</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص247.

### 1.5.1.2.3 بناء حين

قال السيرافي: (1) "قال سيبويه (2) في بناء حين لإضافتها إلى مبني، في الاستثناء في باب ما يكون فيه (إن، وأن) مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء: وزعموا أن أناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع.

ومما أورده ابن السراج في هذا الموضوع: (3) قول الشاعر: (4)

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

قال سيبويه: (5) "كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا".

قال ابن يعيش: (6) "فأضاف الحين إلى الفعل الماضي فقال قوم: الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدراً".  
ورد الشاهد في بناء (حين) وجعلها وما بعدها بمنزلة اسما واحدا.

---

1 - السيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (ت 385 هـ): شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية - جمهورية مصر العربية، 1974 م، ج 2، ص 64، وسيشار إليه فيما بعد، السيرافي: شرح أبيات سيبويه.

2 - ينظر سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 329.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 275.

4 - الذبياني: النابغة: ديوانه، ص 53، هذا صدر البيت والعجز.

وقلتُ ألما اصحُ والشيبُ وازعُ

5 - سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 330.

6 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج 2، ص 180.

## 2.2.3 الحروف المبينة

### 1.2.2.3 بناء إذ

قال ابن السراج: (1) "حرف مبني على السكون وتضاف إلى الجمل نحو قولك: إذ قام زيد، وهي تدل على ما مضى من الزمان، ويستقبحون: جئتكَ إذ زيد قام، إذا كان الفعل ماضياً لم يحسن أن نفرق بينه وبين إذ، لأن معناهما في الماضي واحد ونقول: جئتكَ إذ زيد قام، وإذ زيد يقوم، فحقها أن تجيء مضافة إلى جملة فإذا لم تضاف نونته"، قال أبو ذؤيب: (2)

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمَّرُوْا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِحٌ

قال ابن يعيش: (3) "ألا ترى أن إذ في هذا البيت ليس قبلها شيء يضاف إليها، فيتوهم أنه مخفوض به".

قال البغدادي: (4) "على أن التنوين اللاحق لـ (إذ) عوض عن الجملة والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك وفي ذلك الوقت".

ورد الشاهد في تنوين (إذ) عوضاً عن الجملة، عند عامة النحاة، والأصل: وأنت إذ ذاك الأمر له.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص144.

2 - الهذلي: أبو ذؤيب: ديوانه، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي- بيروت، ط1، 1988م، ص71.

3 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص156.

4 - البغدادي: الخزانة، ج6، ص539.

## الفصل الرابع الاحتجاج بالشاهد الشعري في مسائل نحوية متفرقة

جاء هذا الفصل على مطلبين رئيسيين وجاء كل مطلب بموضوعات مختلفة

### 1.4 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب الأسماء

#### 1.1.4 باب الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب التوابع

التوابع خمسة: (1) "التوكيد والنعته وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض".

#### 1.1.1.4 التوكيد

التوكيد يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به، الأول: وهو تكرير الاسم: اعلم: أنه يجيء على ضربين، ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه وضرب يعاد معناه... فأما الفعل فنقول قام عمرو قام، وقم قم، واجلس اجلس. قال الشاعر: (2)

ألا فأسلمني ثمَّ أسلمني ثمَّتَ أسلمني      ثلاثُ تحيَّاتٍ وإنَّ لم تكلمني  
قال ابن يعيش: (3) "أكد الجملة الأمرية بتكريرها".  
ورد البيت في تكرير الجملة (فأسلمني ثم أسلمني).

<sup>1</sup> - ابن السراج : الأصول في النحو ، ج2، ص19.

<sup>2</sup> - الهلالي: حميد بن ثور، ديوانه، تحقيق رضوان محمد حسين النجار، مطبعة الخالد، عمان الأردن، ط1، 1984م، ص133، رواية البيت في الديوان.

بلى فأسلمني ثمَّ أسلمني ثمَّتَ أسلمني      ثلاثُ تحيَّاتٍ وإنَّ لم تكلمني

<sup>3</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص220.

#### 1.1.1.1.4 التوكيد بتكرار معنى الاسم

التوكيد يكون بتكرار الاسم أو الفعل أو الحرف، وقد يكون بتكرار معنى الاسم، ومما أورده ابن السراج في هذا النوع من التوكيد. (1) قول الشاعر: (2)

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّيْلُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

قال ابن السراج: (3) نقل ابن السراج حديث النحاة، بقوله، قالوا: فهذا جاء على الإلغاء أحدهما، وهذا البيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين (اللائي، والذين) ويقولون: على هذا مررت بالذي ذو قال ذاك على الإلغاء فقال أبو بكر: وهذا عندي أقبح لأن الذي يجعل (ذو) في معنى (الذي) من العرب طيء، فكيف يجمع بين اللغتين ولا يجيزون: الذي من قام زيد على اللغو ويحتجون بأن (من) تكون معرفة ونكرة".

قال البغدادي: (4) "على أنه من باب التكرير اللفظي كأنه قال: من النفر اللائي اللائي، على أنه قد رواه الرواة: من النفر الشم الذين".

ورد الشاهد في توكيد الاسم بذكر معناه، فأن ابن السراج لم يوافق النحويين، فيما ذهبوا إليه، بل اكتفى بنقل نقولاتهم، لأنه يعده من القبح، جعل الذي بمعنى ذو،

1 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص355.

2 - يعقوب: إميل بديع، ج4، ص322، البيت بلا نسبة في الأصول، ج2، ص354، ومعاني القرآن، ج1، ص176، ج3، ص84، والحيوان، ج3، ص235، والكامل، ج1، ص146، والخزانة، ج6، ص78، 79، رواية البيت في المعجم المفصل.

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا اعْتَرَوْا يَهَابُ اللَّيْلُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

رواية البيت في معاني القرآن ج1.

من النفر اللاء الذين إذا هم تهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا

رواية البيت في الحيوان والكامل.

من النفر البيض الذين إذا انتموا وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

رواية البيت في الخزانة، ج6، ص78.

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا اعْتَرَوْا وَهَابُ الرَّجَالِ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

3 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص355.

4 - البغدادي: الخزانة، ج6، ص78.

وعلى الرغم من أن ابن السراج استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة روايته ولم ينسب لقائل، وجاء بعدة روايات في المصادر.

#### 2.1.1.4 النعت

النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة، لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف...<sup>(1)</sup>

#### 1.2.1.1.4 نعت المعرفة

النعت يتبع ما قبله إذا كان المنعوت مفرد يكون النعت مفرد وإذا كان غير ذلك فيطابقه المنعوت إلا في ضرورات الشعر ومما أورده ابن السراج في ذلك.<sup>(2)</sup> قول النابغة الذبياني:<sup>(3)</sup>

توهمتُ آيات لها فعرفتُها      لستة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "وإذا قلت: هذا الرجل ولم تذكر بعد ذلك شيئاً، وأردت بالألف واللام العهد، فالرجل خبر عن هذا فإن جئت بعد الرجل بشيء يكون خبراً جعلت الرجل تابعا لـ (هذا) كالنعت، لأن المبهمة توصف بالأجناس، وكان ما بعده خبراً عن هذا، فقلت: هذا الرجل عالم، وهذه المرأة عاقلة، وهذا الباب جديد، فترفع هذا بالابتداء وترفع ما فيه الألف واللام بأنه صفة وتجعلها كاسم واحد".  
قال سيبويه:<sup>(5)</sup> "كأنه قال: وهذا سابع".

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص23.

<sup>2</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص151.

<sup>3</sup> - الذبياني: النابغة: ديوانه، ص52.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص151.

<sup>5</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص86.

قال السيرافي: (1) "الشاهد إنه جعل (ذا) مبتدأ و (العام) وصف له و (سابع) خبره".  
ورد البيت في رفع (العام) على أنه نعت لـ (ذا).

#### 2.2.1.1.4 نعت المعرفة بنكرة

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في هذا الموضوع. (2) قال لبيد: (3)

إِنَّمَا يُجْزَى الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ

قال ابن السراج: (4) لا يجوز أن تقول: جاءني رجل إلا زيد، تريد غير زيد على الوصف، والاستثناء ههنا محال، ولكن تقول: ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا، لأن الرجل: جنس، ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد".

ورد الشاهد على نعت المعرفة بنكرة، وهذا لا يجيزه ابن السراج وذكر قول سيبويه: وذكر سيبويه قولهم: أتاني القوم سواك، وحكى عن الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله، لأنها تجري مجرى الظروف وتخضع ما بعدها.

#### 3.2.1.1.4 حذف تنمة الكلام في الصفة

يُجوز النحاة حذف تتم الكلام في الصفة، ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في هذا الموضوع. (5) قال الشاعر: (6)

مَرَرْتُ عَلَى وادي السَّبَّاحِ وَلَا أَرَى  
كَوَادِي السَّبَّاحِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا

1 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص300.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص286.

3 - لبيد: ديوانه، ص91، هذا عجز البيت و صدره هو .

وإذا جُزيتَ قَرْضاً فَأَجْزِهِ

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص286.

5 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص30.

6 - ابن وثيل: سحيم: شعر بني تميم في العصر الجاهلي، تحقيق عبد الحميد محمود المعيني،

نادي القصيم الأدبي - السعودية، ط7، 1982 م، ص270، وسيشار إليه فيما بعد، ابن وثيل:

سحيم: شعر بني تميم في العصر الجاهلي.

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوَهُ تَنْيَةً وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا  
 قال ابن السراج: (1) "قال سيبويه: (2) إنما أراد: أقل به الركب تنية منهم، ولكنه  
 حذف ذلك استخفافا كما تقول: أنت أفضل، ولا تقول من أحد، وتقول الله أكبر،  
 ومعناه: أكبر من كل كبير وكل شيء".  
 قال البغدادي: (3) "على أن أفعل فيه من قبيل: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها  
 الكحل".

سيق الشاهد في حذف تنمة الكلام استخفافا، وذلك لأنه دل عليه دليل،  
 والأصل (أقل به الركب تينة منهم)، وهذا منقح عليه عند النحاة.

#### 4.2.1.1.4 ما يجوز فيه الوجهان (نعت أو تمييز)

قال ابن السراج: (4) "وتقول: عندي عشرون رجلا صالحا وعندي عشرون  
 رجلا صالحون ولا يجوز: صالحين على أن تجعله صفة رجل، فإن كان جمعا على  
 لفظ الواحد جاز فيه وجهان: تقول: عندي عشرون درهما جيادا وحيادا، من رفع  
 جعله صفة للعشرين ومن نصب أتبعه المفسر وهذا البيت ينشد على وجهين: (5)  
 فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُدُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ  
 قال ابن السراج: (6) "يروى: سود وتقول: عندي ثلاث نسوة وعجوزان، وشابة  
 وعجوزين وشابة. ترده مرة على ثلاث ومرة على نسوة وإذا قلت: خمستك أو  
 خمسة أثوابك لم تخرج منه مفسرا، لأنه قد أضيف".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 2، ص 30.

2 - ينظر سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 33.

3 - البغدادي: الخزانة، ج 8، ص 328.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 325.

5 - ابن شداد: عنتره: ديوانه، تحقيق محمد سعيد مولوي، القاهرة، 1964م، ص 58 وسيشار  
 إليه فيما بعد ابن شداد: عنتره: ديوانه.

6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 325.

قال البغدادي:<sup>(1)</sup> "على أنه وصف المميز المفرد بالجمع باعتبار المعنى كما في البيت فأن حلوبة مميز مفرد للعدد وقد وصف بالجمع وهو سود: جمع سوداء".  
ورد الشاهد في جواز الوجهين في (سود) على الصفة والتمييز.

#### 5.2.1.1.4 الصفات التي ليست بصفات محضة

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> "هذه الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن يبتدأ كما تبتدأ بالأسماء، ويحسن ذلك فيها وهي التي لا تجري على الأول إذا كانت لشيء من سببه، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: مفردة، ومضاف، وموصول، فالأول: المفرد: نحو قولك: مررتُ بثوبٍ سبعٍ، وقول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة". وقال الأعشى:<sup>(3)</sup>

لئن كنتَ في جُبِّ ثمانينَ قامَةً      ورقيتَ أسبابَ السماءِ بسلمٍ

قال السيرافي:<sup>(4)</sup> "والجب: البئر القديمة، ووصفها بأن طولها ثمانون قامة، وأسباب السماء: المواضع التي يوصل إلى السماء منها، أراد ورقيت إلى أسباب السماء، فحذف حرف الجر، وعدى الفعل إلى الأسباب".

قال ابن يعيش:<sup>(5)</sup> "وساغ ذلك، لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتا لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر، والقلة والكثرة".  
الشاهد فيه: أجرى الثمانين على الجب نعتا له.

#### 3.1.1.4 العطف

هو تابع لا يتبع إلا بتوسط حرف بينه وبين متبوعة.

1 - البغدادي: الخزانة، ج7، ص390.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص27.

3 - الأعشى: ديوانه، ص183.

4 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص27،

5 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص44.

حروف العطف عشرة أحرف يتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها.

الأول: (1) الواو ومعناها إشراك الثاني فيما يدخل فيه الأول... الثاني: الفاء توجب أن الثاني بعد الأول... الثالث: ثم وهي مثل الفاء... الرابع: أو ولها ثلاثة مواضع... (الشك المتكلم، أو قصده أحدهما، أو إباحة).

الخامس: (2) أما وإما وهي في الشك والخبر بمنزلة أو... السادس: لا وتعني إخراج الثاني مما يدخل فيه الأول... السابع: بل ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات عن الثاني... الثامن: لكن ومعناها الاستدراك بعد النفي... التاسع: أم وهي تقع في الاستفهام في موضعين: أحدهما عذيلة الألف بمعنى (أي) والثاني التسوية... العاشر: حتى ومعناها انتهاء الغاية ويليهما الأفعال...

قال رؤبة: (3)

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا      يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

قال ابن السراج: (4) "أراد: وإن الصيوف يدا أبي العباس فاكتفى بخبر الأول".

قال المبرد: (5) "وهذا على وجه الكلام ومجراه لأنك إذا عطفت شيئاً على شيء

كان مثله".

سيق الشاهد في نصب (الصيوف) عطفاً على الربيع، وتقدير الكلام: وإن

الصيوف، بنصب الصيوفاً بأن المضمرة، بالعطف على إن الربيع.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص55 .

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص56، 57، 59.

3 - ابن العجاج: رؤبة: ديوانه، ص179.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص250.

5 - المبرد: المقتضب، ج4، ص111.

#### 1.3.1.1.4 عطف المعرفة على نكرة

قال السيرافي: (1) قال سيبويه في باب (إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن): (2) وأما رب رجل وأخيه منطلقين، ففيه قبح حتى تقول: وأخ له، فالمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله: وأخيه، في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو: وأخ له.

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في عطف المعرفة على نكرة. (3) قال الأعرابي: (4)

وكم دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ      وَدَكَدَاكِ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا  
وَوَضْعِ سِقَاءٍ وَأَحْقَابِهِ      وَحَلِّ حُلُوسٍ وَأَغْمَادِهَا

قال ابن السراج: (5) "فجميع هذا حجة: لرُب رجل وأخيه، وهذا المضاف إلى الضمير لا يكون وحده منفردا نكرة، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به رُب نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة، وتقول: هذا رجل معه رجل قائمين فهذا ينتصب، لأن الهاء التي في معه معرفة وانتصابه عندي بفعل مضمر ولا يجوز نصبه على الحال لاختلاف العاملين، لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان".

قال السيرافي: (6) "هذا حجة لقوله: رُب رجل وأخيه والشاهد على قوله: (وأعقادها) عطفه على المجرور بـ(من) ومن لا تدخل في هذا الموضع إلا على نكرة، كما أن (رُب) لا تدخل إلا على نكرة فلما ادخل (من) على النكرة عطف على النكرة ما هو مضاف إلى ضمير النكرة، كما فعل في: (رب رجل وأخيه) كأنه قال: من صفصف، ومن دكدك رمل وأعقادها".

<sup>1</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص322.

<sup>2</sup> - ينظر سيبويه: الكتاب، ج2، ص56.

<sup>3</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص40.

<sup>4</sup> - الأعرابي: ديوانه، ص48.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص40.

<sup>6</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص322.

ورد البيت في عطف (أعقادها) على (صفصف) وهي نكرة وذلك لدخول (من) عليها لأن من لا تدخل إلا على نكرة.

#### 2.3.1.1.4 عطف النكرة على النكرة

ومن عطف النكرة على النكرة. (1) قال الشاعر: (2)

وَأَيُّ فِتْيَ هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رَجَالَ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ

قال ابن السراج: (3) "فلو رفع لم يكن فيه معنى: أي جارها، الذي هو في معنى

التعجب، والمعنى: أي فتى هيجاء، وأي جار لها أنت".

قال سيبويه: (4) "قالجار لا يكون فيه أبدا ههنا إلا الجر، لأنه لا يريد أن يجعله

جار شيء آخر فتى هيجاء، ولكنه جعله فتى هيجاء جار هيجاء، ولم يرد أن يعني إنسانا بعينه".

ورد البيت في عطف (جارها، على فتى) وهو من عطف النكرة على نكرة،

ولو رفع جارها لم يكن فيه معنى التعجب.

#### 3.3.1.1.4 العطف على الموضع

يعطف الاسم على المعنى. (5) قال الشاعر: (6)

جِنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سِيَارِ

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص39.

<sup>2</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص45، بلا نسبة في الأصول، ج2، ص39،

والكتاب، ج2، ص55، وشرح التسهيل، ج3، ص33، 87.

رواية البيت في شرح التسهيل.

وَأَيُّ فِتْيَ هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص39.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص55، 56.

<sup>5</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص65.

<sup>6</sup> - جرير: ديوانه، ص242.

قال ابن السراج: (1) "كأنه قال: أو هات مثل أسرة منظور، لأن جئني بمثل بني بدر، يدل على: هات أو أعطني وما أشبه هذا".  
 قال المبرد: (2) "يجرون مثل وينصبونها فمن جر فعلى الأول ومن نصب فعلى أو هاتوا مثل أسرة لأن هذا إذا أضمر لم يخرج من معنى الأول ومن قال هذا قال خشنت بصدرك وصدر زيد على الموضع".  
 سيق الشاهد في عطف (مثل) على موضع الباء وما عملت فيه في (بمثل).

#### 4.3.1.1.4 عطف البيان

قال ابن السراج: (3) واعلم: أن عطف البيان كالنعت سواء، لا يلزمك فيه طرح التتوين كما لا يلزمك في النعت طرح الألف واللام، تقول: يا زيد زيدا فتعطف على الموضع، ويا زيد زيد... وهذا البيت ينشد على ضروب: (4)  
 إني وأسطارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا      لِقَائِلٌ : يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا  
 قال ابن السراج: (5) فمن قال: يا نصر نصرًا، فإنه جعل المنصوبين تبيينًا للمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان".

قال المبرد: (6) فإن هذا البيت ينشد على ضروب فمن قال يا نصر نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبين تبيينًا لمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان ومجراه مجرى الصفة، فأجراه على قولك: يا زيد الظريف وتقديره تقدير قولك: يا رجل زيدا أقبل، جعلت زيدا بيانًا للرجل على قول من نصب الصفة، وينشد يا نصر نصر نصرًا، جعلهما تبيانًا فأجريا أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع كما تقول يا زيد الظريف العاقل، ولو حمل العاقل على أعني كان جيدًا، ومنهم من ينشد

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص66.

2 - المبرد: المقتضب، ج4، ص153.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص334.

4 - ابن العجاج: رؤية: ديوانه، ص174.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص334، 335.

6 - المبرد: المقتضب، ج4، ص209، 210، 211.

يا نصر نصر نصر يجعل الثاني بدلا من الأول وينصب الثاني على التبيين فكأنه قال يا نصر نصر، وأما الأصمعي فزعم أن هذا الشعر يا نصر نصر نصر وأنه إنما يريد المصدر أي انصرتي نصر، وقال أبو عبيدة: هذا تصحيف إنما قاله لنصر بن سيار يا نصر نصر نصر إغراء أي عليك نصر يا يغريه به.

قال البغدادي:<sup>(1)</sup> "على أن التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الأغلب حكم الأول وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا فنصر الثاني رفع إبتاعا للفظ الأول والثالث نصب إبتاعا لمحل الأول".

ورد الشاهد في عطف البيان عند ابن السراج، وعند أبي عمرو في الكتاب، وعلى التوكيد اللفظي عند البغدادي، والأصمعي جعله من المصدر، وقال أبو عبيدة هذا تصحيف.

#### 5.3.1.1.4 العطف على عاملين

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> اعلم إن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيدٌ وعمرٌ فالواو أغنت عن إعادة قام، فقد صارت ترفع كما يرفع قام وكذلك في الخفض... قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مر زيدٌ بعمرٍ وبكرٌ خالدٍ فعطف على الفعل والباء ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه: مرَّ زيدٌ بعمرٍ وخالدٌ بكرٍ، واحتجوا بأشياء منها، قول الشاعر:<sup>(3)</sup>

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ      بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا  
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَنْهِيهَا      وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

<sup>1</sup> - البغدادي: الخزانة، ج2، ص219.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص69.

<sup>3</sup> - حداد: حنا، معجم شواهد النحو، الشعرية، ص80، بلا نسبة في الأصول، ج2، ص69، المقترض، ج4، ص169، همع الهوامع، ج2، ص441، ونسب للأعور الشني في الكتاب، ج1، ص64، شرح أبيات سيوييه، ج1، ص162.

قال سيبويه: (1) "إنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى، وقد جره قوم فجعلوه المأمور للمنهى، والمنهى هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجراه وأنته".

قال السيرافي: (2) (منهيا) مضاف إلى ضمير (الأمر) و(مأمورها) مضاف إلى ضمير (الأمر) و(منهيا) رفع لأنه اسم ليس و(بأتيك) خبر ليس وفي قوله: ولا قاصر عنك مأمورها وجوه ثلاثة: أحدها أن ترفع (مأمورها) بالابتداء و(قاصر) مرفوع لأنه خبر الابتداء، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة.

والوجه الثاني: أن تنصب (قاصرا) وتعطف (مأمورها) على اسم ليس و(قاصرا) على موضع الباء في قولك (بأتيك) فالعطف هذا عطف اسمين على اسمين.

والوجه الثالث: ما ذكره سيبويه.

ورد الشاهد في رفع (مأمورها) بالابتداء و(قاصرا) مرفوع لأنه خبر الابتداء، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة، وهذا من باب العطف على عاملين. ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في العطف على عاملين. (3) قال النابغة: (4)

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحاً وَلَا مُسْتَكْرَأً أَنْ تُعْقَرَا

قال سيبويه: (5) "كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردها صحاحا ولا مستنكر عقرها، والعقر ليس للرد. وقد يجوز أن يجر ويحملة على الرد ويؤنث لأنه من الخيل". قال السيرافي: (6) والشاهد فيه إنه جعل (مستنكرا) خبرا عن المعروف.

1 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص64.

2 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص162، 163.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص70.

4 - الجعدي: النابغة: ديوانه، تحقيق واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط1، 1998م، ط1 ص70، وسيشار إليه فيما بعد، الجعدي: النابغة، ديوانه.

5 - سيبويه: الكتاب، ج1، ص64.

6 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص165.

الشاهد فيه: العطف على عاملين، (مستكراً) معطوفاً على موضع الباء.

#### 6.3.1.1.4 العطف على المضمَر

قال ابن السراج: (1) يجوز تقديم المعطوف وتأخره وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر، لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد، لأن المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه، وقد حكى أنه قد جاء في الشعر: (2)

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

قال ابن السراج: (3) "وتقول: عجبت من ضرب زيد أنت، إذا جعلت زيدا مفعولاً، ومن ضربكه إذا جعلت الكاف مفعولاً".

قال ابن يعيش: (4) "عطف (الأيام) على المضمَر المتصل بالباء، وذلك قبيح، إنما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار، وسعة الكلام".  
قال البغدادي: (5) "إن حرف الجر قد يترك ضرورة عند البصريين أي: ما بك وبالأيام من عجب".

ورد البيت في عطف الأيام على الضمير الكاف في (بك)، وهذا قبيح إلا في ضرورة الشاعر.

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص119.

2 - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، الشعرية، ص41، بلا نسبة في الأصول، ج2، ص119، والكتاب، ج2، ص383، وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص191، وابن عقيل، ج3، ص240، والأشموني، ج2، ص394، وهمع الهوامع، ج1، ص439، شرح التسهيل، ج3، ص376، شرح المفصل، ج2، ص282، والخزانة، ج5، ص123، هذا عجز البيت وصدوره في معجم شواهد النحو.

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتِمُنَا

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص120.

4 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص282.

5 - البغدادي: الخزانة، ج5، ص123.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في العطف على المضمر.<sup>(1)</sup>  
قول الشاعر:<sup>(2)</sup>

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ      عَلَيْكَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ السَّلَامُ

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> "وكان الأخفش يجيز: كم رجلا عندك وعبيده، يعطف عبده على المضمر الذي في عندك ويرفعه قال: ولو قلت: كم رجلا وعبده عندك على التقديم والتأخير جاز، كأنك قلت: كم رجلا عندك وعبده".

قال البغدادي:<sup>(4)</sup> وقال ابن الشجري في أماليه: ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل، ثم قال: وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف لأن المعطوف غير المعطوف عليه والصفة هي الموصوف وكذلك المؤكد والبدل إما أن يكون هو المبدل أو بعضه أو شيئاً ملتبساً به ومنه قول الشاعر سابقاً... فجعله من باب تقديم المعطوف لا من باب تقديم المفعول معه لأنه هو الأصل.

ورد الشاهد في عطف (رحمة) على ضمير محذوف بعد عليك والتقدير السلام حصل فنقل ضميره إلى عليك واستتر فيه، وهذا قبيح إلا في الضرورة الشعرية.

#### 4.1.1.4 البديل

البديل على أربعة أقسام:<sup>(5)</sup> "إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه، أو يكون المعنى مشتقاً عليه أو غلطاً، وحق البديل تقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل عليه واو العطف، لكنهم اجتنبوا ذلك للبس".

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص326.

<sup>2</sup> - الأحوص: ديوانه، ص333.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص326.

<sup>4</sup> - البغدادي: الخزانة، ج3، ص131.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص46.

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في البذل. (1) قول عبده بن الطيب: (2)  
 فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٍ تَهَدَّمَا  
 قال ابن السراج: (3) قال سيبويه: (4) والرفع في هذا أعرف، والنصب عربي  
 جيد، فما جاء في الرفع، قوله تعالى {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ  
 وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ} (الزمر: 60)، ومما جاء في النصب: خلق الله الزرافة يديها أطول  
 من رجليها".

قال ابن يعيش: (5) "فهذا يُنشد على وجهين: بالرفع في (هلك واحد) والنصب،  
 فأما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبرا لكان، وأما النصب فعلى أن يكون المفرد  
 خبرا لكان، ويكون (هلكه) بدلا من اسم كان".  
 الشاهد فيه: اكتفى ابن السراج برأي سيبويه، على رفع (هلكه) ونصبه على  
 جعله بدل من قيس، وعند ابن يعيش: بالرفع على أن يكون خبرا لكان، والنصب  
 على البذل.

#### 1.4.1.1.4 بدل الاشتمال

قال ابن السراج: (6) "ما كان سبب الأول: وهو مشتمل عليه نحو: سُلِبَ زيدٌ  
 ثوبُهُ وسُرِقَ زيدٌ ماله، لأن المعنى: سُلِبَ ثوبُ زيد، وسُرِقَ مالُ زيد، ومن ذلك قول  
 الله عز وجل: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} (البقرة: 217)، لأن المسألة في

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص51.

<sup>2</sup> - ابن الطيب: عبده: ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع،  
 ص10.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص51.

<sup>4</sup> - ينظر سيبويه: الكتاب، ج1، ص166.

<sup>5</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص260.

<sup>6</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص47.

المعنى عن القتال في الشهر الحرام، ومثله: (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (4) النَّارِ ذَاتِ  
الْوُقُودِ (5)) (البروج: 4، 5)، وقال الأعشى: (1)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ      تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ

قال المبرد: (2) "أراد لقد كان في ثواء حول فأوقع الفعل على الحول وجعل  
ثواء بدلا منه كما أنه إذا قال ضربت زيدا رأسه إنما أراد ضربت رأس زيد فأوقع  
الفعل وجعله بدلا ويروي تُقْضَى (لبانات ويسام)".

قال ابن يعيش: (3) "فالمراد (ثواء فيه) إلا أنه حُذِفَ للعلم به، والثواء: الإقامة،  
والمراد في ثواء حول".

ورد الشاهد في بدل الاشتمال في (ثواء ثويته)، وقد استشهد بذلك المبرد، أما  
ابن يعيش يرى المراد (ثواء فيه).

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في هذا الموضوع. (4) قال  
رجل من خنعم: (5)

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا أَلْفَيْتِي حِلْمِي مُضَاعَا

قال السيرافي: (6) "الشاهد فيه إنه أبدل (حلمي) من ضمير المتكلم، كأنه قال: ما  
ألفيت حلمي".

قال البغدادي: (7) "حلمي بدل اشتمال من الياء في: أَلْفَيْتِي".

ورد البيت في بدل الاشتمال، فقد أبدل (حلمي) من الياء في أَلْفَيْتِي.

1 - الأعشى: ديوانه، ص 178 .

2 - المبرد: المقتضب، ج 1، ص 28.

3 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج 2، ص 262.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 2، ص 51.

5 - العبادي: عدي بن زيد، ديوانه، ص 35.

6 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج 1، ص 86.

7 - البغدادي: الخزانة، ج 5، ص 191.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في هذا بدل الاشتمال.<sup>(1)</sup> قول الشاعر:<sup>(2)</sup>

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَّكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا  
قال السيرافي:<sup>(3)</sup> "إنه أبدل (برد مائها) من (تقتد)".

الشاهد فيه: أنه نصب برد مائها من (تقتد) على بدل الاشتمال، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، وقد استشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة نسبته، إذ نسب لأكثر من شاعر وروي بعدة روايات.

#### 2.4.1.1.4 بدل الغلط والنسيان

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "وهو البديل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر وذلك نحو قولهم: مررت برجلٍ حمارٍ، كأنه أراد أن يقول: مررت بحمارٍ فغلط فقال: برجلٍ أو

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص48.

<sup>2</sup> - يعقوب: إميل بديع: المعجم المفصل، ج9، ص17، الرجز بلا نسبة في الأصول، ج2، ص48، والكتاب، ج1، ص151، ولجبر بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه، ج1، ص189، وتاج العروس مادة (وعتك)، ولأبي وجزة الفقعسي في معجم البلدان، ج2، ص37، (تقتد)، رواية الرجز في المعجم المفصل.

جابت عليه الحبر من رداؤها وَعَتَّكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا  
وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا

والكتاب

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَّكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا

وشرح أبيات سيبويه

جابت عليه الحبر من رداؤها

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا

وَعَتَّكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا

<sup>3</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص190.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص48.

بشيء. واعلم: أن الفعل قد يبدل من الفعل وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلا البذل والعطف، والبذل". نحو قول الشاعر:<sup>(1)</sup>

إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا      تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> "وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضرباً منه نحو هذا البيت، ونحو قولك: إن تأتني تمشي أمشي معك، لأن المشي ضرب من الإتيان ولا يجوز أن تقول: إن تأتني تأكل آكل معك لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء".

قال السيرافي:<sup>(3)</sup> "الشاهد فيه على إبداله (تؤخذ) من (تبائع) وعطف تجيء على (تؤخذ) كأنه قال: إن علي الله أن تؤخذ كرها بالبياع، أو تجيء إليه طائعا".  
الشاهد فيه: أبدال الفعل (تؤخذ) من الفعل (تبائع) وعطف تجيء على (تؤخذ).

#### 2.1.4 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب النداء والترخيم والاستغاثة.

##### 1.2.1.4 النداء

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "وهو الاسم المفرد في النداء، الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة، ونكرة، فالمعرفة: هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: أحدهما: ما كان اسماً قبل النداء، نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته، وضرب نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل، صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل"... وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب، تقول: يا رجلاً أقبل ويا غلاماً

<sup>1</sup> - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج11، ص14، البيت بلا نسبة في الأصول، ج2، ص48، والكتاب، ج1، ص156، والمقتضب، ج2، ص62، وشرح أبيات سيبويه، ج1، ص266، والأشموني، ج3، ص11، وشرح التصريح، ج2، ص200، والخزانة، ج5، ص203.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص49.

<sup>3</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص266.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص330، 331.

تعال، وكذلك إن قلت: يا رجلا عاقلا تعالی، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها،  
ومعنى هذا أنك لم تدع رجلا بعينه...

ومنه قول الشاعر: (1)

فيا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

قال ابن السراج: (2) "تقول: يا رجلا أقبل ويا غلاما تعال، وكذلك إن قلت: يا  
رجلا عاقلا تعال، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها، ومعنى هذا أنك لم تدع  
رجلا بعينه، فمن أجابك فقد أطاعك، ألا ترى أنه يقول: من هو وراء حائط ولا  
يدري من وراءه من الناس: يا رجلا أغثني، ويا غلاما كلمني، كما يقول: الضرير  
يا رجلا خذ بيدي فهو ليس يقصد واحدا بعينه بل من أخذ بيده فهو بغيته".

قال ابن يعيش: (3) "الشاهد فيه نصب (راكب) لأنه منادى منكور، إذ لم يقصد  
قصد راكب بعينه، إنما أراد راكبا من الركبان، يُبلغ خبره، ولو أراد لبناه على  
الضم، وإنما قال هذا لأنه كان أسيرا".

سيق الشاهد في البيت نصب (راكبا) لأنه منادى نكرة، إذ لم يقصد راكبا  
بعينه، فهو منصوب عند ابن السراج سواء وصفته أم لم تصفه.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في هذا النداء. (4) قال  
الشاعر: (5)

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيْكُمْ فِي سَوَاةِ عُمُرٍ

<sup>1</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، ص185، البيت بلا نسبة، في الأصول، ج1، ص331،  
والمقتضب، ج4، ص204، والأشموني، ج3، ص22، وشرح المفصل، ج1، ص315،  
والخزانة، ج2، ص194، 197، وفي الكتاب، ج2، ص200 لعبد يغوث، وشرح التصريح،  
ج2، ص213، وشرح المفصل، ج1، ص318، الخزانة، ج1، ص414.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص331.

<sup>3</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص318.

<sup>4</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص343.

<sup>5</sup> - جرير: ديوانه، ص219.

قال ابن السراج: (1) وإن شئت قلت: يا تيمُّ تيمَّ عدي، ويا زيدُ زيدَ أخينا، فكل اسمين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف فالجيد الضم في الأول والثاني منهما منصوب، لأنه مضاف وإن شئت كان بدلا من الأول وإن شئت كان عطا عليه، عطف البيان، والوجه الآخر: نصب الأول بغير تنوين لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو، فأما أقحمت الثاني توكيدا للأول، وأما حذف من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير...يا تيم عدي، تيم عدي.

قال ابن يعيش: (2) "والمراد: يا تيم عدي تيم عدي، فهو من قبيل: مررتُ بخيرٍ وأفضلٍ من ثم".

ورد الشاهد على جواز النصب والرفع في (تيم) الثانية عند ابن عند ابن السراج والنحاة ويعدونها زائدة أو مقحمة بين المضاف والمضاف إليه.

#### 2.2.1.4 المنادى المضارع للمضاف لظوله

قال ابن السراج: (3) إذا ناديت اسما موصولا بشيء هو كالتمام له فحكمه حكم المضاف إذ كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلى لفظ هو تمام الاسم الأول ويكون معرفة ونكرة وذلك قولك: يا خيرا من زيد أقبل، ويا ضاربا رجلا ويا عشرون رجلا ويا قائما في الدار، وما أشبهه، جميع هذا منصوب، إذا أقبلت على واحد فخطبته وقدرت التعريف، وإن أردت التذكير فهو أيضا منصوب، وقد كنت عرفتُك أن المعارف على ضربين: معرفة بالتسمية ومعرفة بالنداء... قال الأحوص: (4)

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرًا السَّلَامُ

قال ابن السراج: (5) وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهي منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص343.

2 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص189.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص344.

4 - الأحوص: ديوانه، ص263.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص344.

الأصل كما تفعل ذلك بقبل وبعد، وزعموا: أن بعض العرب يصرف قبلاً فيقول: ابدأ بهذا قبلاً، فكأنه جعلها نكرة... فإنما لحقه التتوين كما لحق ما لا ينصرف، وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً يشبهه بيا رجلاً.

قال سيبويه:<sup>(1)</sup> "فإنما لحقه التتوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة، لأن التتوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التتوين اضطراراً، لأنك أردت في حال التتوين في مطر ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبت في حال التتوين لنصبت في غير حال التتوين، ولكنه اسم اطرده الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التتوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف".

قال السيرافي:<sup>(2)</sup> "الشاهد فيه إنه نون (مطراً) في النداء لما احتاج إلى تتوينه وترك الضمير فيه".

سيق الشاهد في تتوين المنادى وتركه، وابن السراج اكتفى بذكر، رأي الخليل، وسيبويه يرى أن يلحقه التتوين، اضطراراً، واجمع النحاة في تتوين مطراً وعدمه.

#### 3.2.1.4 حذف ياء النداء

يُجيز الكوفيون حذف ياء النداء ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في حذف ياء النداء.<sup>(3)</sup> قول الشاعر:<sup>(4)</sup>

أَضْمَرَ بِنَ ضَمْرَةَ مَاذَا ذَكَرَ      تَ مِنْ صِرْمَةٍ أَخَذَتْ بِالْمَرَارِ

<sup>1</sup> - سيبويه: الكتاب، ج2، ص202.

<sup>2</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص20.

<sup>3</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص374.

<sup>4</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص92، لم ينسب البيت لقائل في الأصول، ج1، ص374، والجمهرة، ج2، ص366، ومعاني القرآن، ج2، ص416 ولسبيرة بن عمرو الفقعسي في نوادر أبي زيد، ص155.

قال ابن السراج:<sup>(1)</sup> "أراد: يا ضمير يابن ضمرة، والكوفيون يجيزون: يا جرجر في جرة، وفي حوالايا يا حول، فيحذفون الزوائد كلها، وهذا إخلال بالاسم، يسقطون فيه ثلاثة أحرف فيها حرف متحرك، ولا نظير لهذا في كلام العرب، ويقولون للمرأة: يا ذات الجمة أقبلي، ويا ذواتي الجمم للاثنين، وللجماعة يا ذواتي الجمة، ويا ذوات الجمة".

ورد البيت في حذف (ياء) النداء من (ضمرة)، وهذا ما جوزة الكوفيون.

#### 4.2.1.4 حروف النداء هناه ونومان وفل

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> "وذكر سيبويه:<sup>(3)</sup> أن هناه ونومان وفل أسماء اختص بها النداء وقال قول العرب: يا فل أقبلي، لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فلا" ... قال أبو النجم:<sup>(4)</sup>

فِي لَجَّةِ أَمْسِكُ فَلاناً عَن فُلٍ

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> "وأما فلان، فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب قال: وقد اضطر الشاعر فبناه على هذا المعنى".

قال السيرافي:<sup>(6)</sup> "الشاهد في البيت إنه جعل (فلا) في موضع فلان في غير النداء، فإن اضطر الشاعر استعمله في غير النداء.

قال البغدادي:<sup>(7)</sup> "في لجة أمسك فلاناً عن فل على أن فلا مما يختص بالنداء وقد استعمله الشاعر في الضرورة غير منادى".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 375.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 349.

3 - ينظر سيبويه: الكتاب، ج3، ص 452.

4 - العجلي: أبو النجم: ديوانه، ص 229.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص 349.

6 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص 293.

7 - البغدادي: الخزانة، ج2، ص 389.

الشاهد فيه: استعمال (فل) مكان (فلان) في غير النداء.

#### 5.2.1.4 مضارع للنداء

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup>"اعلم إن كل منادى مختص، وأن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجرى المنادى كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل"... قال الشاعر: <sup>(2)</sup>

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَنْتَمِي لِأَبٍ      عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

قال ابن السراج: <sup>(3)</sup>"نصب بني مختصا على فعل مضمر كما يفعل في النداء نحو (أعني) وما أشبه ذلك".

ورد البيت في نصب (بني) على الاختصاص، وهذا مذهب سيبويه.

#### 6.2.1.4 حذف المنادى

قال ابن السراج: <sup>(4)</sup>"وقد تحذف العرب المنادى المستغاث به مع (يا) لأن الكلام يدل عليه فيقولون: يا للعجب، ويا للماء، كأنه قال: يا لقوم للماء، ويا لقوم

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 367.

<sup>2</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص 174، البيت بلا نسبة في الأصول، ج 1، ص 367، وشرح التسهيل، ج 3، ص 434، الخزانة، ج 8، ص 302، ونسب إلى نهشل بن حرى النهشلي، في الشعر والشعراء، ج 2، ص 623، وإلى أبي مخزوم في الكامل، ج 1، ص 95، وإلى بشامة بن حزن النهشلي في الخزانة، ج 8، ص 408، ورواية البيت في جميع المصادر المذكورة تختلف عن روايته في الأصول.

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ      عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 367.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 254.

للعجب، وقال أبو عمرو قولهم: يا ويل لك، ويا ويح لك، كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له"، ومن ذلك قول الشاعر: (1)

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

قال ابن السراج: (2) قال أبو عمرو: قولهم يا ويل لك، ويا ويح لك، كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له... فإيا لغير اللعنة ولغير الويل كأنه قال: يا قوم لعنة الله على فلان.

قال سيبويه: (3) "فإيا لغير اللعنة، وتقول: يا لزيد ولعمرو لم تجيء بيا إلى جنب اللام كسرت ورددت إلى الأصل".

قال السيرافي: (4) "الشاهد فيه على أنه حذف المنادى بعد (يا) من اللفظ وهو مقدر في المعنى ورفع (لعنة) بالابتداء، و(على سمعان) خبره، وتقدير الكلام: يا قوم لعنة الله والأقوام، و(من جار) في موضع تمييز، كأنه قال: على سمعان جاراً".  
ورد البيت في حذف المنادى بعد حرف النداء، وهذا مخالف لرأي ابن السراج وذلك: لأنه وهن قول النحاة بقوله: وقد تحذف العرب المنادى المستغاث، وقد اكتفى بذكر رأي أبو عمرو.

<sup>1</sup> - حداد: حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، ص 87، البيت بلا نسبة في الأصول، ج 1، ص 354، والكتاب، ج 2، ص 219، واللامات، ص 37، وشرح أبيات سيبويه، ج 2، ص 44، وهمع الهوامع، ج 2، ص 44، 588، وشرح المفصل، ج 1، ص 385، 421، و ج 5، ص 51، والكامل، ج 3، 198، الخزانة، ج 11، ص 197، وأمالي ابن الشجري، ج 2، ص 69، 414، رواية البيت في شرح المفصل، ج 1، ص 385، و ج 5، ص 51

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

رواية البيت في الخزانة .

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 354.

<sup>3</sup> - سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 220.

<sup>4</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج 2، ص 45.

#### 2.2.1.4 الترقيم

قال ابن السراج: (1) "الترقيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا يضطر شاعر، ولا يكون مضاف إليه، ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء، ولا يرخم مستغاث به، إذا كان مجروراً، لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيوييه، والمعروف من مذاهب العرب والترخم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في حارث: يا حار أقبل فنترك الراء مكسورة كما كانت..."

ومنه قول الشاعر: (2)

حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَرَجْرُكُمْ عَنَا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ  
قال ابن السراج: (3) واعلم: أن من قال: يا حار، فإنه لا يعتد بما حذف ويجعل حكم الاسم حكم ما لم تحذف منه شيئاً.

قال البغدادي: (4) "وقوله: حار بن كعب هو مرخم حارث".

الشاهد فيه: حار مرخم حارث.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الترقيم. (5) قول

الشاعر: (6)

أُظْلِمَ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا      أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ

قال ابن السراج: (7) "أراد: إن أصابتكم".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص359.

2 - ابن ثابت: حسان: ديوانه، ص129.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص363.

4 - البغدادي: الخزانة، ج4، ص72.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص139.

6 - العرجي: ديوانه، تحقيق سجع جميل الحلبي، دار صادر بيروت، ط1، ص319، وسيسار

إليه فيما بعد العرجي: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

أُظْلِمَ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا      أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ

7 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص139.

سيق البيت في ترخيم ظليم والأصل (ظليمة) وعلى الرغم من أن ابن السراج استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة روايته (ظليم، وردت في الديوان، ظلوم).

#### 1.2.2.1.4 الزائد في الترخيم

قال ابن السراج: (1) "وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بحولايا، وبردرايا، ياحولاي أقبل ويا بردراي أقبل، لأن الحرف الذي قبل آخره متحركا فأشبعت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها، لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا والهاء لا تحذف إلا وحدها، كان ما قبلها أصليا أو زائدا أو ملحقا أو منقوصا وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه، وكذلك إن كان اسما عاما غير علم والعلم قولهم في سلمة: يا سلم أقبل".

وقالت الجهينة في هودة بن علي الحنفي: (2)

يا هَوْدَ ذَا التَّاجِ إِنَّا لَا نَقُولُ سِوَى  
يا هَوْدَ يَا هَوْدَ إِذَا فَادِحٌ دَهْمًا

قال ابن السراج: (3) "وكل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء لأن أقل الأصول ثلاثة، فإنما يرخم من الأربعة وما زاد، لأن ما بقي في الأسماء على عدته".

سيق الشاهد في حذف الهاء من (هودة)، وعلى الرغم من ابن السراج استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه ضعيف من جهة نسبه.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الزائد في الترخيم. (4) قول

العجاج: (5)

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص360.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص361.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص365.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص361.

5 - العجاج: ديوانه، ص19.

## جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَنِّي

قال سيبويه: (1) وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر... يريد يا جارية.  
قال ابن يعيش: (2) "فإنه يريد: يا جارية، فإنما رخم، فحذف تاء التانيث،  
وحذف أداة النداء ضرورة".

الشاهد فيه: ترخيم (جارية) على جاري، وحذف ياء النداء.  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الزائد في الترخيم. (3) قول  
عنتر: (4)

يا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلِّمُ

قال ابن السراج: (5) "يريد تكلمي".  
ورد البيت في ترخيم تكلمي، على (تكلم).

### 2.2.2.1.4 الترخيم مع الإدغام

قال ابن السراج: (6) "فإن كان آخر الاسم حرفاً مدغماً بعد الألف وأصل الأول  
منهما السكون أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخمته بحركة ما  
قبله وذلك نحو: اسحار يا هذا تقول: يا اسحار فتحركه بحركة أقرب المتحركات منه  
وكذلك تفعل بكل ساكن احتيج إلى حركته من هذا الضرب".

---

1 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص230 ، 231.  
2 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص366.  
3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص391.  
4 - العبسي: عنتر: ديوانه، تحقيق محمد سعيد مولوي، القاهرة، 1970م، ص89 هذا صدر  
بيت والعجز.

وعمي صباحاً دار عبلة وأسلمي

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص391.  
6 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص364.

قال رجل من أزد السراة:<sup>(1)</sup>

إلا رُبَّ مولودٍ ولَيْسَ لَهُ أبٌ وذي ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوانِ

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> "ففتح الدال بحركة الياء لما احتاج إلى تحريكها، لأن

الفتحة قريبة منها".

قال سيبويه:<sup>(3)</sup> "جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه، فهذا كأين

وكيف".

ورد البيت في سكون اللام في (يلده) وفتح الدال، لامتناع التقاء ساكنين،

وعلى الرغم من أن ابن السراج استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا

أنه فيه ضعف من جهة روايته ونسبته ورد بعدة روايات.

#### 3.2.2.1.4 الترقيم في غير النداء

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "واعلم أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطراراً،

فمن ذلك قول الأسود بن يعفر:<sup>(5)</sup>

<sup>1</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص 175، نسب إلى رجل من أزد السراة في الأصول، ج 1، ص 364، والكتاب، ج 2، ص 266، ج 4، ص 115، وبلا نسبة في الأصول، ج 3، ص 158، والخصائص، ج 2، ص 333، والأشموني، ج 2، ص 104، وشرح التصريح، ج 1، ص 658، وهمع الهوامع، ج 1، ص 215، ج 2، ص 432، شرح التسهيل، ج 3، ص 178، وشرح المفصل، ج 3، ص 42، ج 5، ص 294، والكامل، ج 3، ص 131، والخزانة، ج 2، ص 381.

رواية البيت في الخصائص، وهمع الهوامع، ج 1.

وذي ولد لم يلد له أبوان

رواية البيت في معجم شواهد النحو، والكامل، والخزانة.

عَجِبْتُ لمولودٍ ولَيْسَ لَهُ أبٌ وذي ولدٍ لم يَلِدْهُ أبوانِ

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 365.

<sup>3</sup> - سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 266.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 366.

<sup>5</sup> - ابن يعفر: الأسود: ديوانه، تحقيق نوري حمودة القيسي، سلسلة كتب التراث، العراق-بغداد،

1968م، ص 33، سيشار إليه فيما بعد، ابن يعفر: الأسود: ديوانه.

أودى ابن جُلهمَ عبَّادٌ بصيرمته      إنَّ ابنَ جُلهمَ أمسى حيَّةَ الوادي  
قال ابن السراج: (1) "أراد: جُلهمَة والعرب يسمون الرجل جُلهمَة والمرأة  
جُلهم".

قال سيبويه: (2) "فإنما أراد أمه جُلهم، والعرب يسمون المرأة جُلهم والرجل  
جُلهمَة".

سيق البيت في ترخيم (جلهم) بغير النداء، والمراد (جُلهمَة).  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الترخيم في غير النداء. (3) قول  
زهير: (4)

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عَكْرِمَ وَاذْكُرُوا      أَوْاصِرَكُمْ وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ  
قال ابن السراج: (5) "يريد: عكرمة".

قال السيرافي: (6) "الشاهد في البيت إنه رخم (عكرمة) وهو غير منادى".  
سيق الشاهد في ترخيم (عكرم) في غير النداء، والمراد (عكرمة).  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الترخيم في غير النداء. (7)  
قول الشاعر: (8)

إن ابن حارثَ إنَّ أُشْتَقَ لِرؤُوتِهِ      أو أمتدَّحُه فإنَّ الناسَ قد علِّمُوا

- 
- 1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص366.
  - 2 - سيبويه: الكتاب، ج2، ص272.
  - 3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص457.
  - 4 - ابن أبي سلمى: زهير: ديوانه، ص57.
  - 5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص458.
  - 6 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص313.
  - 7 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص458.
  - 8 - يعقوب: إميل بديع، شرح المفصل، ج7، ص191، البيت بلا نسبة في الأصول، ج3، ص458، وشرح الأشموني، ج3، ص80، وشرح التصريح، ج2، ص267، وهمع الهوامع، ج2، ص77، ولابن حبناء التميمي في الكتاب، ج2، ص271، وللمغيرة ابن حبناء في شرح أبيات سيبويه ج1، ص367.

قال ابن السراج: (1) "يريد: ابن حارثة وهذا كثير".

الشاهد فيه: ترخيم (حارث)، والمراد (حارثة)، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه فيه ضعف من جهة نسبته، إذ نسب لأكثر من شاعر.

#### 3.2.1.4 الاستغاثة

قال ابن السراج: (2) ولام الاستغاثة: هي هذه اللام إلا أن هذه اللام تكسر مع الاسم الظاهر... فلام الإضافة حقها الكسر إلا أن تدخلها على مكنى، نحو قولك: له مال، ولك، ولهم، ولها فهي في جميع هذه ذلك مفتوحة وهي في الاستغاثة كما عرفتك مفتوحة... ومما أورده ابن السراج في ذلك. (3) قول الشاعر: (4)

يَا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبِعَاءِ أَمَا      يَنْفَكُ يُعَبِّثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبًا

قال ابن السراج: (5) "فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو، والمستغاث به، والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي دعي له ومن أجله".  
قال المبرد: (6) جاء البيت... فتح لام المستغاث به وكسر لام المدعو له فأكثر من أن يحصى منه.

سبق الشاهد في فتح لام الاستغاثة في قوله: (يا للرجال).

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص458.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص413.

3 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص352.

4 - اليشكري: الحارث بن حلزة: ديوانه، تحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط1، 1991م، ص63. رواية البيت في الديوان.

يَا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبِعَاءِ أَمَا      يَنْفَكُ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبًا

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص352.

6 - المبرد: المقتضب، ج4، ص256.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في الاستغاثة.<sup>(1)</sup> قول الشاعر:<sup>(2)</sup>

تَكْنَفِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي      فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِي المَطَاعِ

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> "فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو، والمستغاث به، والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي دعي له ومن أجله".  
قال السيرافي:<sup>(4)</sup> "الشاهد فيه على أن اللام الداخلة على (الناس) لام استغاثة وهي مفتوحة، واللام التي بعدها هي اللام التي تدخل على المفعول".  
الشاهد فيه: على فتح لا الاستغاثة في (الناس).

#### 1.3.2.1.4 ما لا يجوز في الاستغاثة

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> واعلم أنه لا يجوز أن تقول: يا لزيد لمن هو قريب منك ومقبل عليك، وذكر سيويه: أن هذه اللام للاستغاثة بمنزلة الألف التي تبين بها في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيدا فإن قلت: يا لزيد ولعمرو كسرت اللام في (عمرو) وهو مدعو لأنه يسوغ في المعطوف، على المنادى ما لا يسوغ في المنادى... وقال الشاعر:<sup>(6)</sup>

يَبْكِيكَ نَاءِ بَعِيدِ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ      يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

- 
- <sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص352.
  - <sup>2</sup> - ابن ذريح: قيس: ديوانه، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط1، 2003م، ص22.
  - <sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص352.
  - <sup>4</sup> - السيرافي: شرح أبيات سيويه، ج1، ص369.
  - <sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص352.
  - <sup>6</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، الشعرية، ص41، البيت بلا نسبة في الأصول، ج1، ص353، والمقتضب، ج4، ص256، والأشموني، ج3، ص52، وشرح التصريح، ج2، ص244، والكامل، ج3، ص198.

قال ابن السراج: (1) "أما أبو العباس فيقول: في قولهم يا لزيد ولعمرو، أما فتحت اللام في زيد ليفصل بين المدعو والمدعى إليه فلما عطفت على زيد استغنيت عن الفصل لأنك إذا عطفت عليه شيئاً صار في مثل حاله".  
ورد البيت في فتح لام الاستغاثة، عند ابن السراج، وسيبويه، أما أبو العباس فيقول: فتحت اللام في المستغاث ليفصل بين المدعو والمدعى عليه.

#### 2.3.2.1.4 استخدام ياء الاستغاثة للتعجب

قال ابن السراج: (2) وأما (لام) التي في التعجب. فقول الشاعر: (3)  
لَخُطَابُ لَيْلَى يَا لَبْرَثُنْ مِنْكُمْ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ  
قال ابن السراج: (4) "وقالوا: يا للعجب ويا للماء لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب، وتعال يا ماء، فإنه من أيامك وزمانك وأبانك ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي أي: تعالين فإنه لا يستتكر لكن لأنه من أحيانكن، وكل هذا في معنى التعجب، والاستغاثة فلا يكون موضع (يا) سواها من حروف النداء نحو: أي وهيا وأيا".

قال السيرافي: (5) "الشاهد فيه إنه ادخل اللام على (برثن) للتعجب".  
قال ابن يعيش: (6) "كأنه رأى عجباً من كثرة خطاب ليلى، وإفسادها عليه، فقال: يا لبرثن على سبيل التعجب، أي: مثلكم من يدعى للعظيم".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص353.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص353.

3 - الأسدي: فرار: شعر بني أسد في الجاهلية، تحقيق أحمد موسى الجاسم، دار الكنوز الأدبية - بيروت لبنان، ط1، 1995م، ص462، اسمه في كتاب شعر بني أسد في الجاهلية، (فران الأسدي)، رواية البيت في الديوان.

لَزَوَالُ لَيْلَى مِنْكُمْ أَلْ بُرَثُنَ عَلَى الْهَوْلِ أَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص353، 354.

5 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص19.

6 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص325.

سيق الشاهد في دخول لام الاستغاثة على (برثن) للتعجب، وعلى الرغم من أن ابن السراج استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة روايته، وذلك لاختلاف الألفاظ في رواية الأصول عن الديوان.

#### 4.2.1.4 الجمل الاعتراضية

قال ابن السراج: (1) ومن هذا الباب الاعتراضات، وذلك نحو قولك: زيد- أشهد بالله - منطلق وإن زيدا فافهم ما أقول- رجلٌ صدق، وإن عمراً - والله- ظالمٌ، وإن زيدا- هو المسكين- مرجوم، وعلى ذلك يتأول قوله عز وجل: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ } {الكهف:30} فـ {أُولَئِكَ} هو الخبر و {إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا} {الكهف:30} اعتراض. ومنه قول الشاعر: (2)

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ

قال ابن السراج: (3) "قوله (قسما) اعتراض، وجملة هذا الذي يجيء معترضاً، إنما يكون توكيدا للشيء أو لدفعه، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكدده".

الشاهد فيه: قوله (قسما) اعتراضاً، بين وإنني وإليك.

#### 5.2.1.4 صلة الذي محمولاً على المعنى

قال ابن السراج: (4) "ومما جاء في الشعر في صلة الذي محمولاً على معناه لا على لفظه". قول الشاعر: (5)

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص260.

<sup>2</sup> - الأحوص: ديوانه، ص358.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص261.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص309.

<sup>5</sup> - ابن ربيعة: المهلهل: ديوانه، أنطوان محسن القوال، دار الحيل- بيروت، ط1، 1995م، ص79، وسيشار إليه فيما بعد، المهلهل: ديوانه.

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

قال ابن السراج: (1) ولو حمله على لفظه لقال: قتل، قال: وليس كل كلام يحتمل أن يحمل على المعنى.

قال ابن يعيش: (2) "لأن الذي اسم ظاهر موضوع للغيبة، هذا هو الأكثر، وربما جاء لا بلفظ الغيبة حملاً على المعنى دون اللفظ".

الشاهد فيه: حمل الصلة (قتلت) على معنى القنا، التي هي جمع قناة. ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في صلة الذي محمولاً على المعنى. (3) قال الشاعر: (4)

فَإِنْ أَدْعُ اللَّوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدْعُ الَّذِينَ

قال ابن السراج: (5) "ويقولون: الذي إذا كان جزاء فإنه لا ينعت ولا يؤكد ولا ينسق عليه، لأنه مجهول لا تقول: الذي يقوم الظريف فأخواك، ولا الذي يقوم وعمرو فأخواك، لأنه مجهول".

قال البغدادي: (6) "قال أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر: انشده أحمد بن يحيى ثعلب وقال: يقول: فإن أدع النساء اللاتي أولادهن من رجال قد أضاعوا هؤلاء النساء أي: لا أهجو النساء ولكن أهجو الرجال الذين لم يمنعوهن، فعلى تفسيره ينبغي أن يكون المبتدأ مضمراً في الصلة كأنه قال: فإن أدع اللواتي أولادهن من أناس أضاعوهن فلن يحموهن كما تحمي البعولة أزواجها فلا أدع الذين".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص309.

2 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص431.

3 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص356.

4 - الأسدي: الكميت بن يزيد: ديوانه، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر-بيروت، ط1، 2000م، ص466.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص356.

6 - البغدادي: الخزانة، ج6، ص157.

الشاهد فيه: حذف صلة الموصول، فقد وهن ابن السراج قول العرب بقوله يقولون: ورأي ابن السراج في هذا الموضوع:<sup>(1)</sup> إذا جعلت الذي في معنى الجزاء، لأنه لم يثبت شيئاً منفصلاً من أمة فيصفه، وإذا قلت: الذي يأتيني فله درهم على معنى الجزاء فقد أردت: كل من يأتيني فلا معنى للصفة هنا، والعطف يجوز عندي كما تقول: الذي يجيء مع زيد فله درهم، فعلى هذا المعنى تقول: الذي يجيء هو وزيد فله درهم أردت الجائي مع زيد فقط، ولك أيضاً أن تقول في هذا الباب: الذي يجيئني راكبا فله درهم".

#### 6.2.1.4 أخطاء الشعراء

ومن الشعراء الموثوق بهم في لغاتهم كثير ممن قد اخطأ لأنه، وإن كان فصيحاً فقد يجوز عليه الوهن والزلل...<sup>(2)</sup> ومنه قول الشاعر:<sup>(3)</sup>

حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ رَاجِعُهُ      كَبِيرٌ وَلَوْ شَاءَ نَجَّى نَفْسَهُ الْهَرَبُ

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "إنما يقال: دوى في الأرض ودوم في السماء".

قال ابن جني:<sup>(5)</sup> "ومن أغلاطهم ما يتعابيون به في الألفاظ والمعاني... فقيل: إنما يقال: دوى في الأرض، ودوم في السماء.

ورد البيت في استعمال (دوم) في الأرض وهو لا يكون إلا في السماء، ونجد أن ذو الرمة قد استخدم (دوم) في السماء في بيت.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في هذا أخطاء الشعراء.<sup>(6)</sup>

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص356.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص440.

<sup>3</sup> - ذو الرمة: ديوانه، ج1، ص102، رواية البيت في الديوان.

حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ أَدْرِكُهُ      كَبِيرٌ وَلَوْ شَاءَ نَجَّى نَفْسَهُ الْهَرَبُ

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص440.

<sup>5</sup> - ابن جني: الخصائص، ج3، ص283، 299.

<sup>6</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص440.

قول الشاعر: (1)

وَالشَّمْسُ حَيْرَى فِي الجَوِّ تَدْوِيمُ

قال ابن السراج: (2) "إنما يقال: دوى الأرض ودوم في السماء".

الشاهد فيه: استعمال (دوم) في الأرض وقد ذكر سابقاً أن دوم في السماء، والشاهد كما نرى، يوافق شروط الصحة من حيث الاستشهاد فقد رواه النحاة على صورته في الديوان لكن ابن السراج أخذ موطن الشاهد في البيت.

#### 7.2.1.4 صرف ما لا ينصرف

قال ابن السراج: (3) صرف ما لا ينصرف، (للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا ينصرف)، وذلك أن أصل الأسماء كلها الصرف وذلك قولهم في الشعر: مررت بأحمر ورأيت أحمرًا ومررت بمساجد يا فتى. ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في صرف ما لا ينصرف. (4) قول الشاعر: (5)

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا

قال ابن السراج: (6) "قأما الياء في (ثمان) فياء نسب، وكان الأصل: ثماني، مثل يماني، فحذفت إحدى الياءين وأبدلت منها الألف كما فعل بيماني حين قالوا: يمان يا هذا".

<sup>1</sup> - ذو الرمة: ديوانه، ج1، ص418، هذا عجز البيت والصدر.

معروريا رمض الرضاض يركضه

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص440.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص436.

<sup>4</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص91.

<sup>5</sup> - ابن مياده: ديوانه، حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية - دمشق، 1982م، ص91، هذا صدر بيت والعجز.

حتى هممن بزيغة الإرتاج

<sup>6</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص91.

قال سيبويه: (1) "وأما ثمان إذا سميت به رجلا فلا تصرف، لأنها واحدة كعناق وصحارٍ جماع كعنوق فإذا ذهب ذلك البناء صرفته، وياء ثمان كياء قمري وبختي لحقت كلحاق ياء يمان وشامٍ وإن لم يكن فيهما معنى إضافة إلى بلد ولا إلى أب".  
 قال البغدادي: (2) على أن ثماني لم يصرف في الشعر شذوذاً لما توهم الشاعر، أن فيه معنى الجمع ولفظه يشبه الجمع وكان القياس، أن يقول: ثمانياً قال ابن السيد في ثماني لغتان الصرف لأنه، اسم عدد وليس بجمع ومنع الصرف لأنه جمع من جهة معناه لأنه عدد يقع للجمع بخلاف يمان وشام لأنه غير جمع".  
 الشاهد فيه: ترك صرف (ثماني)، والأصل عند ابن السراج (ثمني).

#### 1.7.2.1.4 جواز ترك التنوين

ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في جواز ترك التنوين. (3) قول العباس بن مرداس: (4)

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهَبَ الْعُبَيْدِ      دِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَقْرَعِ  
 وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ      يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

قال ابن السراج: (5) وقال قوم: يجوز في الشعر ترك صرف ما ينصرف، وعلى الرغم، من أن النحاة ربطوا ذلك بالأصول، فقد خطأ محمد بن يزيد فقال: وهذا خطأ عظيم، لأنه ليس بأصل للاسماء أن لا تتصرف، فترد ذلك إلى أصله، قال ومما يحتجون به قول العباس بن مرداس.

1 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص231.

2 - البغدادي: الخزانة، ج1، ص157.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص437.

4 - ابن مرداس: عباس: ديوانه، ص23، رواية البيت الأول في الديوان .

فَأَصْبَحَ نَهْبِي وَنَهَبَ الْعُبَيْدِ      دِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَقْرَعِ

5 - انظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص437 .

قال البغدادي:<sup>(1)</sup> "على أن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا للضرورة، ترك  
صرف المنصرف، بشرط العلمية وأشدّه أيضا هنا في آخر الكلام على منتهى  
الجموع، على أن الكوفيين يمنعون الصرف بالعلمية وحدها لأنها سبب قوي في باب  
منع الصرف، أراد ببعض البصريين أبا الحسن الأخفش وأبا علي الفارسي وابن  
برهان واشترط العلمية لمنع الصرف، إنما هو مذهب السُّهيلي لا غير".

سيق الشاهد في ترك صرف (مرداس) وهو اسم منصرف، ولا يمنع هذا لأن  
العربي يتصرف في لغته، ولا حجة للنحاة مع ورود شواهد تؤيد ذلك، والبيت فيه  
ضعف من جهة اختلاف رواية البيت الثاني، الذي هو موطن الشاهد.  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في جواز ترك التتوين.<sup>(2)</sup> قول ذي  
الإصبع العدواني:<sup>(3)</sup>

وَمَمَّنْ وَكَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "وإنما عامر اسم قبيلة فيحتجون بقوله (ذو الطول) ولم يقل  
(ذات) فإنما رده للضرورة إلى الحي".

الشاهد فيه: حمل ابن السراج (عامر) على أنه اسم قبيلة، ورد الكلام في الصفة  
إلى الأصل.

#### 2.7.2.1.4 باب ضرورة الشاعر

قال ابن السراج:<sup>(5)</sup> "ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو  
تقديم أو تأخير في غير موضعه وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على  
التأويل أو تأنيث مذكر على التأويل وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد

<sup>1</sup> - البغدادي: الخزانة، ج1، ص147.

<sup>2</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص438.

<sup>3</sup> - العدواني: ذو الإصبع: ديوانه: تحقيق عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نايف  
الدليمي، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1973، ص48.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص438.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص435.

ما شاء بل لذلك أصول يعمل عليها فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ومنها ما جاء كالشاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد من أن يكون قد ضارح شيئاً بشيء ولكن التشبيه يختلف فمنه قريب ومنه بعيد"... قال ابن الرقيات: (1)

وَمَصْعَبُ حِينَ جَدِّ الْأَمْرِ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قال ابن السراج: (2) "فزعم الأصمعي: أن ابن الرقيات ليس بحجة وأن الحضرية أفسدت عليه لغته، قال: ومن روى هذا الشعر ممن يفهم الإعراب ويتبع الصواب ينشد:"

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدِّ الْأَمْرِ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قال ابن يعيش: (3) "قوله مصعب حين جد الأمر، فالرواية الصحيحة (وأنتم حين جد الأمر) وإن صحت تلك الرواية، حمله على إرادة القبيلة".  
الشاهد فيه: على ترك صرف (مصعب) للضرورة الشعرية، وقد وهن أبو العباس الأصمعي بقوله زعم، وذلك لأن الأصمعي لم يستشهد بقول ابن الرقيات، ويقول: أن ابن الرقيات ليس بحجة وأن الحضرية أفسدت عليه لغته.

## 2.4 الاحتجاج بالشاهد الشعري في باب الأفعال

### 1.2.4 أفعال المدح والذم

قال ابن السراج: (4) "نِعْمَ وَبِئْسَ فَعْلَانِ مَاضِيَانِ، كَانَ أَصْلُهُمَا، نِعَمَ وَبِئْسَ فَكَسَرَتِ الْفَاءَانِ مِنْهُمَا مِنْ أَجْلِ حَرْفِي الْحَلْقِ، وَهُمَا: الْعَيْنُ فِي (نِعَمَ)، وَالْهَمْزَةُ فِي (بِئْسَ) فَصَارَ: نِعَمَ وَبِئْسَ كَمَا تَقُولُ: شَهِدَ فَتَكْسَرُ الشَّيْنِ مِنْ أَجْلِ انْكَسَارِ الْهَاءِ، ثُمَّ أَسْكَنُوا لَهَا الْعَيْنَ مِنْ (نِعَمَ) وَالْهَمْزَةَ مِنْ (بِئْسَ) كَمَا يَسْكُنُونَ الْهَاءَ مِنْ شَهِدَ، فَيَقُولُونَ:

<sup>1</sup> - ابن الرقيات: عبيد الله، ديوانه، تحقيق، محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، 1958م، ص124رواية البيت في الديوان.

لمصعبُ عندَّ جدِّ القو ل أكثرها وأطيبها

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص439.

<sup>3</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص190.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص111.

شهد فقالوا: نَعَمْ وَبِئْسَ، ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر، ففي (نعم) أربع لغات: نَعِمَ وَنِعِمَ وَنَعِمَ وَنَعِمَ، فنعم وَبِئْسَ وما كان في معناهما إنما يقع للجنس، ويجيبان لحمد وضم وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف... ومما أورده ابن السراج. (1) قول زهير: (2)

نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِيُّ أَنْتَ إِذَاهُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ

قال ابن السراج: (3) ولا يجوز توكيد المرفوع بـ (نعم) قالوا: وقد جاء في الشعر منوعتا... وهذا يجوز أن يكون بدلا غير نعت فكأنه قال: نعم المري أنت، وقد حكى قوم على جهة الشذوذ نعم هم قوما هم.

قال البغدادي: (4) "على أنه يجوز وصف فاعل نعم فإن المري صفة الفتى لا بدل منه خلافا لابن السراج".

سيق الشاهد في جواز وصف فاعل (نعم) عند ابن السراج، والبغدادي لا يجيز ذلك.

#### 1.1.2.4 ما كان بمعنى نَعَمْ وَبِئْسَ

قال ابن السراج: (5) "وقالوا: كل ما كان بمعنى: نعم وبئس، يجوز نقل وسطه إلى أوله، وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه، فنقول: ظُرْفَ الرَّجْلِ زَيْدٍ وَظُرْفَ الرَّجْلِ، نقلت ضم العين إلى الفاء، وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فنقول: ظُرْفَ الرَّجْلِ زَيْدٍ كَمَا قَالَ: (6)

وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ

1 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص120.

2 - ابن أبي سلمى: زهير: ديوانه، ص47.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص120.

4 - البغدادي: الخزانة، ج9، ص405.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص116.

6 - الأخطل: ديوانه، ص224، هذا عجز البيت والصدر.

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا

قال ابن السراج: (1) "وَحُبٌّ أَيْضًا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى نِعَمٍ وَبِئْسَ لَمْ يَنْقَلِ وَسْطَهُ إِلَى أَوَّلِهِ".

قال ابن يعيش: (2) "ويروى بفتح الحاء وضمها، ولا تنتقل حركة وسطه إلى أوله، إلا إذا كان بمعنى (نعم، وبئس)".  
ورد الشاهد في (حُب) بمعنى نعم.

#### 2.1.2.4 وضع الاسم موضع المصدر في المدح والذم

قال ابن السراج: (3) "حكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعاما، يريدون: من إطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون: من دهنك"... ومنه قول الشاعر: (4)  
وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا

قال ابن السراج: (5) "أراد: بعد إعطائك، وقال هؤلاء القوم: إذا جاءت الأسماء فيها المدح والذم وأصلها ما لم يسم فاعله رفعت مفعولها فقلت: عجبت من جنون بالعلم، فيصير كالفاعل وإنما هو مفعول".

قال البغدادي: (6) "على أن العطاء هنا بمعنى الإعطاء ولهذا عمل عمله".  
ورد البيت في وضع الاسم (عطائك) موضع المصدر (الإعطاء).

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص116.

2 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص393.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص139.

4 - القطامي: ديوانه، ص37، هذا عجز البيت والصدر.

أَكْفَرَا بَعْدَ رِدِّ الْمَوْتِ عَنِي

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص140.

6 - البغدادي: الخزانة، ج8، ص135.

## 2.2.4 التعجب

فعل التعجب على ضربين: (1) وهو منقول من بنات الثلاثة، ويبنى على الفتح لأنه ماضٍ وإما إلى أفعل به ويبنى على الوقف لأنه على لفظ الأمر.  
**الضرب الأول:** وهو أفعل يا هذا، فلا بد من أن تلزمه (ما) تقول ما أحسن زيدا وما أجمل خالد وإنما لزم التعجب لفظا واحدا ولم يصرف ليدل على التعجب...وقولك: ما أحسن زيدا فـ(ما) اسم مبتدأ ، وما هنا تامة ، وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به .

**الضرب الثاني:** من التعجب: يا زيد أكرم بعمر... والمعنى ما أكرمه، وبعمر في محل رفع فاعل لفعل التعجب...

ومما أورده ابن السراج في التعجب. (2) قول زيد بن عمرو بن نفيل: (3)

سألتاني الطلاق إذ رأتاني      قلّ مالي قد جئتُمني بنكر  
وي كأن من يكن له نشبٌ يحب      ب ومن يفتقر عيش عيش ضرّ

قال ابن السراج: (4) قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: {وَيَكَانُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} {القصص: 82} و {وَيَكَانَ اللَّهُ} {القصص: 82} فزعم: أنها وي مفصولة من (كأن) والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم.

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص98، 99، 101.

<sup>2</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص252.

<sup>3</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، ص93، البيتان لزيد بن عمرو بن نفيل، في الأصول، ج1، ص251، والكتاب، ج2، ص155، والخزانة، ج8، ص410، وإلى نبيه بن الحجاج في شرح أبيات سيبويه، ج2، ص29، وبلا نسبة في همع الهوامع، ج3، ص108، وشرح التسهيل، ج4، ص8، رواية البيتين في الخزانة .

سألتاني الطلاق أن رأتا ما      لي قليلا قد جئتُمني بنكر  
وي كأن من يكن له نشبٌ يح      ب ومن يفتقر عيش عيش ضرّ

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص251.

قال السيرافي: (1) "الشاهد في قوله (ويكأن) وي كلمة تقال عند استعظام الشيء والتعجب منه، و (كأن) مخففة من كأن".

الشاهد فيه: في تركيب (وي التعجبية) و (كأن) المخففة من الثقيلة، وعلى الرغم من أن ابن السراج استشهد بهذا البيت، واستشهد النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة روايته ونسبته إذ نسب لأكثر من شاعر.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في التعجب. (2) قول الراجز: (3)

في حَسَبِ بَخٍ وَعَزَّ أَقْعَسَا

قال ابن السراج: (4) "بخ) المخففة ترد فيهما الخاء المحذوفة لأن الأصل التثقيل".

قال سيبويه: (5) ولو حقرت رب مخففة لقلت: ربيب، لأنها من التضعيف، يدل ذلك على ذلك ربّ الثقيلة، وكذلك (بخ) الخفيفة، يدل ذلك على ذلك قول العجاج...فرده إلى أصله حيث اضطر.

قال ابن يعيش: (6) "أي في حسب مقول فيه ذلك، وهو اسم لـ (عظم وفخم) فهو مبني لذلك، وفيه لغات، قالوا: بخ بخ بالتضعيف والكسر من غير تنوين، فالبناء لأنه صوت محكى، أو لوقوعه موقع الفعل، والكسر لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان، وقالوا (بخ بخ) بالتضعيف مع التنوين، كأنهم أرادوا النكرة، وقالوا: (بخ بخ) مخففة استقلوا التضعيف، فحذفوا إحدى الخاءين، ثم سكنوا الأخرى، لأنه لم يلتق فيه ساكنان".

1 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص30.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص325.

3 - العجاج: ديوانه، ص126، رواية البيت في الديوان.

وعدداً بَخًا وَعَزَّ أَقْعَسَا

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص325.

5 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص452، 453.

6 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج3، ص93.

ورد الشاهد في تشديد(بخ)، وهو اسم لاستعظام الشيء، أي التعجب.

#### 1.2.2.4 الحمل على إضمار فعل على التعجب

قال ابن السراج: (1) "وتقول: فوق الدار رجل وقد جنئك برجل آخر عاقلين مسلمين، فتصب بفعل آخر مضمر وتقول: اصنع ما سرّ أخاك وما أحب أبوك الرجلان الصالحان، فترفع على الابتداء، وتتصب على المدح".  
كقول الخرنق: (2)

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ      سَمُّ الْعِدَاةِ وَأَفَّةَ الْجُرُزِ  
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ      وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرْرِ

قال السيرافي: (3) "الشاهد فيه أنه نصب (النازلين) على المدح، لأن الاسم الذي قبله مرفوع فاعل (يبعدن)".

قال البغدادي: (4) "وأنشدوا بيت الخرنق بنت هفان... على معنى أذكر النازلين وهم (الطيبون) رفعه ونصبه على المدح، وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين وكله واحد جائز حسن.

ورد البيت في نصب (النازلين) على المدح، وحملها على إضمار فعل.

#### 3.2.4 الأفعال المجزومة

قال ابن السراج: (5) "الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما تبع النصب والخفض في تثنية الأسماء وجمعها السالم، إذ كان الخفض يخص الأسماء، فإن

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص40.

2 - بنت بدر: الخرنق: ديوانها، تحقيق يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1990م، ص43، رواية البيت الثاني.

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ      وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُرْرِ

3 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص33.

4 - البغدادي: خزائن الأدب، ج5، ص44.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص49.

الفعل المضارع لجمع مذكرين زدت في الرفع واوا مضموماً ما قبلها ونوناً مفتوحة كقولك: أنتم تقومون وتقعدون، ونحو ذلك، فالواو ضمير لجمع الفاعلين والنون علامة الرفع، فإذا دخل عليها جازم أو ناصب حذفتم فقيلاً: لم يفعلوا، كما فعلت في التثنية فإن كان المضارع لفاعل واحد مؤنث مخاطب زدت فيه ياء مكسوراً ما قبلها ونوناً مفتوحة نحو قولك: أنتِ تضربين وتقومين فالياء دخلت من أجل المؤنث والنون علامة الرفع... أحرف الجزم هي (لم، ولما، ولا في النهي، ولا في الأمر).

#### 1.3.2.4 لا الناهية

قال ابن السراج: (1) الأمر والنهي ليسا بخبرين والدعاء كالأمر، وإنما قالوا: زيد قم إليه وعمرو أضربهُ اتساعاً كما قالوا: زيدٌ هل ضربتَهُ، فسد الاستفهام مسد الخبر وليس بخبر على الحقيقة وقال: إذا أجزت افعَل ولا تفعل أمروا ولم ينهوا، وذلك في المصادر والأسماء والأدوات، فنقول: ضرباً ضرباً والله، تريد: اضربْ ضرباً واتق الله... ومنه قول الشاعر: (2)

أجره الرُّمَحَ ولا تُهَالَهُ

قال ابن السراج: (3) "وكان الباب هنا الحذف وأن تقول: لا تهل ولكن فعل ذلك من أجل القافية، لأن الألف لازمة لحرف الروي فرده إلى أصله فالتقى ساكنان،

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص172.

<sup>2</sup> - يعقوب: إميل بديع: المعجم المفصل، ج11، ص322، الرجز بلا نسبة في الأصول، ج2، ص173، ولسان العرب، مادة: هول، ويه، وخظا، وفدى، وجمهرة اللغة، ص88، وسر صناعة الإعراب، ص81، والمقتضب، ج3، ص168، وشرح المفصل، ج3، ص83، وج5، ص151. تنمة البيت في المعجم المفصل والمقتضب.

وبها فداء لكَ يَا فضاله أجره الرُّمَحَ ولَا تهاله

وشرح المفصل، ج3.

أيها فداء لكَ يَا فضاله أجره الرُّمَحَ ولَا تهاله

وشرح المفصل، ج5.

مهلاً فداء لكَ يَا فضاله أجره الرُّمَحَ ولَا تهاله

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص173.

الألف واللام التي أسكنت للجزم فحرك اللام بالفتح لفتحة ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف وأدخل الهاء لبيان الحركة".

قال المبرد: <sup>(1)</sup>"فإنه حرك اللام لالتقاء الساكنين، لأنه قد علم أنه لا بد من حذف أو تحريك، فكان الباب هاهنا الحذف، فيقول: لا تهل، ولكن للقافية حرك، لأن الحد لا تهال فتسكن اللام للجزم ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين فهذا حرك اللام من أجل القافية حركة اعتلال وحركها بالفتح لفتح ما قبلها".  
الشاهد في جزم الفعل (تهاله)، على (تهل)، ولكن أضاف الهاء من أجل القافية.

#### 2.3.2.4 حذف لام الأمر

قال ابن السراج: <sup>(2)</sup>والنحويون يجيزون إضمار لام الأمر للشاعر إذا اضطر... قال الشاعر: <sup>(3)</sup>

مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَّالًا

قال ابن السراج: <sup>(4)</sup>قال أبو العباس: <sup>(5)</sup>ولا أرى ذا على ما قالوا: لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

قال سيبويه: <sup>(6)</sup>واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة... وإنما أراد: لتقد.

1 - المبرد: المقتضب، ج3، ص168.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص174، 175.

3 - أبو طالب: ديوانه، تحقيق محمد التونجي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1994م، ص61، وسيشار إليه فيما بعد، أبو طالب: ديوانه.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص175.

5 - ينظر المبرد: المقتضب، ج2، ص132.

6 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص8.

قال ابن يعيش:<sup>(1)</sup> "أراد لتقد، وإنما لم يجر حذف هذه اللام في الكلام لأنها جازمة، فهي في الأفعال نظيرة حروف الجر في عوامل الأسماء، فكما لا يسوغ حذف حرف الجر وأعماله في الأكثر، لم يجر ذلك في الأفعال، لأن عوامل الأفعال اضعف من عوامل الأسماء لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء فهي في الإعراب أضعف منها".

ورد الشاهد في حذف لام الأمر للضرورة في (تقد) والمراد (لتقد).  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في حذف لام الأمر.<sup>(2)</sup> قول متمم بن النويرة:<sup>(3)</sup>

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاحْمِشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبِّكَ مَنْ بَكَى  
قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "أراد ليبيك، ولا يجوز أن تضمم لم ولا في ضرورة شاعر ولو أضمر لالتبس الأمر بالإيجاب".  
قال سيبويه:<sup>(5)</sup> "أراد ليبيك".

قال السيرافي:<sup>(6)</sup> "الشاهد في قوله (أو بيك) وهو أمر للغائب، والأمر للغائب يكون بالفعل المضارع ويدخل عليه اللام فلما اضطر حذف اللام".  
ورد الشاهد في جزم (بيكي) بحذف لام الأمر.

- 
- 1 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص145.
  - 2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص157.
  - 3 - ابن النويرة: متمم، شعر مالك ومتمم ابنا النويرة اليربوعي، تأليف ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد بغداد، 1986م، ص84، وسيشار إليه فيما بعد، ابن النويرة: متمم، شعر مالك ومتمم ابنا النويرة.
  - 4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص157.
  - 5 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص9.
  - 6 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص106.

#### 3.3.2.4 الحمل على الصحيح في الجزم

يُحمل الفعل المعتل في الجزم على الصحيح ومن الشواهد التي أوردها ابن السراج في هذا الموضوع. (1) قال الشاعر: (2)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بَمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

قال ابن السراج: (3) "هذا جزمه من قوله (هو يأتيتك)".

قال سيبويه: (4) "فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل".

قال السيرافي: (5) "أثبت الياء في (يأتيتك) وهو مجزوم، وكأنه بمنزلة من اضطر إلى تحريك الياء بالضم في حال الرفع، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء".

ورد البيت في جزم الفعل (يأتيتك) مع إثبات الياء، حملاً لها على الصحيح، وهذا من باب الضرورة، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل إلا أنه فيه ضعف من جهة تعدد روايته، لاختلاف الألفاظ في صدر البيت فـ(يأتيتك) وردة (يبلغك) في الديوان.

#### 4.3.2.4 جواز التقديم والتأخير في جواب الجزاء

قال ابن السراج: (6) "ولا يحسن: إن تأتني آتيتك، من قبل أن، إن هي العاملة".

<sup>1</sup> - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص443.

<sup>2</sup> - العبسي: قيس بن زهير: ديوانه، تحقيق عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1972 م، ص29، وسيسار إليه فيما بعد، العبسي: قيس بن زهير: ديوانه، رواية البيت في الديوان.

أَلَمْ يَبْلُغَكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بَمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص443.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج3، ص316.

<sup>5</sup> - ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص224.

<sup>6</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص192.

وقد جاء في الشعر: (1)

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

قال ابن السراج: (2) "أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك".

قال ابن يعيش: (3) "والمعنى: إنك تصرع إن يصرع أخوك، أو على تقدير

الفاء".

الشاهد في جواز التقديم والتأخير في جواب الجزاء والتقدير (أنك تصرع إن

يصرع أخوك).

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في التقديم في جواب

الجزاء. (4) قول الشاعر: (5)

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

قال ابن السراج: (6) "أي: المرء ذيب إن يلق الرشاء، فجاز هذا في الشعر،

وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً لأن المعنى واحد".

سيق الشاهد في جواز التقديم والتأخير في جواب الجزاء والتقدير: والمرء

عند الرشاء ذيب إن يلقها.

<sup>1</sup> - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج11، ص52، الرجز بلا نسبة، في الأصول، ج2،

ص192، ج3، ص462، والمقتضب، ج2، ص72، وشرح التصريح، ج2، ص403،

وشرح المفصل، ج5، ص109، والخزانة، ج8، ص20، ولجير بن عبد الله البجلي في

الكتاب، ج3، ص67، وشرح أبيات سيبويه، ج2، ص127، والخزانة، ج8، ص23.

<sup>2</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص192.

<sup>3</sup> - ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص110.

<sup>4</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص193.

<sup>5</sup> - يعقوب: إميل بديع، المعجم المفصل، ج8، ص18، البيت من البسيط وهو بلا نسبة في

الأصول، ج2، ص193، والكتاب، ج3، ص67، وشرح التصريح، ج1، ص494،

والخزانة، ج2، ص3، ج9، ص61، ص547.

<sup>6</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص193.

#### 5.3.2.4 رفع جواب الشرط على تقدير التقديم

قال ابن السراج: <sup>(1)</sup>"فإذا قلت آتي من آتاني، فأنت بالخيار إن شئت كانت بمنزلتها في (إن) وقد يجوز في الشعر"... قول الشاعر: <sup>(2)</sup>

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنَ عَمِّي وَلَا أَخِي      وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلَكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ

قال ابن السراج: <sup>(3)</sup>"كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضرر".

قال البغدادي: <sup>(4)</sup>"على أن أنفع مرفوع وهو مؤخر لمن تقدم لضرورة الشعر كما في قوله: والأصل فيهما: ولكن أنفع متى أملك الضر وإنك تصرع إن تصرع أخوك ويكون هذا المقدم تقديرا دليل الجزاء المحذوف".

الشاهد في البيت على رفع الفعل (أنفع) على تقدير التقديم، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا البيت، واستشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة تعدد روايته.

#### 6.3.2.4 الفصل بين الفعل وحروف الجزاء

قال ابن السراج: <sup>(5)</sup>"وحروف الجزاء يقبح أن يقدم الاسم معها على الأفعال، وشبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أن حروف الجزاء فقط جاز ذلك معها في الشعر، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل ويفعل) ويكون فيها الاستفهام، ويجوز في الكلام أن يلي (أن) الاسم إذا لم تجزم".

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص194.

<sup>2</sup> - السلولي: عبد العزيز: محمد نايف الدليمي، المورد، المجلد الثامن، دار الحرية للطباعة- بغداد، العدد الأول، 1979م، ص225، رواية البيت في الديوان.

وَلَسْتُ بِمَوْلَاهُ وَلَا بَابْنَ عَمِّهِ      وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلَكُ النَّفْعَ أَنْفَعُ

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص194.

<sup>4</sup> - البغدادي: الخزانة، ج9، ص70.

<sup>5</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص232.

قال الشاعر: (1)

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا

قال ابن السراج: (2) "وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر لأنها تشبهه (بلم)، وإنما جاز هذا في (إن) لأنها أم الجزاء لا تفارقه".

قال سيبويه: (3) "فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يشبهه بلم، وإنما في الفصل ولم يشبهه لم لأن لم لا يقع بعدها فعل، وإنما جاز هذا في إن لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخير وإن شراً فشر".

قال المبرد: (4) "وإنما تفسير هذا أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم فتقديره إن أمكنني الله من زيد وإن خرب معمورها ولكنه أضمر هذا وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر ولو لم يضم لم يجز لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل وإنما احتملت إن هذا في الكلام لأنها أصل الجزاء".

ورد في جواز جزم الفعل بعد (إن)، مع وجود اسم يفصل بينها وبين الفعل المجزوم المضمر وهذا يجوز في (أن، ولم) دون أدوات الجزم.

ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير (إن)، (5) قول عدي بن زيد: (6)

فَمَتَى وَاعْغِلْ يُنْبَهُمْ يُحْيُو      هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

قال ابن السراج: (7) "جزم الفعل بغير (إن) في الشعر".

1 - حداد: حنا: معجم شواهد النحو الشعرية، ص36، لم ينسب البيت لقائل، في الأصول، ج2، ص232، الكتاب، ج3، ص112، المقتضب، ج2، ص74، شرح المفصل، ج5، ص121، الخزانة، ج9، ص41، رواية البيت في شرح المفصل.

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا      وَأَسْعِدِ الْيَوْمَ مَشْغُوفًا إِذَا طَرِبَا

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص232.

3 - سيبويه: الكتاب، ج3، ص112.

4 - المبرد: المقتضب، ج2، ص74.

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص232.

6 - العبادي: عدي بن زيد: ديوانه، ص156.

7 - ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص232.

قال ابن يعيش:<sup>(1)</sup> "فظهر الجزم في الفعل المضارع بعد الاسم يدل أن الفعل الماضي إذا وقع بعدها الاسم، فموقعه مجزوم. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم من نحو {إِنَّ امْرُؤًا هَلَكَ} (النساء: 176) و {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} (التوبة: 6) مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من هلك، واستجارك، كما يكون في قولك: زيد استجارك".

سيق الشاهد في الجزم بغير (أن) في الشعر وهو جزم (تعطف) بـ(متى).

#### 7.3.2.4 تغير وجه الإعراب للقافية

قال ابن السراج:<sup>(2)</sup> "من ذلك إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدها، وهذا لا يجوز في الكلام وإنما ينصب ما بعدها إذا كان مخالفا لما قبلها وذلك إذا كانت جوابا لأمر أو نهى أو تمن أو استفهام أو نفي"... قال طرفة:<sup>(3)</sup>

لنا هضبة لا يدخلُ الذلُّ وسطَهَا      ويأوي إليها المُستجيرُ فيُعصَمَا

قال ابن السراج:<sup>(4)</sup> "وإنما كان النصب فيما خالف الأول على إضمار أن، إذا قال: ما تأتني فتكرمني فهو كأنه قال: ما يكون منك إتيان فأن تكرمني فإذا قال: أنت تأتيني فتكرمني فهو كقولك: أنت تأتيني وأنت تكرمني فإذا نصب للضرورة كان للتقدير: أنت يكون منك إتيان فأن تكرمني ومن الضرورات وهو من أحسنها في هذا الباب، وقال أبو العباس: لو تكلم بها في غير شعر لجاز".

قال المبرد:<sup>(5)</sup> "هذا إنشاد بعضهم وهو في الرداءة على ما ذكرت لك وأكثرهم ينشد (ليعصما) وهذا الوجه الجيد".

1 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص123.

2 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص471.

3 - ابن العبد: طرفة: ديوانه، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق، 1975 م، ص194، ابن العبد: طرفة.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص472.

5 - المبرد: المقتضب، ج2، ص24.

ورد الشاهد في تغير وجه الإعراب للقافية، في (فيعضما)، ونصب ضرورة،  
تشبيها له بغير الواجب.

ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في تغير وجه الإعراب.<sup>(1)</sup>  
قال الشاعر:<sup>(2)</sup>

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحًا

قال ابن السراج:<sup>(3)</sup> "وإنما كان النصب فيما خالف الأول على إضمار (أن) إذا  
قال: ما تأتني فتكرمني كأنه قال: ما يكون منك إتيان فأن تكرمني فإذا قال: أنت  
تأتيني فتكرمني فهو كقولك: أنت تأتيني وأنت تكرمني فإذا نصب للضرورة كان  
التقدير، أنت يكون منك إتيان فأن تكرمني ومن الضرورات وهو من أحسنها في هذا  
الباب".

قال سيبويه:<sup>(4)</sup> "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه  
في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة".  
قال البغدادي:<sup>(5)</sup> "ونقل الدماميني أن بعضهم رام تخريجه على النصب في  
جواب النفي المعنوي المستفاد من قوله: سأترك منزلي إذ معناه: لا أقيم به، ثم تعقبه  
بأنه غير متجه لأن جواب النفي منفي لا ثابت نحو: ما جاء زيد فأكرمه بالنصب  
والاستراحة ثابتة لا منفية".

سبق الشاهد في تغير وجه الإعراب للقافية في قوله (فألحق).

<sup>1</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص471.

<sup>2</sup> - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، ص51، لم ينسب البيت لقائل في الأصول، ج2، ص182،  
ج3، ص471، المحتسب، ج1، ص197، ج2، ص380، الكتاب، ج3، ص39، المقتضب،  
ج2، ص24، شرح شذور الذهب، ص389، همع الهوامع، ج1، ص301، ج2، ص386،  
ص402، شرح المفصل، ج4، ص284، أمالي ابن الشجري، ج1، ص427.

<sup>3</sup> - ابن السراج: الأصول في النحو، ج3، ص472.

<sup>4</sup> - سيبويه: الكتاب، ج3، ص39.

<sup>5</sup> - البغدادي: الخزانة، ج8، ص523.

#### 4.2.4 تسكين الفعل المضارع المرفوع

قال ابن السراج: (1) ما يسكن لغير جزم وإعراب وهو على ثلاثة أضرب: إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستئصال، أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون كما أن كل حرف يبدأ به فهو متحرك... وأما الإدغام فهو من قولك (جعل لك) فمن العرب من يستقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم وهذا يبين في الإدغام، وأما إسكان الاستئصال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس، في قوله: (2)

فاليومَ أشربُ غيرَ مُسْتَحَقِّبٍ      إثمًا من الله ولا وَاغِلٍ

قال ابن السراج: (3) "كان الأصل: (أشرب) فاسكن الباء كما تسكن في (عَضُد) فتقول (عَضُد) للاستئصال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب". ورد الشاهد في تسكين الفعل (أشرب) والأصل الرفع، وهذا لا يجيزه ابن السراج، ولكن أجازه غيره من النحاة.

#### 5.2.4 تحريك الفعل الساكن

قال ابن السراج: (4) "واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك، وجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها، ولا يقع ذلك في غير المجرور كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها لانتقاء الساكنين كسروا"، قال امرؤ القيس: (5)

أغرَّك مني أن حُبَّك قَاتِلِي      وأنك مهَّمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص 364 .

2 - امرؤ القيس: ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- مصر، 1958 م، ص205، وسيشار إليه فيما بعد، امرؤ القيس: ديوانه.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص365.

4 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص391.

5 - امرؤ القيس: ديوانه، ص13.

قال ابن السراج: (1) "ولو كانت في قوافٍ مرفوعة أو منصوبة كان إقواء".  
قال السيرافي: (2) "يفعل مجزوم لأنه جواب الشرط، ولكن حركه بالكسر لأجل  
القافية".

ورد الشاهد على تحريك الفعل (تفعل)، والأصل الجزم بالسكون، وهذا لا يجيزه  
ابن السراج، لكن أجازته النحاة.  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في تحريك الساكن. (3) قول  
طرفة: (4)

مَتَى تَأْتِي أُصْبِكَ كَأْساً رَوِيَّةً      فَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاعْنِ وَازْدِدْ

قال ابن السراج: (5) "ولو كانت في قوافٍ مرفوعة أو منصوبة كان إقواء".  
قال السيرافي: (6) قول الشاعر: فاغن فيه معنى الدعاء، كما تقول: اسلم،  
و(ازدد) معطوف عليه وهو مبني على سكون ولكنه احتاج إلى تحريكه فكسره.  
ورد البيت على تحريك الفعل (أزدد)، والأصل الجزم بالسكون.  
ومن الشواهد الأخرى التي أوردها ابن السراج في هذا الموضوع. (7) قال أبو  
النجم: (8)

إِذَا اسْتَحْتُوها بِحَوْبٍ أَوْ حَلِ

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص392.

2 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص291، 292.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص392.

4 - ابن العبد: طرفة، ديوانه، ص29 رواية عجز البيت في الديوان.

وإن كنت عنها ذا غنى وازدد

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص392، الإقواء: هو اختلاف حركة الروي.

6 - السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج2، ص292.

7 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص392.

8 - العجلي: أبو النجم، ديوانه، ج2، ص206، رواية البيت في الديوان.

إِذَا اسْتَحْتُوها بِحَوْبٍ أَوْ حَلِ

قال ابن السراج: (1) "وَحَلُّ مَسْكَنَةِ فِي الْكَلَامِ، قَالَ سَبْيُوِيَه: (2) وَيَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا تَذَكَرَ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَقْطَعَ كَلَامَهُ: قَالَا فِيمَد (قَالَ) وَيَقُولُوا فِيمَد (يَقُول)".

سيق البيت في تحريك الفعل (حل) والأصل السكون، وعلى الرغم من أن ابن السراج قد استشهد بهذا الرجز، وقد استشهد به النحاة من قبل، إلا أنه فيه ضعف من جهة تعدد روايته، لاختلاف الألفاظ.

#### 6.2.4 الفعل المضمر المتروك إظهاره

قال ابن السراج: (3) المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه، وقد يجوز فيه غيره، فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير، نحو قولهم (إياك) إذا حذرت، والمعنى: باعد إياك، ولكن لا يجوز إظهاره، وإياك والأسد وإياك الشر، كأنه قال: إياي لأتقين وإياك فاتقين، فصارت (إياك) بدلا من اللفظ بالفعل... ولا يجوز إياك زيدا بغير واو، وكذلك: إياك أن تفعل، إن أردت: إياك والفعل، وإن أردت: إياك أعظ مخافة أن تفعل جاز، وزعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز: (4)

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلْخَيْرِ زَجْرٌ

قال ابن السراج: (5) "كأنه قال (إياك) ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر فقال: اتق المراء".

1 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص392.

2 - ينظر سيبويه: الكتاب، ج4، ص216.

3 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص249، 250.

4 - حداد: حنا: معجم شواهد النحو، الشعرية، ص29، بلا نسبة في الأصول، ج2، ص251، والكتاب، ج1، ص279، والمقتضب، ج3، ص213، والخصائص، ج3، ص102، والأشموني، ج2، ص344، وج3، ص85، وشرح التصريح، ج2، ص142، وشرح المفصل، ج1، ص390، ج3، ص63، ورواية البيت في جميع المصادر تختلف عن روايته في الأصول.

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلْشَّرِّ جَالِبٌ

5 - ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص251.

قال سيبويه:<sup>(1)</sup> "كأنه قال (إياك) ثم اضمر بعد إياك فعلا آخر فقال: اتق المرء".

قال المبرد:<sup>(2)</sup> "أضمر بعد قوله إياك: فعلا آخر على كلامين، لأنه لما قال: إياك أعلمه أنه يزجره، فأضمر فعلا يريد: اتق المرء يا فتى".  
سيق الشاهد على نصب (المرء) بعد إياك مع إسقاط حرف العطف، والأصل في الكلام في السعة (إياك والمرء) فأسقط الواو في الشعر للضرورة.

---

<sup>1</sup> - سيبويه: الكتاب، ج1، ص279.

<sup>2</sup> - المبرد: المقتضب، ج3، ص213.

## نتائج البحث

خلصت هذه الدراسة إلى عديد من النتائج منها:

إن منهج ابن السراج في كتاب الأصول يتسم بالمنهجية العلمية الدقيقة، فموضوعاته غير متشابكة، ولا متداخلة، بل إن الأصول هو ترتيب وتنسيق الكتاب لسيبويه.

اعتماد ابن السراج على آيات القرآن كان قليلاً، وعلى الأمثال أقل، وعلى الحديث النبوي الشريف أقل.

وإن ابن السراج استشهد بغير بيت لم يعرف قائله، واستشهد بأبيات مختلفة النسبة، وهذا لا يجيزه النحاة، وكذلك استشهد بأنصاف أبيات، واستشهد بالكلمتين والثلاث كلمات من البيت، نحو:

وما بالربع من أحد  
إلا أوري

وقد تقصى الباحث عن هذه الأبيات وغيرها من أنصاف الأبيات الواردة في كتاب الأصول في النحو، بالعودة إلى مصادر هذه الأبيات من دواوين الشعراء بالالتكاء على معاجم اللغة العربية، وهي معجم شواهد النحو الشعرية، لحنا حداد، والمعجم المفصل، لأميل بديع يعقوب.

ومن الشواهد التي استشهد بها ابن السراج أبيات لها أكثر من رواية سواء أكان الاختلاف بين الأصول ودواوين الشعراء أو الأصول وكتب النحو التي عدت إليها في تخريج الأبيات، وبينت الاختلاف في الرسالة.

لم تجمع الشواهد النحوية إلا بعد حاجة العرب لحفظ لغة القرآن الكريم، وإن وضع القواعد النحوية كان بموجب استقرار ناقص ضمن قبائل محددة في الجزيرة العربية، وقد استشهد ابن السراج بعدد من الأبيات في الضرورة الشعرية، وإن لغة الشعر لغة خاصة، لا يجوز الاعتماد عليها أو جعلها مصدراً رئيساً في وضع قواعد عامة لأن اللغة قابلة للتغير فألفاظ تموت، وتظهر ألفاظ أخرى، وحرص ابن السراج بالاعتماد على الثقات من النحويين، أمثال سيبويه، والمازني، والجرمي، والمبرد، وتباينت آراء النحاة في المسألة الواحدة، وذلك لاختلاف المدارس النحوية.

## فهرس الشواهد الشعرية الواردة في الرسالة

### شواهد الفصل الأول

الصفحة	القائل	البيت
11	امرؤ القيس	ولو قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
14	القطامي	وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا
15	مختلف النسبة	وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينُ
16	أبو الأسود	أَخُوهَا غَدَتَهُ أُمُّهُ بَلْبَانَهَا
18	سعيد بن مالك	فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ
19	مختلف النسبة	كَأَنَّ طَبِيئَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ
20	الأعشى	أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ
21	مجهول القائل	كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَانِ
22	الفرزدق	وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمِ الْمَشَافِرِ
23	الأعشى	وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
24	ابن الأطنابة	عِدِّ وَالنَّادِرَ النَّذِيرِ عَلِيَا
24	ابن الأطنابة	يَقْطَانُ ذَا سَلَاحٍ كَمِيَا
25	مختلف القائل	فَنَيْبِنَا وَنَيْبُهُمْ فَرِيْقُ
26	مجهول القائل	إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ
27	ابن كراع	أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمُ
28	مختلف النسبة	أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ
29	مختلف النسبة	مَنَائِيَانَا وَ دَوْلَةُ أَخْرَيْنَا

## شواهد الفصل الأول، الأبيات التي وردت بلا نسبة في الأصول

الصفحة	القائل	البيت	
10	النابعة الذبياني	مُقَيِّطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَيٌّ	مَنْ يَكُ ذَا بَثٍّ فَهَذَا بَنِيَّ
12	بشر بن أبي خازم	بُغَاةٌ مَا بَقَيْنَا فِي شِقَاقِ	وَالْإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ
13	رؤية		وبلدة ليس بها ديار
14	حسان بن ثابت	يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ	كَأَنَّ سَلَفَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ
17	عمر بن ربيعة	لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْبًا	لَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ
17	عمر بن ربيعة	كَ وَلا نَخْشَى رَقِيْبًا	لَيْسَ إِيَّايَ وَ إِيَّا
20	رؤية		كَأَنَّ وَرَيْدِيَه رِشَاءُ خَلْبِ
22	العجاج		يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا
26	النابعة الذبياني	إِلَى حَمَامَتَيْنَا وَتِصْفُهُ فَقَدِ	قَالَتْ إِلَّا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
30	الأخطل	نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجَرَ	مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ

## شواهد الفصل الثاني

الصفحة	القائل	البيت	
31	حاتم الطائي	وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا	وَأَغْفِرُ عُرَاءَ الْكَرِيمِ ادخاره
32	النابعة الذبياني	يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا	وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمْنَعٍ
32	النابعة الذبياني	وَلا نِسُوتِي حَتَّى يَمْتَنَ حَرَائِرًا	جِدَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادَتِي
32	العجاج	مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ	يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورِ
33	كعب بن جعيل	عَنِ الْمَاءِ إِذْ لاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا	فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ
34	مجهول القائل	مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ	وَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ
35	يزيد بن الحكم	ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعُوي	جَمَعْتَ وَبُخْلًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً
36	أبو حية	مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وَرَاءِ وَمُقَدِّمِ	إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثِي
38	مجهول القائل		يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ
39	حسان بن ثابت	وَهَذَا عَرُوسٌ بِالْيَمَامَةِ خَالِدٌ	أَتَرْضَى بَأْنَا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنَا

40	الشماخ		أَتَنَّتِي سَلِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا
41	عباس بن مرداس	ويطعنهم شزراً فأبرحتَ فارساً	ومرّةً يحميهم إذا ما تبدّدوا
42	الأعشى		فَأَبْرَحْتَ رَبّاً وَأَبْرَحْتَ جَاراً
43	الربيع	فقد ذهبَ البشاشةُ والفتاءُ	إذا عاشَ الفَتَى مائتَينَ عاماً
45	عدي بن زيد	يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا	فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا
49	رؤية		لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمُقَقُّ
49	مجهول القائل	دَارَ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَ	مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ
50	النابغة الذبياني	وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ	وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ
52	مجهول القائل	رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ	أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ
53	عمرو بن معد يكرب	فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ	أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ
53	المتلمس الضبعي	وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ	أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ
55	مختلف النسبة	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ	لِللُّبْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي
55	امرؤ القيس	نُحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا	فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنَكَ إِنَّمَا
57	مجهول القائل	وَأَلْحَقَ بِالْحَجَّازِ فَاسْتَرِيحَا	سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ
59	ابن عنمه	إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ	أَرُدُّ حِمَارَكَ لَا تَنْزَعِ سَوِيَّتَهُ
59	القطامي	عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا	فَكَرَّتْ تَبَتُّغِيهِ فَوَافِقَتَهُ
60	عبد العزيز الكلابي	وَجَنَاتٍ وَعَيْنَاً سَلْسِيلاً	وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءُ

## شواهد الفصل الثاني، الأبيات التي وردت بلا نسبة في الأصول

الصفحة	القائل	البيت	
36	جرير	عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا	هَبَّتْ شَمَالَ فذِكْرِي مَا ذَكَرْتُمْ
37	الأحوص	مَنَاطَ الثُّرَيَّا تَعَلَّتْ نُجُومُهَا	وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ
40	سويد بن أبي كاهل	وَإِذْ يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعٌ	مُزِيدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرْنِي
42	المخبل السعدي	وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ	أَتَهَجُرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبِهَا
44	عباس بن مرداس	ثَلَاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا	عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
46	ذو الرمة	قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُعَامُهَا	أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ
47	النابغة الذبياني		وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ
47	النابغة الذبياني		إِلَّا أَوَارِيَّ
48	حذيفة بن أنس	وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا جَفْنَ سَيْفٍ وَمَنْزَرَا	نَجَا سَالِمٍ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ
48	الأعشى	وَإِنِّي قَبِيصَةٌ أَنْ أُغِيبَ وَيُشْهَدَا	إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَفِ نَفْسَهُ
51	ذو الرمة	بِعَادَتِي تَكَذَابُهُ وَجَعَانُهُ	أُظُنُّ ابْنَ طَرْثُوثٍ عُنْتِيَّةٌ ذَاهِبًا
54	دريد بن الصمة	فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدُدٍ	دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ
57	علقمة بن عبده	فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةٌ فَرَكُوبُ	تُرَادِي عَلَى دِمَنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ
61	الفرزدق	فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِ هِيَ أَعْرَفُ	وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا

## شواهد الفصل الثالث

الصفحة	القائل	البيت	
63	طرفة بن العبد	إِلَى ذُرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصَمِّدِ	وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تَلَاقَنِي
64	مجهول القائل	وَمُؤْتَمِنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ	يَا رَبِّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكَ نَاصِحٌ
68	مختلف النسبة	بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الطَّيَّانُ وَالْأَسُ	لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ
69	زهير بن أبي سلمى	فَاقْصِدْ بَدْرَعَكَ وَأَنْظِرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ	تَعْلَمَنَّ هَا لِعَمْرِ اللَّهِ ذَا قَسَمًا
70	ذو الرمة	وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَّاءِ السَّوَانِحِ	أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ
74	مختلف النسبة		لَا حَقُّ بَطْنٍ سَمِينٍ
77	مجهول القائل		يَوْمٌ كَثِيرٌ تُتَادِيهِ وَحْيٌ هَلْهُ

78	مجهول القائل	مِثْلَ مَا أُنْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ	وَتَدَاعَى مَنخَرَاهُ بِدَمٍ
80	ذو الرمة	وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدَّيَّارِ البَلَّاقِعِ	وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ
80	حاتم الطائي	حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَاكْفُوا مَنِ انْكَلَا	أَيُّهَا فِدَى لَكُمْ أُمِّي وَمَا وُلِدْتُ
81	مجهول القائل	وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِ دُونَهَا وَسَمَاءِ	فَأَوْ لَذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا
82	مختلف النسبة		وَهِيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عِلَا
84	أبو ذؤيب	بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذِ صحیح	نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكِ أُمَّ عَمْرٍو

### شواهد الفصل الثالث، الأبيات التي وردت بلا نسبة في الأصول

الصفحة	القائل		البيت
65	أمية بن أبي الصلت	الأمرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ	رُبَّمَا تَجَزَّعُ النُّفُوسُ مِنْ
64	عمرو بن قميئة	رُحْنٌ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنِ	يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَدْوَادَنَا
66	المتلمس الضبعي	وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا	أَلْفَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
67	ذو الرمة	يَمِينًا وَمَهْوَى النَجْمِ مِنْ عَن شِمَالِكَ	فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّهَا
67	مزاحم العقيلي		عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ
70	نصيب بن رباح	نَعَمْ وَفَرِيقٌ لِيَمَنُ اللهُ مَا نَدْرِي	فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ
71	الأعشى	عُودًا تُرْجِي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا	الوَاهِبُ المَائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدَهَا
72	أبو حية النميري	مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي	أَبَا المَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي
73	مسكين الدارمي	وَأَيُّ كَرِيمٍ - لَا أَبَاكَ - مُخَلَّدٌ	فَقَدْ مَاتَ شَمَاحٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ
75	أبو حية النميري	يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ	كَمَا خَطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
75	عمرو بن قميئة		لِلَّهِ دَرٌّ اليَوْمِ مَنْ لَامَهَا
79	أبي قيس بن الأسلت	حَمَامَةٌ فِي غُضُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ	لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
83	النايعة الذبياني		عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

## شواهد الفصل الرابع

الصفحة	القائل	البيت
85	أبو قيس بن الأسلت	لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن نطقتُ حمامةً في عُضونِ ذاتِ أوقالِ
86	مجهول القائل	منَ النفرِ اللَّائِي الذينَ إذا هُم يَهَابُ اللَّئَامِ حَلْقَةَ البَابِ قَعَعُوا
87	النابعة الذبياني	توهمتُ آياتَ لها فَعَرَفْتُهَا لستهِ أعوامٍ وذا العامِ سابعُ
88	أبيد	إنما يُجْزَى الفَتَى غيرُ الجَمَلِ
90	الأعشى	لئنُ كنتَ في جُبِّ ثمانينَ قامَةً ورُقِيتَ أسبابَ السَّماءِ بسَلْمِ
91	رؤبة	إنَّ الربيعَ الجودَ والخريفَا يَدا أبي العباسِ و الصُّيُوفَا
93	مجهول القائل	وأبي فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلَّتِ
96	النابعة الذبياني	فليسَ بِمَعْرُوفٍ لنا أن نرُدَّها صِحاحًا ولا مستكرًا أن تُعقرا
97	مجهول القائل	فأذهبَ فما بكِ والأَيامُ منَ عَجَبِ
98	عبد بن الطيب	فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ وَاحِدِ ولكنهُ بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا
99	الأعشى	لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيْتُهُ تَقْضَى لَبَانَاتُ وَيَسَامُ سَائِمِ
100	مختلف النسبة	ذَرِينِي إِنَّ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفِيْتِي حَلْمِي مُضَاعَا
101	مختلف النسبة	وَذَكَرْتَ تَقَنَّدُ بَرْدَ مَائِهَا وعَتَكُ البولِ على أنسائِها
101	مجهول القائل	إِنَّ عَلَيَّ اللهُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤَخِّدُ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا
102	مختلف النسبة	فيا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَعْنُ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
104	الأحوص	سَلَامُ اللهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا وليسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ
105	مختلف النسبة	أَضْمَرَ بِنَ ضَمْرَةَ مَاذَا ذَكَرُ تَ مِنْ صِرْمَةٍ أَخَذَتْ بِالْمَرَارِ
106	أبو النجم	فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلانًا عَنِ فُلِ
107	مختلف النسبة	إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَنْتَمِي لِأَبِ عَنهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا
108	مجهول القائل	يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ والصَّالِحِينَ على سِمَعانَ مِنْ جَارِ
110	الجهينة	يَا هُوَذَ ذَا التَّاجِ إِنَّا لَا نَقُولُ سِوَى يَا هُوَذَ يَا هُوَذَ إِمَّا فَادِحُ دَهْمَا
110	العجاج	جَارِي لَّا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي
110	عنتره	يَا دَارَ عِبَلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمُ
111	رجل من أزد السراة	إِلَّا رَبًّا مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبُّ وذي وِلْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ

112	الأسود بن يعفر	إِنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي	أُودَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَادٌ بِصِرْمَتِهِ
112	زهير بن أبي سلمى	أَوَاصِرْكُمْ وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ	خَذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عَكْرِمَ وَادْكُرُوا
113	مختلف النسبة	أَوْ أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا	إِنَّ ابْنَ حَارِثَ ابْنِ أَشْتَقَ لِرُؤَيْتِهِ
114	قيس بن ذريح	فِيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمَطَاعِ	تَكَنَّفِي الْوَشَاءُ فَازْ عَجُونِي
115	مجهول القائل	يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشَّبَابِ لِلْعَجَبِ	يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ
120	عباس بن مرداس	دِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَقْرَعِ	أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعَبِيدِ
120	عباس بن مرداس	يَقُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعِ	وَمَا كَانَ حَصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
121	ذو الأصبع العدواني	ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ	وَمَمْنٌ وَوَدَاوٌ عَامِرٌ
121	ابن الرقيات	الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا	وَمَصْعَبٌ حِينَ جَدَّ
122	زهير بن أبي سلمى	حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ	نَعْمَ الْفَتَى الْمُرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ
125	مختلف النسبة	لِي قَلِيلًا قَدْ جِئْتُمَانِي بِنَكَرِ	سَأَلْتُمَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأْتُمَا
125	مختلف النسبة	بَب وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَشَ ضُرِّ	وَيَ كَأَنَّ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحَى
126	الخرنق	سَمُّ العِدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ	لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
126	الخرنق	وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرْرِ	النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكِ
128	مجهول القائل		أَجْرَهُ الرَّمْحَ وَلَا تُهَالَهُ
130	متمم بن النويرة	لَكَ الْوَيْلُ حُرِّ الْوَجْهِ أَوْ بَيْتِكَ مَنْ بَكَى	عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاحْمِشِي
131	مجهول القائل	إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ	يَا أَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ
132	مجهول القائل	وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ	هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْفِرَانَ يَدْرُسُهُ
133	مجهول القائل		عَاوِدٌ هَرَاةٌ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا
134	عدي بن زيد	هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي	فَمَتَى وَاعْلُ يَنْبَهُمْ يُحْيُو
134	طرفة بن العبد	وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا	لَنَا هُضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا
135	مجهول القائل	وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا	سَأْتُرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمِ
136	امرؤ القيس	إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ	فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ
137	امرؤ القيس	وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ	أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبَّكَ قَاتِلِي
137	طرفة بن العبد	فَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاعْنِ وَازْدِدِ	مَتَى تَأْتِي أُصْبِكَ كَأَسَا رَوِيَّةٌ
138	أبو النجم		إِذَا اسْتَحْثُوها بِحَوْبٍ أَوْ حَلِ
139	مجهول القائل	إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلْخَيْرِ زَاجِرٌ	إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

شواهد الفصل الرابع، الأبيات التي وردت بلا نسبة في الأصول

الصفحة	القائل	البيت
88	سحيم بن وثيل	مَرَرْتُ عَلَى وادي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا
88	سحيم بن وثيل	أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ نَتِيَةً وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا
89	عنتره	فِيهَا اثْنَتَانِ وَأُرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ
93	جرير	جِنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلِ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بَيْنِ سِيَارِ
94	رؤبة بن العجاج	إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُنَ سَطْرًا لِقَاتِلٍ : يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا
95	الأعور الشني	هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
95	الأعور الشني	فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنكَ مَأْمُورُهَا
97	الأحوص	أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ السَّلَامُ
103	جرير	يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يَلْقَيْنَكُمُ فِي سِوَاةِ عُمُرٍ
108	حسان بن ثابت	حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَرَجْرُكُمُ عَنَا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ
109	العرجي	أُظْلِمَ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمِ
113	الحارث بن حلزة	يَا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَمَا يَنْفَكُ يَعْثَبُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرْبًا
115	فرار الأسدي	لَخُطْبَابُ لَيْلَى يَا لُبْرُنَّ مِنْكُمْ أَدْلُ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ
116	الأحوص	إِنِّي لِأَمْنَحَكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ
116	المهلهل	وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ
117	الكميت بن يزيد	فَإِنْ أَدْعُ اللَّوَاتِي مِنْ أَنْاسِ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدْعُ الذِّينَا
118	ذو الرمة	حَتَّى إِذَا دَوَمَتْ فِي الْأَرْضِ رَاجِعُهُ كَبِيرٌ وَلَوْ شَاءَ نَجَى نَفْسَهُ الْهَرَبُ
118	ذو الرمة	وَالشَّمْسُ حَيْرَى فِي الْجَوِّ تَدْوِيمُ يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا
119	ابن ميادة	وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَنَّةِ الرِّتَاعَا
123	الأخطل	فِي حَسَبِ بَخٍّ وَعَزٍّ أَفْعَسَا مُحَمَّدٌ تَقَدَّرَ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسِ
124	القطامي	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِي إِذَا مَا خَفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
125	العجاج	وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أُخِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ
129	أبو طالب	وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أُخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلَكُ الصَّرَّ أَنْفَعُ
130	قيس بن زهير	
132	عبد العزيز السلولي	

## المصادر والمراجع

### • القرآن الكريم

ابن أبي الصلت: أمية : 1977م، ديوانه، تحقيق عبد الحفيظ، دمشق، ط2.  
ابن أبي ربيعة: عمر: 1992م، ديوانه، فايز محمد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط2.

ابن أبي سلمى: زهير: 1988 م، ديوانه، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1 .

الأحوص: ديوانه، تحقيق محمد نبيل طريفي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1.  
الأخطل: 1994 م ، ديوانه، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2.

الأسدي: بشر بن خازم: 1972 م، ديوانه، تحقيق عزة حسن، منشورات وزارة الثقافة، ط2.

الأسدي: فرار: 1995 م، شعر بني أسد في الجاهلية، تحقيق أحمد موسى الجاسم، دار الكنوز الأدبية-بيروت لبنان، ط1.

الأسود الغندجاني: أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي ت(430 هـ)، فُرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني، مطبعة دار الكتاب-دمشق، 1980م.

الأشموني: علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي ت(900 هـ): 1998م، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

الأصفهاني: أبو الفرج: الأغاني، تحقيق سمير جابر، دار الفكر-بيروت، ط2.  
الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع(ت216هـ):  
1993م، الأصمعيات اختيار الأصمعي، المحقق أحمد محمد شاکر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف -مصر، ط7.

ابن الأظنابة: 2005 م، شعراء جاهليون وإسلاميون ، تحقيق أحمد محمد عبید، دائرة الثقافة والإعلام - الشارقة ، ط1.

الأعشى: ميمون بن قيس: 1987 م، ديوانه، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين (ت 577 هـ): 1985 م، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء - الأردن، ط3.

الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين (ت 577 هـ): 2003 م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1.

ابن أنس: حذيفة: 1965 م، ديوان الهذليين، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة.

البغدادي: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093 هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 1997 م، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

البكري: طرفه بن العبد: 1975 م، ديوانه، تحقيق درية الخطيب و لطفى الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق.

بنت بدر: الخرنق: 1990 م، ديوانها، تحقيق يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1.

التميمي: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 209 هـ): 1961 م، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة.

ابن ثابت: حسان: 1994 م، ديوانه، تحقيق عبد علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط2 .

ابن ثابت: حسان: ديوانه، تحقيق بدر الدين حاضري، ومحمد حمامي، بيروت - لبنان، ط1، 1991 م، ص69.

الجاحظ: 2003 م، أبو عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء الليثي (ت 255 هـ) الحيوان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط2.

- جرير: 1986م، ديوانه، تحقيق كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر.
- الجُسمي: دريد بن الصمة: 1982 م ، ديوانه، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة - دمشق، 1981م.
- الجعدي: النابغة: 1998م، ديوانه، تحقيق واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط1.
- الجمحي: ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ): 1987م، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط3.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ): 1999م، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ): 2000م، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ): 1962م، التمام في تفسير أشعار هذيل(مما أغفله أبو سعيد السكري)، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد، ط1.
- حداد: حنا جميل: 1984م ، معجم شواهد النحو الشعرية ، دائرة اللغة العربية وأدابها جامعة اليرموك ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ط2.
- الحلواني: محمد خير: 1983م، أصول النحو العربي، مطبعة أفريقيا الشرق الدار البيضاء، الرباط.
- الدؤلي: أبو الأسود: 1982م، ديوانه، محمد حسن آل ياسين، مؤسسة أيف للطباعة والتصوير، ط1.
- الدرامي: مسكين: ديوانه، كارين صادر، دار صادر- بيروت.
- الذبياني: النابغة: 1996م، ديوانه، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3.

- ابن ذريح: قيس: 2003م، ديوانه، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط1.
- ذو الرمة: 1982م، ديوانه، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان بيروت-لبنان، ط1.
- ابن روبة: العجاج عبد الله بن روبة بن لييد: 1997 م، ديوانه، تحقيق سعدي ضناوي، دار صادر-بيروت، ط1.
- ابن رباح: نصيب: 1967م، ديوانه، تحقيق داود سالم، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- ابن ربيعة: المهلهل: 1995م، ديوانه، أنطوان محسن القوال، دار الجيل-بيروت، ط1.
- ابن ربيعة: لييد: ديوانه، دار صادر بيروت.
- الرياحي: سحيم بن وثيل: 1982 م، شعر بني تميم في العصر الجاهلي، تحقيق عبد الحميد محمود المعيني، نادي القصيم الأدبي - السعودية، ط7.
- الزبيدي: عمرو بن معد يكرب: 1998م، ديوانه، تحقيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الزبيدي: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الأشبيلي، أبو بكر ت (379)هـ: 1973 م، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
- الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (ت 1205 هـ): تاج العروس، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية.
- السامرائي: إبراهيم: 1978م، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي ت (316)هـ: 1988 م، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط3.

- السعدي: المخبل: عشرة شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
- السلمي: العباس بن مرادس: 1991م، ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1.
- سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه (ت: 180هـ): 1988م، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- السيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني السيرافي (ت: 385هـ): 1974 م، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر.
- السيوطي: 1991م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية-مصر.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ): 1966م، شرح شواهد المغني، تحقيق أحمد ظافر كونجان، لجنة التراث العربي.
- ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت 542 هـ) 1966م، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، القاهرة، ط1.
- الضبيعي: المتلمس: 1998م، ديوانه، محمد التونجي، دار صادر بيروت، ط1.
- الطائي: حاتم: 1990 م، ديوانه، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2.
- الطائي: حبيب بن أوس بن الحارث أبو تمام الشاعر الأديب (ت231هـ): الوحشيات وهو الحماسة الصغرى، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط3.
- الطائي: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني أبو عبد الله جمال الدين (ت672هـ): 1990م، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1.

أبو طالب: 1994 م، ديوانه، تحقيق محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

الطيب: عبده: 1971م، ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع.

العامري: خدّاش بن زهير: 1986م، ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، مجمع اللغة العربية بدمشق.

العبادي: عدي بن زيد: 1965م، ديوانه، تحقيق محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر والطباعة-بغداد.

ابن عبده: علقمه: 1970 م، ديوانه، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب.

العبسي: عنترّة : 1970م، ديوانه، تحقيق محمد سعيد مولوي، القاهرة .

العبسي: قيس بن زهير: 1972 م، شعره، تحقيق عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

ابن العجاج: رؤبة: 1979 م، مجموع أشعار العرب، تصحيح وترتيب وليم بن الورد، منشورات دار الأفاق الجديدة، ط1 .

العجلي: أبو النجم: 1998 م، ديوانه، تحقيق سجيح جبيلي، دار صادر بيروت، ط1.

العدواني: ذو الأصبع: 1973م، ديوانه: تحقيق عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية، الموصل.

العرجي: 1998م، ديوانه، تحقيق سجيح جميل الحلبي، دار صادر بيروت، ط1.

العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط1.

الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد: 2003م، الإغفال، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، دبي مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ت(207) هـ: 1983 م، معاني القرآن، عالم الكتاب-بيروت ، ط3.

الفرزدق: 1987 م، ديوانه، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1.

الفرزاري: الربيع بن ضبع: 2005 م، شعراء جاهليون إسلاميون، تحقيق احمد محمد عبيد، دائرة الثقافة والإعلام - الشارقة ، ط1.  
القطامي: 1961م، ديوانه، تحقيق احمد مطلوب وإبراهيم السامرائي، دار الثقافة- بيروت ط1.

القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ت (646)هـ: أنباه الرواة على أنباه النحاة : 1986م، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1.

ابن قميئة: عمرو: 1968 م، ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية.

ابن قيس: عبيد الله بن قيس الرقيات: 1958م ، ديوانه، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت.

ابن كراع: سويد: عشرة شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.

الكندي: امرؤ القيس: 1958م، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر.

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ) 1994م، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة .

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ) 1997م، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط3.

مجدي إبراهيم يوسف: 2004 م، الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط2.

المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، 2008م، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية**

**ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1.

ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ): 1994م، **لسان العرب**، دار صادر - بيروت، ط3.

النميري: أبو حية: 1975م، **ديوانه**، تحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

ابنا النويرة: متمم: **شعر مالك ومتمم ابنا النويرة اليربوعي**: 1986م، تأليف ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد بغداد.

الهنلي: أبو ذؤيب: 1988 م، **ديوانه**، ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي-بيروت، ط1.

الهروي: محمد بن أحمد بن الأزهري(ت370 هـ): 2001م، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1.

الهروي: محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي (ت: 433هـ): 1420هـ، **إسفار الفصيح**، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث

ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت: 761هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.

ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت: 761هـ)، 1985م، **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**، تحقيق مازن مبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط6.

الهلالى: حميد بن ثور: 1985 م، ديوانه، تحقيق رضوان محمد حسين النجار، مطبعة الخالد، عمان الأردن، ط1.

الهمذاني: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت(769هـ):1980م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط20.

الوقاد: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى زين الدين المصرى(ت 905):2000م، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح فى النحو، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

اليشكرى: الحارث بن حلزة: 1991م، ديوانه، تحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربى، ط1.

اليشكرى: سويد بن أبى كاهل: 1972 م، ديوانه، تحقيق شاكراً العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة.

ابن يعفر: الأسود: 1968 م، ديوانه، تحقيق نوري حمودي القيسي، سلسلة كتب التراث، العراق - بغداد.

يعقوب: إميل بديع:1996م، المعجم المفصل فى شواهد العربية، دار الكتب العلمية، ط1.

ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبى السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش، وابن الصانع (ت:643هـ):2001م، شرح المفصل، تحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

### البحوث المجالات

الجوجرى: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجرى القاهري الشافعي(ت 889هـ):2004م، شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثى، عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، وأصل الكتاب رسالة ماجستير للمحقق، ط1.

السلولي: عبد العزيز: 1979م، محمد نايف الدليمي، المورد، المجلد الثامن، دار الحرية للطباعة-بغداد، العدد الأول.

الكلابي: عبد العزيز بن زرارة: 1992م، أخباره وأشعاره، عبد الرحمن بن عبد الله الشقير مجلة العرب، مجلة شهرية تعنى بتراث العرب الفكري، صاحبها ورئيس تحريرها أحمد الجاسر ، ج7، 8، س27.

## المعلومات الشخصية

الاسم: وليد غانم محمد محمد

التخصص: ماجستير اللغة العربية وآدابها / اللغة

الكلية: الآداب

السنة: 2016

هاتف رقم: 00964784241942

00964776117800

البريد الإلكتروني: waleed6117800@yahoo.com